أوضاع عُمان الداخلية

في عهد السلطان تيمور بن فيصل

(1913 – 1932م)

أوضاع عُمان الداخلية في عهد السلطان تيمور بن فيصل (1913-1932م) (دراسة)

عبدالله بن سعيد بن عبدالله المرزوقي (باحث عُماني)

الطبعة العربية الأولى 2022م

© حقوق الطبع محفوظة بموجب عقد 2022م

الآن ناشرون وموزعون

الأردن، عمّان

alaan.publish@gmail.com

هاتف: 797162720، 65620722 (962+)

الجمعية العُمانية للكتاب والأدباء

سلطنة عُمان، مسقط

omani- writers@hotmail. com

هاتف: 96824346753+ / 96824346754+

المدير العام: د. باسم الزعبي

صورة الغلاف: السلطان تيمور بن فيصل محاطًا بعدد من شيوخ عُمان

تصميم الغلاف: بسام حمدان

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

رقم الإيداع في سلطنة عُمان: (2021/4424)

ISBN: 978- 99969- 870- 2-1

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية الأردنية: (2021/12/6833)

عبداللَّه بن سعيد المرزوقي

أوضاع عُمان الداخلية

في عهد السلطان تيمور بن فيصل

(1913 – 1932م)

دراسة

الجمعية العُمانية للكتّاب والأدباء
THE OMANI SOCIETY FOR WRITERS & LITERATI

إهداء

إلى والدي سعيد، ووالداتي مريم وحليمة
الذين اختارهم الله تعالى إلى جواره، برا
بهم ووفاء لهم، عسى الله أن يجمعنا بهم في
جناته الواسعة، إنه سميع مجيب للدعاء.

المقدمة

أول ما نبدأ بالحمد لله، ثناء وتعظيما، والصلاة على نبينا الأمين محمد ﷺ وعلى ذريته الطاهرين إلى يوم الدين.

إن الأحداث السياسية التي وقعت بعُمان في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، أوجدت تحولات عميقة أثرت في تاريخ عُمان الحديث خصوصًا مع تولي السلطان تيمور بن فيصل حكم عُمان من عام 1913م وحتى عام 1932م، ففي تلك الحقبة التاريخية ظهرت أحداث أثرت على الأوضاع الداخلية لعُمان، وتولد عنها حالة من الانقسام الداخلي أثرت على القوة العُمانية، وسببت تدهورًا للاقتصاد العُماني، وكان لذلك الصراع والانقسام آثار سلبية انعكست على نواحي الحياة المختلفة.

ومع هذا الواقع السياسي الصعب والمرير الذي كانت تمر به عُمان، نتج عن ذلك قيام نظامين: سلطاني، وإمامي، قسم البلاد لدولتين: ساحلية خاضعة لحكم السلطان تيمور بن فيصل (1913 – 1932م)، وداخلية تحكم من قبل الإمام سالم بن راشد الخروصي (1913 – 1920م)، وبعده الإمام محمد بن عبدالله الخليلي (1920 – 1954م)، مما يعطينا دلالة واضحة أن ثنائية الساحل والداخل قد عادت من جديد للظهور في عُمان في مدة حكم السلطان تيمور بن فيصل.

ومن هنا فقد جاء اختيار هذا الموضوع لتتبع الأوضاع الداخلية لعُمان في عهد السلطان تيمور بن فيصل (1913 – 1932م)، ولكون هذه الفترة تعد هامة وحاسمة في تاريخ عُمان الحديث؛ لأنها شهدت تحولات ومعطيات

جديدة على الساحة السياسية الداخلية العُمانية، فعام 1913م شهد تولي السلطان تيمور بن فيصل حكم عُمان، وجرى فيه إحياء إمامة القرن العشرين الميلادي في الداخل من عُمان، كما أن هذا العام كان مقدمة لقيام الحرب العالمية الأولى التي انعكست آثارها على أوضاع عُمان الداخلية، أما نهاية عام 1932م فقد مثلت تنازل السلطان تيمور بن فيصل عن حكم عُمان الذي امتد لتسعة عشر عامًا لابنه السلطان سعيد بن تيمور (1932 – 1970م).

ويأتي اختيار هذا الموضوع في محاولته إبراز جانب مهم من التاريخ السياسي العُماني الحديث، وما ترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وتعليمية على الفئات السكانية العُمانية في الساحل والداخل معًا، وكذلك رسم صورة عن الأحداث التي شهدتها عُمان في ظل وجود ذلك الصراع الداخلي العُماني في إطار علمي بحت، ضمن الدراسات التوثيقية التي باتت تظهر في الآونة الأخيرة بهدف سد الثغرات والمغالطات التاريخية التي شوهت تاريخ عُمان الحديث، وبذلك غدت الحاجة ملحة لدراسة هذا الموضوع للتركيز على الجوانب السابقة الذكر خاصة مع ازدياد التدخل البريطاني في عُمان، بالرغم من قيام الحرب العالمية الأولى (1913 – 1918م) وانشغالها بها، إلا أنها لم تتخلَّ عن دعمها للسلطان تيمور؛ بسبب خشيتها من سقوط حكم السلاطين، وانتشار دعوة الإمام سالم بن راشد الخروصي لمناطق خاضعة للسيطرة البريطانية، الأمر الذي أوقع صناع السياسية البريطانية تحت ضغط شديد، نتج عنه رغبتها في التهدئة وتفويت الفرصة على الإمامة، مما جعلها تطلب من حكومة مسقط الدخول في مفاوضات مع نظام الإمامة للتقريب بين طرفي النزاع خاصة إذا ما عرفنا أن

الإمبراطورية البريطانية كانت منشغلة بتطورات الحرب العالمية الأولى في ذلك الوقت.

اتَّبع المؤلف المنهج التاريخي التحليلي المعروف بقواعده المحددة من استقصاء للمعلومات، ونقدها، وقام بتحليل المادة العلمية والتعليق عليها واستقرائها للخروج بنتائج جديدة؛ وذلك لرسم صورة قريبة جدا لما حدث فعلا في عُمان في تلك الفترة التاريخية الممتدة بين عامي 1913م و1932م.

ينقسم هذا الكتاب إلى: فصل تمهيدي، وثلاثة فصول، وخاتمة، وتناولت في التمهيد أثر الجغرافيا على تقسيم عُمان إلى الساحل المنفتح على المؤثرات الخارجية والداخل المحصور بين الجبال، التي شكلت رابطا بين الثقافة الداخلية والثقافة البحرية، وبالتالي فإن ميزة موقع عُمان مكن أهلها من أن يلعبوا دورا هاما على صعيد الحياة السياسية التي ظهرت في عُمان في التاريخ الحديث، خاصة من قبل سكان الداخل الذي كانت أغلب قبائله إباضية المذهب، وكانوا محافظين ومنغلقين على أنفسهم، بعكس منطقة الساحل التي كانت دائما مفتوحة أمام الغزو الخارجي وتداخل الثقافات، مما أثر على الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في عُمان قبل تولى السلطان تيمور بن فيصل الحكم فيها.

أما الفصل الأول، فقد تم تخصيصه لتناول الاختلاف بين الإمامة والسلطنة من حيث المفهوم وطبيعة العلاقة التي كانت سائدة بينهما على مر التاريخ العُماني، والظروف التي ساعدت على إحياء الإمامة في عُمان عام 1913م، والصراع الذي دار بين الإمامة والسلطنة، وموقف السلطات البريطانية من هذا الصراع قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى التي انعكست آثارها على الأوضاع الداخلية في عُمان.

أما الفصل الثاني، فتناول المباحثات التي عقدت بين الإمامة والسلطنة أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد انتهائها، التي توجت أخيرا بتوقيع اتفاقية السيب بين الإمامة والسلطنة عام 1920م، والنتائج التي ترتبت على توقيعها، والجدل الذي أثير حول توقيعها.

ويتناول الفصل الثالث، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للصراع الذي قام بين الإمامة والسلطنة على المجتمع العُماني، سواء كان ذلك في الساحل المنفتح على المؤثرات الخارجية أو الداخل المنغلق على نفسه. وتلا ذلك الخاتمة التي خصصت لذكر أهم النتائج التي تم استخلاصها من فصول البحث المختلفة.

واستند المؤلف في مادته العلمية إلى العديد من الدراسات السابقة التي تناولت جانبا أو آخرَ من الموضوع كان من أهمها:

1. عُمان بين التجزئة والوحدة (1913 – 1976م) للمؤلف سالم بن عقيل بن علوي مقيبل، وهي دراسة قام المؤلف في التمهيد بإعطاء نبذه عن جغرافية عُمان من حيث الموقع الجغرافي، والمناخ، والسواحل، والمناطق التي يوجد فيها النفط، والمناطق الإدارية لعُمان، والمعالم التاريخية الموجودة في عُمان، ثم تطرق بعدها للحديث عن تقسيم الإمبراطورية العُمانية عام 1856م، بعدها تناول بعث الإمامة وتكريس التجزئة في عُمان من عام 1913م حتى عام 1954م، وقد تناول هذه الأحداث في عهد ثلاثة سلاطين هم: السلطان تيمور بن فيصل (1913 – 1932م)، والسلطان سعيد بن تيمور (1932 – 1970م)، والسلطان قابوس الذي حكم عُمان عام 1970م.

2. الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (1913 – 1975م) للمؤلف إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، وهي عبارة عن دراسة تطرقت بشكل مختصر للتفكك القبلي في عُمان، وانعكاس ذلك على المجتمع العُماني، الذي سعت من خلاله قبائل الداخل إلى إحياء الإمامة من جديد في عُمان عام 1913م، والنتائج التي ترتبت على هذا الصراع، ويلاحظ على هذه الدراسة أنها لم تكن مركزة على شخصية محددة، فقد تحدثت عن السلطان فيصل بن تركي (1888 – 1913م)، والسلطان تيمور بن فيصل (1913 – 1932م)، والسلطان سعيد بن تيمور (1932 – 1970م) والسلطان قابوس بن سعيد الذي تولى حكم عُمان عام 1970م.

3. التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891 – 1920م لعبدالله بن عبدالعزيز الجوير، وركز فيها بشكل كبير على الأوضاع السياسية الداخلية التي ظهرت في الأراضي العُمانية في عهد السلطان فيصل بن تركي (1888 – 1913م)، وتناول أيضا الأوضاع الداخلية لعُمان من عام 1913 حتى عام 1920م.

بالإضافة للعديد من المصادر، والمراجع والمقالات والرسائل الجامعية باللغتين العربية والإنجليزية، التي تناولت تاريخ منطقة الخليج العربي بصفة عامة وتاريخ عُمان بوجه خاص، وتم تدوينها في قائمة المصادر والمراجع.

واعتمد المؤلف في موضوعه على مجموعة من الوثائق البريطانية المنشورة، ومن هذه الوثائق نذكر Records of Oman 1867-1947، وهي وثائق جمعها وحققها (R. W. Bailey)، وتتكون هذه الوثائق من ثلاثة أقسام، وقد تم الاعتماد على القسم الأول وبالتحديد على الجزأين: الثاني والثالث حيث اختصت بالشؤون التاريخية من عام 1871وحتى

عام 1947م، وتكمن أهمية هذه الوثائق في احتوائها على المراسلات التي كانت تتم بين الوكيل السياسي في مسقط، والمقيم السياسي في الخليج، أو تلك التي تمت بين ممثلي الحكومة البريطانية في المنطقة مع المسؤولين البريطانيين في الهند وغير ذلك.

التمهيد

لعبت جغرافية المكان دورًا بارزًا في الأحداث السياسية التي وقعت في عُمان على مر التاريخ، فقد قسمت الجغرافيا عُمان إلى قسمين: الساحل الذي انفتح سكانه على العالم الخارجي، والداخل الذي بقى سكانه محافظين على ثقافاتهم، وهو ما كان له تأثيره على الأحداث السياسية التي شهدتها عُمان في الحقبة من عام 1913م حتى عام 1932م.

الأثر الجغرافي على الأوضاع السياسية الداخلية في عُمان

حظيت عُمان بموقع استراتيجي مهم، إذ تنوعت فيها البيئات بين السهول في المناطق الساحلية، والجبال والهضاب والوديان في المناطق الداخلية، وصولا إلى البيئة الصحراوية الرملية[1]، كما أن عُمان تقع في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية على مساحة تقدر بـ 309,000 كيلو متر مربع، ولها سواحل على الخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب[2].

هذا الامتداد الطويل لمساحة عُمان نتج عنه تركز السكان في مختلف البيئات العُمانية، إذ أصبح السكان الذين يعيشون في مناطق الداخل منغلقين على أنفسهم بسبب وجود الجبال والهضاب التي كان سكانها يجدون صعوبة في الوصول من

(1) وزارة الإعلام، عُمان في التاريخ. مسقط – سلطنة عُمان، دار أميل للنشر المحدودة، 1995، ص 15.

(2) المشهداني، خليل إبراهيم صالح 1407هـ – 1986م. التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية، 1913–1932م، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ص 11.

خلالها إلى الساحل، الذي كان سكانه منفتحين على العالم بسب وجود السواحل الطويلة[1].

وقد أدى انتشار السكان ما بين الساحل العُماني والداخل إلى تنوع التركيب القبلي في عُمان، فانقسم السكان إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- اليمنيون (القحطانيون): الذين قدموا من جنوب شبه الجزيرة العربية، وهم أول من استقر من العرب في عُمان، وسكنوا المناطق الجنوبية الشرقية منها.

ب- النزاريون (العدنانيون): وقدموا من وسط وشرقي الجزيرة العربية واستقروا في شمال وغرب عُمان، ثم تحركوا باتجاه الشرق إلى جنوب وشرق عُمان[2].

وانقسم كل من العنصرين: القحطاني والعدناني إلى فروع قبيلة كبيرة، انقسمت بدورها إلى فروع أصغر منها، لتشكل في النهاية القبائل العربية العُمانية التي توزع سكانها على مناطق عُمان المختلفة[3]، وهو ما يوضحه الجدول رقم (1):

(1) الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز. 1412هـ. التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891 – 1920م، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 11.

(2) ذياب، لازم لفتة. 1404هـ- 1984هـ. المعارضة السياسية في سلطنة عُمان 1955 –1975 م، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، ص 19.

(3) المانعي، سعيد بن سالم بن محمد. 2005 م. الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862–1913م)، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 26.

الجدول رقم (1)

القبائل العربية العُمانية في مناطق عُمان (*)

المنطقة	القبائل الرئيسية	قبائل أخرى استقرت في المنطقة
الباطنة	بنو سعد – بنو جابر – قبيلة المقابيل	العوامر – بنو بطاش – الذهول – الموانع – الشيزاو – الجهاور – المرازيق – آل عبدالسلام – البريك – الفزارة – الدهمي – الغوارد – النوافل – الحواسنة – المجانية – بنو عمر – بنو رياسة – الزعاب – الهنادس – الجراد – الكيوم.
الداخلية	بنو خروص – بنو رواحة بنو ريام – آل بوسعيد	بنو هناة – العبريين – المحاريق – بنو شكيل – بنو هلال – بنو محارب – الجبور – بنو نبهان – الخواطر – بنو كندة – الندبيون – السيابيون – الرحيون – العزور.

(*) اعتمد الباحث في إعداد هذا الجدول على:

(1) مايلز، ب. الخليج بلدانه وقبائله. ترجمة: محمد أمين عبدالله. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1403هـ/ 1983م، ص 251 – 274.

(2) الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد. ملامح من التاريخ العُماني. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1995م، ص 241 – 286.

(3) السيابي، سالم بن حمود بن شامس. إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان. بيروت – لبنان، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1965م، ص 19 – 145.

(4) الحديدي، عادل. المرشد العام للولايات والقبائل في سلطنة عُمان. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة الداخلية، 1982م، ص 51 – 188.

الظاهرة	آل نعيم – بنو قتب – بنو كعب – الدروع – بنو غافر	السريحات – الخنابشة – الشوايهة – الشوامس – الميايسة – آل مزاحم – اليعاقيب – كلبان – الصواوفة – بنو زيد – البداة.
الشرقية	الجنبة – الحرث – الحجريون – الحبوس	آل وهيبة – المشارفة – المساكرة – بنو بو علي – الهاديين – الهواجر – بنو بو حسن – بنو راسب – الورود – الزكاونة – بنو خالد – الحراسيس – الهشم – الجهاظم.
الشمالية (شبه جزيرة مسندم)	الشحوح	بنو حميد – القرابشة – المهابيب – الخنابلة – المقادحة – السلاحدة.
الجنوبية (ظفار)	المهرة – آل كثير – القراء	الرواس – العمري – الشنافرة – المعشني – المشيخي – البراعمة – بيت زعنبوت – بيت حردان – بيت عكعاك – بيت جعبوب – بيت سعيد – بيت رعفيت – بيت شماس.

وبالنظر إلى جدول توزيع القبائل العربية في عُمان، يبدو أن عددًا من القبائل العُمانية التي تركزت في المناطق الداخلية قد لعبت دورا رئيسيا في الأحداث السياسية التي وقعت من عام 1913م، حتى عام 1932م، ومن هذه القبائل: بنو خروص، وبنو غافر، والحرث، وغير ذلك من القبائل الأخرى.

وعلى صعيد آخر، فقد شكلت الجبال رابطا بين الثقافة الداخلية والثقافة

البحرية، ذلك أن هذه الثقافات تلتقي عبر دروب الجبال لتشكل في النهاية المجتمع العُماني بجميع أشكاله[1]، وبالتالي فإن ميزة المكان جعلت من عُمان ذات أهمية استراتيجة كبرى، مكنت أهلها من أن يلعبوا دورا هاما على صعيد الحياة السياسية التي ظهرت في عُمان في التاريخ الحديث خاصة من قبل سكان الداخل الذي كانت أغلب قبائله إباضية المذهب وكانوا محافظين ومنغلقين على أنفسهم، بعكس منطقة الساحل التي كانت دائما مفتوحة أمام الغزو الخارجي وتداخل الثقافات[2].

وقد أدى ذلك إلى خشية سكان الداخل من أن يهدد الساحل أمنهم ويقضي على ثقافتهم، الأمر الذي جعل الإمامة المنتخبة في الداخل تفكر في مد سيطرتها على الساحل؛ وذلك لكي تحافظ على قيم عقيدتها الإباضية[3].

وبالنظر إلى ما سبق فإنه يبدو أن جغرافية الموقع لها علاقة وطيدة بطبيعة النظام السياسي الذي وجد في عُمان، الذي عمل بدوره على تقسيم عُمان إلى قسمين هما: الساحل الذي مضى في الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي، والداخل الذي انعزل عن العالم وبقى محافظا على قيمه.

(1) Wilkinson, J. C. , The Origins of Oman State, Studies on Modern Asia and Africa. London, 1972, p. 68 .

(2) Peterson, J. E. , Oman in the Twentieth Century, political foundations of an emerging state. London, 1978, p. 14 .

(3) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/1891 –1920م، ص 19.

الأوضاع الداخلية في عُمان قبل تولي السلطان تيمور بن فيصل الحكم

شهدت عُمان قبل تولي تيمور بن فيصل حكمها أحداثًا مهمة، تمثلت في حدوث العديد من الاضطرابات والقلاقل، مما جعل لذلك أبعادًا كبيرة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في عُمان خلال مدة حكم السلطان تيمور بن فيصل (1913–1932م)[1]، فقد ظلت قبائل عُمان الداخلية مصدر إزعاج وقلق لأسرة البوسعيد الحاكمة في مسقط، إذ إنها كانت لا تؤيدها إلا قليلا، بسبب اتباع أسرة البوسعيد مبدأ التوريث في الحكم، ومع تولي السلطان فيصل بن تركي الحكم في عُمان (1888–1913م)، واجهته مشاكل سياسية داخلية كثيرة، تمثلت في تمرد بعض من أفراد أسرته عليه، وعصيان بعض القبائل التي تسكن في الداخل من عُمان لسلطته، وهو ما أجبر السلطان فيصل بن تركي على القيام بحملات للقضاء على المشاكل التي واجهته في مدة حكمه لعُمان، وقد بدأ ذلك في عام 1888م، عندما قاد حملته الأولى ضد إبراهيم بن قيس الذي كان يتحصن في الرستاق(*)، إلا أنه فشل في ذلك، مما أدى إلى قيام تكتل ضده بقيادة عمه السيد عبدالعزيز بن سعيد الطامح للحكم، إلا أن هذا التكتل فشل، وذلك عندما استطاع السلطان فيصل أن يجهز جيشا بقيادة أخيه الأصغر فهد بن تركي الذي نجح في الانتصار على السيد عبدالعزيز الذي وافق في النهاية على قبول منحة شهرية من سلطة مسقط[2].

---

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 –1932م، ص31.

(*) الرستاق: مدينة تقع في منطقة الباطنة، تدخل ضمن نطاق ولايات جبال الحجر الغربي. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة الإعلام، عُمان عبر التاريخ، ص 298 –299.

(2) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862– 1913م)، ص 19.

في نهاية سنة 1889م وبداية 1890م حدث قتال بين القبائل الهناوية والغافرية(*) التي تسكن في وادي سمائل(*)، وكان السبب في ذلك هو استيلاء جماعة تابعة للتكتل الغافري على قطيع غنم تابع لقبائل آل وهبة والحبوس وهما من التكتل الهناوي، ولم يكتف الغافريون بذلك فاستولوا على أربعين بعيرا وتمكنوا من قتل ستة من رجال الهناوية في هذا الهجوم الذي اتسع نطاقه بدخول قبائل الحرث فيه، فأضر ذلك بحركة القوافل التجارية في أقاليم الداخل، الأمر الذي أجبر سلطة مسقط على إرسال راشد بن عزيز(*) للقيام بالصلح بين القبائل الهناوية والغافرية، وقد نتج عن هذا الصلح أن تم الاتفاق على أن يدفع غافرية سمائل تعويضا ماديا للهناوية قدر بألف وثمانمائة روبية، إلا أن هذا الصلح لم ترض به قبيلة الحبوس؛

(*) الغافري والهناوي: بدأ هذا التقسيم القبلي بالظهور من جديد في عشرينيات القرن الثامن عشر الميلادي مع بداية انهيار أسرة اليعاربة التي كانت تحكم عُمان، وقد ظهر في شكل خصام سياسي بين القبائل العُمانية التي انقسمت إلى فريقين: الأول بقيادة خلف بن مبارك الهنائي الملقب بالقصير، والفريق الثاني تزعمه محمد بن ناصر الغافري، وقد نسبت تسمية هذا التكتل إلى قيادتي الطرفين المتصارعين لأسباب سياسية بحتة ليس لها علاقة بالاختلافات المذهبية والعرقية والاقتصادية. لمزيد من التفاصيل انظر: المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان، (1862 – 1913م)، ص 26.

(*) وادي سمائل: يفصل بين مدن الساحل ومدن الداخل من عُمان. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة الإعلام، عُمان 97. مسقط – سلطنة عُمان،1997م، ص 54.

(*) راشد بن عزيز: ولد بولاية سمائل، اتصف بالفطنة والذكاء، عمل قاضيا بمسقط في عهد السلطان فيصل بن تركي، وأصبح رئيسا للمحكمة الشرعية بمسقط في عهد السلطان تيمور بن فيصل، اشتهر بعدائه للإمامة وبإخلاصه لنظام السلطنة. لمزيد من التفاصيل انظر: الشيباني، سلطان ومحمد صالح ناصر. معجم أعلام الإباضية. بيروت – لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2006، ص 149 – 150.

لأنهم لم يكونوا قانعين بحكم ممثل السلطان فيصل بن تركي[1].

بعد سنة من عقد الصلح بين القبائل الغافرية والهناوية استولت قبائل الحبوس الهناوية في عام 1892م على قطيع من الأغنام تملكه قبائل الرحبين الغافرية، فنتج عن ذلك أن كونت قبائل الرحبين تحالفًا مع قبائل الندابين وبني جابر للقيام بحملة انتقامية على قبائل الحبوس، فسببوا لها خسائر كثيرة وقاموا بمحاصرتها، وأغلقوا الطريق الذي كانت تسلكه إلى مسقط، مما أثر على توقف حركة التجارة بين الساحل والداخل من عُمان، وقد أجبر ذلك السلطة الحاكمة في مسقط عام 1893م على التدخل فأصدرت أمرا بدفع الحبوس تعويضات للغافرية مما أثار استياء الحبوس الذين جددوا غاراتهم على الغافرية[2].

وفي عام 1894م حدث اشتباك قبلي في وادي سمائل بين آل بشار يساعدهم أبناء عمومتهم الهناوية وبين غافرية الوادي، إلا أن السلطان فيصل وعن طريق ممثله راشد بن عزيز استطاع أن يعقد صلحا شكليا بين الطرفين المتنازعين[3].

شهد عام 1895م حدوث خلاف بين شيخ قبائل الحرث صالح بن علي الحارثي والسلطان فيصل بن تركي، وربما يعود ذلك إلى العداء القديم الذي كان قائما بين الساحل والداخل، وإلى قيام السلطان بقطع الموارد التي كانت تصل إلى

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891–1920م، ص 32–33.

(2) لوريمر، ج. ج. دليل الخليج «القسم التاريخي». الدوحة – قطر، مكتب أمير قطر، ج2، 1967 م، ص 811–812.

(3) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891–1920م، ص 34.

شيوخ القبائل الداخلية من عُمان[1].

وقد دفع هذا الشيخ صالح بن علي إلى تشكيل تكتل ضد السلطان فيصل هدف من خلاله الهجوم على مسقط[*]، التي سقط قسم كبير من مناطقها وتمت محاصرتها، وكاد السلطان أن يقتل في إحدى الهجمات عليها[2]، في وقت وقفت فيه بريطانيا موقف الحياد من هجوم قبائل الداخل على مدينة مسقط الساحلية بسبب تدهور العلاقات بين السلطان فيصل وحكومة الهند البريطانية في ذلك الوقت[3]، ويؤكد ذلك رد القنصل البريطاني على طلب السلطان فيصل المساعدة فقد قال له: «إن الدولة البريطانية لا ترى من واجبها التدخل في شؤون السلطة الحاكمة»، وقد استمر الهجوم على مسقط من قبل القبائل الداخلية العُمانية، مما أجبر السلطان على عرض التفاوض مع الشيخ صالح بن علي الحارثي، الذي انتهى بعقد اتفاق سلام في عام 1895م[4].

بعد هجوم قبائل الداخل على مدينة مسقط في عام 1895م اضطربت الأحوال

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891 –1920م، ص 37.

(*) مسقط: مدينة سميت بهذا الاسم؛ لأنها واقعة بين الجبال، ومن أشهر معالمها التاريخية قلعتي الجلالي والميراني، وقلعة مطرح. لمزيد من التفاصيل انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العُماني ص 309–311.

(2) غباش، حسين عبيد غانم. عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970). تر: أنطوان حمصي. بيروت – لبنان، دار الجديد، ط1، 1997م، ص 244.

(3) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862– 1913م)، ص 20.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في كل من مدينتي الرستاق وصور(*)، ففي مدينة الرستاق ثار السيد سعود بن عزان بن قيس ضد حكم السلطان فيصل بن تركي، وكان في نيته الهجوم على مدينة صحار في منطقة الباطنة، فخرج في جيش تسانده قبائل آل سعد والمقابيل والحواسنة وبني نعيم، وما إن سمع السلطان بذلك حتى أرسل قوة مكونة من مائة وعشرين رجلا عن طريق البحر إلى صحار استطاعت أن ترد هجوم قوات سعود بن عزان عن المدينة، وقد ظلت الأحوال غير مستقرة في الرستاق حتى وفاة السلطان فيصل(1).

وفي عام 1898م ظهرت في صور مشكلتان بين حكومة مسقط والجنبة(*)، تمثلت الأولى في فرض والي صور وصحار سليمان بن سويلم نظام الخفارة(*) على قبيلة الجنبة، مما أدى إلى استياء قبيلة الجنبة من تطبيق هذا النظام عليهم(2).

(*) صور: من ولايات المنطقة الشرقية، تمتد من نيابة رأس الحد إلى نيابة طيوي، وتعتبر الولاية العُمانية الوحيدة التي تطل على بحر العرب وخليج عُمان. لمزيد من التفاصيل انظر: الغيلاني، حمود بن حمد بن محمد. التاريخ الملاحي وصناعة السفن في مدينة صور العُمانية. مسقط – سلطنة عُمان، المطابع العربية، 2006م، ص 29 – 36.

(1) السالمي، عبدالله بن حميد. تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان. القاهرة – مصر، مطبعة الإمام، ج2، دت، ص241.

(*) الجنبة: قبيلة قحطانية تسكن في المنطقة الشرقية من عُمان. لمزيد من التفاصيل انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العُماني، ص 254.

(*) نظام الخفارة: يقضي على المسافر من منطقة إلى أخرى أن يكون معه أحد أفراد القبيلة المار على أرضها، وذلك لحمايته من تعدي أفراد القبيلة عليه، وقد نتج عن تطبيق هذا النظام استغلال شيخ القبيلة لهم مما أدى ذلك إلى سخط أفراد قبيلة الجنبة. لمزيد من التفاصيل انظر: الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308– 1339هـ/ 1891 – 1920م، ص 58.

(2) المرجع نفسه، ص 57 – 58.

أما المشكلة الثانية، فقد تمثلت في تعيين الوالي سليمان بن سويلم ابنه الذي يبلغ من العمر ما بين الثانية عشرة والثالثة عشرة نائبا عنه في مدينة صور، وأول عمل قام به هذا الأخير بناء قلعة جديدة لمدينة صور، وذلك لحراسة مياه المدينة ودروبها، وهو ما أغضب قبيلة الجنبة الذين اجتمعوا لتدارس الوضع، ونتج عن هذا الاجتماع إرسال مذكرة اعتراض إلى السلطان فيصل على هذا الإجراء، ومطالبته في نفس الوقت بإقالة ابن سليمان بن سويلم، غير أن السلطان لم يهتم بهذا الأمر، مما دفع شيخ قبيلة بني بو علي عبدالله بن سالم على الذهاب إلى مسقط، حيث نجح في أخذ أمر من السلطان بالكف عن بناء القلعة الجديدة فقط، دون أن يأمر بإقالة ابن سويلم الذي أصر الجنبة على إقالته، ولتحقيق ذلك قاموا في شهر سبتمبر 1898م بقطع المؤن عن القلعة القديمة ومهاجمتها، وتحت هذا الضغط استسلمت الحامية الموجودة في القلعة لهم مقابل خروج ابن الوالي سليمان بن سويلم من المدينة سالما[1].

شجع انتصار قبيلة الجنبة على الحامية المرابطة في القلعة تحقيق الاستقلال لهم، وأصبحوا لا يعتبرون السلطان فيصل حاكما عليهم، مما دفع السلطان إلى استدعائهم إلى مسقط إلا أنهم رفضوا[2]، وأمام هذا الرفض قام السلطان فيصل في عام 1900م بزيارة مدينة صور التي استقبله أهلها بود، وقدم عليه شيوخ المدينة لأداء التحية له، وكان من أبرزهم شيخ قبيلة بني بو علي عبدالله بن سالم الذي استغل السلطان وجوده، لأخذ الولاء منه لتدعيم سلطته على صور[3].

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308– 1339هـ/ 1891–1920م، ص 58– 59.

(2) المرجع نفسه، ص 59.

(3) لوريمر، دليل الخليج «القسم التاريخي»، ج2، ص 822.

وفي شهر يونيو 1901م أرسل السلطان فيصل إلى مدينة صور قوة مكونة من ثمانين جنديا لترابط هناك كحامية، وعزز تصرفه هذا بزيارة ثانية لمدينة صور في نفس العام[1]، كما سمح في نفس هذا العام للبعثة التي أعدها للتنقيب عن الفحم بزيارة صور برفقة ابنه السيد تيمور، فأثار ذلك حفيظة شيوخ المنطقة الشرقية، وبخاصة شيخ الحرث عيسى بن صالح الذي أخذ يحرض السكان في الشرقية ضد بعثة التنقيب عن الفحم[2].

عندما علم السلطان فيصل بذلك ذهب إلى صور، وهناك أرسل إلى بعض شيوخ المنطقة الشرقية لمناقشة موضوع التنقيب معهم، في وقت كان الشيخ عيسى بن صالح قد جمع الكثير من الرجال والأعيان، وسار بهم إلى قرية الروضة التي كانت قد وصلت إليها البعثة قبل وصوله، مما أجبر الشيخ عيسى على التحرك بسرعة إلى موقع أم اللخم الحصين والمحاط بالجبال، وهناك قام بإطلاق طلقات تحذيرية لأفراد البعثة البريطانية، مما أجبر السيد تيمور على الدخول في مفاوضات نتج عنها كف أفراد بعثة الفحم عن القيام بالتنقيب في المنطقة الشرقية[3].

وبعد سنتين من رجوع البعثة التي أعدها السلطان فيصل للتنقيب عن الفحم حول مدينة صور؛ أي في عام 1903م، أخذ شيخ بني بوعلي عبدالله بن سالم يشك في أن أهل صور يمدون أعداءه بالسلاح، مما جعله يقوم بمحاصرة مدينة صور ويطالبهم بتعويضه، وفي هذه الأثناء قام بعض من أنصاره بإطلاق النيران على سفينة ترفع العلم الفرنسي، مما جعل السلطات الفرنسية تتقدم بطلب تعويض من

(1) لوريمر، دليل الخليج «القسم التاريخي»، ج2، ص 823.

(2) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891 –1920م، ص 62.

(3) السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، ج2، ص 249 –250.

السلطان على هذه الحادثة التي أسهمت بشكل غير مباشر في وضع حل لمشكلة الأعلام الفرنسية(*)[1].

بعد عامين من تلك الأحداث التي وقعت في مدينة صور، حدث أن أعلن بنو ريام(*) في عام 1905م العصيان على والي مدينة إزكي في المنطقة الداخلية، وقاموا بمحاصرة المدينة، لكن هذا الحصار انتهى بعد تصدى قبيلة بني رواحة الموالية لحكومة السلطنة لهم بقيادة سليمان بن سويلم[2].

وقد اتهم الوالي سليمان شيخ السيابيين سيف بن محسن السيابي بتهريب الأطعمة لبني ريام أثناء محاصرتهم لمدينة إزكي، فاعتبر ذلك إهانة له لم يستطع تحملها، ونتيجة لذلك أخذ على نفسه عهدا بأن ينتقم من الوالي سليمان بن سويلم، وحانت له الفرصة للقيام بذلك في عام 1907م، وذلك عندما أرسل السلطان فيصل الوالي سليمان في مهمة إلى المنطقة الشرقية، وعند عودته نصبت له جماعة من السيابيين بينها أبناء الشيخ سيف بن محسن في وادي العق كمينًا تمكنت فيه من إطلاق النار عليه، فخر صريعا، وهرب الجناة إلى المناطق الجبلية

(*) لمزيد من التفاصيل عن مسألة الأعلام الفرنسية انظر: المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862– 1913م)، ص 172–178.

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308– 1339هـ/ 1891–1920م، ص61.

(*) بنو ريام: عشيرة هناوية تسكن في المنطقة الداخلية من عُمان. لمزيد من التفاصيل انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله ص 268.

(2) السالمي، أبو بشر محمد شيبة بن نور الدين عبدالله بن حميد. نهضة الأعيان بحرية عُمان. القاهرة– مصر، مطابع دار الكتاب العربي، دت، ص208.

الوعرة[1]، وعندما علم السلطان فيصل بن تركي بذلك صمم على الانتقام من قتلة واليه سليمان، فأرسل ابنه نادر للقيام بعملية انتقامية ضد السيابيين، وقد نجح في ذلك عندما تآمر مع رجل من بني هناه تمكن من قتل شيخ السيابيين سيف بن محسن السيابي، وبعد ذلك عاد نادر إلى مدينة مسقط[2].

وبعد مقتل الوالي سليمان بن سويلم في عام 1907م دب الضعف والتفكك في عُمان في الفترة من عام 1908 –1913م، ولم تستطع السلطة الحاكمة في مسقط فرض سيطرتها على المناطق الداخلية من عُمان، مما أثر على الحالة الاقتصادية للبلاد التي شهدت معظم أنحائها اضطرابات وفوضى، وخاصة المناطق الداخلية من عُمان في وقت كانت السلطات البريطانية قد أقنعت السلطان فيصل بإلغاء تجارة الأسلحة(*)؛ لأنها رأت أن ذلك سيشكل خطرا كبيرا على أرواح البريطانيين ومصالحهم في منطقة الخليج[3].

ويتضح مما سبق أن هذا الوضع السيئ لعُمان كان مقدمة لتحرك قبائل الداخل للقضاء على حكم السلاطين وإنهاء الوجود البريطاني المتمركز في الساحل، وهذا ما حصل بالفعل في نهاية حكم السلطان فيصل بن تركي وبداية حكم السلطان تيمور بن فيصل، وذلك عندما قسمت السلطة في عُمان عام 1913م بين نظامين: الإمامة في الداخل والسلطنة في الساحل.

---

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308– 1339هـ/ 1891– 1920م، ص64.

(2) السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، ج2، ص 245.

(*) لمزيد من التفاصيل عن تجارة الأسلحة انظر: المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862 – 1913م)، ص 178 –199.

(3) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية (1913– 1932م)، ص 46 – 50.

تقسمت السلطة في عُمان في عام 1913م بين كل من نظام الإمامة الذي تمركز في الداخل وانعزل عن العالم الخارجي وبقي محافظا على قيمه، ونظام السلطنة الذي تمركز في الساحل ومضى في الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي، وإذا أردنا أن نخوض في هذا فإنه ينبغي علينا أولا أن نعرف ما مفهوم الإمامة؟ وما مفهوم السلطنة؟

مفهوم الإمامة

الإمامة عند الإباضية عبارة عن سلطة دينية وسياسية غير وراثية تقوم على أساس الانتخاب والشورى، وذلك من أجل تحقيق أسلوب أمثل لحياة الإنسان يكفل له حرية الرأي في اختيار إمام مسلم عادل قادر على قيادة المجتمع[1]، وتطبيق حدود الله والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ[2].

ويعتبر الإمام رئيس الدولة الزمني والروحي، إذ إن سلطته تمتد إلى جميع المجالات الدينية والسياسية والتشريعية والتنفيذية، ويتوجب عليه أن يدافع عن شعبه في حالة الاعتداء عليه أو في حالة القيام بالحروب، كما عليه أن يعين مقدار الزكاة التي تفرض على الأغنياء، وأن ينفق هذه الأموال في الأمور التي تخدم الدولة ومساعدة الفقراء واليتامى وبناء المساجد، وغير ذلك من الأمور[3].

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 15.

(2) عاشور، سعيد عبدالفتاح، عوض محمد، عُمان والحضارة الإسلامية. جامعة السلطان قابوس «كلية الآداب»، ط4، 1410– 1989م، ص 85.

(3) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891–1920م، ص 126 –127.

وقد استندت الإمامة في أحكامها ومبادئها على المذهب الإباضي الذي ظهر في القرن الأول الهجري / السابع الميلادي في عُمان[1]، وظهرت عمليا لأول مرة عام 132هـ/ 750م، وذلك بانتخاب الجلندى بن مسعود كأول إمام على عُمان[2]، وكان انتخاب الأئمة في عُمان يستند في البداية على المزايا الشخصية التي يتمتع بها الشخص، وعلى حب الناس له بغض النظر عن انتمائهم، وعلى تفضيل كبير لأبناء الأسرة الحاكمة الذين ليس من الضرورة أن يتولى منهم الابن الكبير للإمامة[3].

هذا، وتمر عملية انتخاب الإمام(*) عند الإباضية بثلاث مراحل هي:

(1) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862– 1913م)، ص 102.

(2) الكاشف، سيده إسماعيل. عُمان في فجر الإسلام، مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1979م، ص 50.

(3) الحارثي، محمد بن عبدالله بن حمد. موسوعة عُمان «الوثائق السرية». وثائق فترة توازن القوى الداخلية 1901 –1945م، الوثيقة رقم (163)، مذكرة من الرائد مورفي (Murphy) الوكيل السياسي والقنصل العام في مسقط إلى صاحب السعادة المحترم باريت (Barrett) المعتمد السياسي في الخليج الفارسي، 15 نوفمبر 1929، مجلد 2، ص 302.

(*) الشروط الواجب توافرها في الشخص الذي يتولى منصب الإمامة عند الإباضية هي: 1– أن يكون رجلاً بالغًا وحراً وعاقلاً. 2– أن لا يكون أعمى أصم. 3– أن لا يكون أخرسًا. 4- أن يتمتع بلغة عربية فصحى. 5– أن يكون صحيحا وغير مقطوع اليدين والرجلين. 6– أن يتمتع بالعلم والورع في الدين. 7– أن يعقد له من أهل الولاية ستة رجال من أفضل المسلمين الذين يتصفون بالحرية والبلوغ والعقل والعلم والورع في الدين. 8– أن يكون من أهل الدعوة الإباضية. 9– أن لا يكون أهل الدعوة الإباضية قد عقدوا من قبله لأحد إلا إذا كان بحرا. 10– أن لا يعقد له ولغيره في وقت واحد. 11– أن لا يكون قد أقيم عليه حد. لمزيد من التفاصيل انظر: عاشور وخليفات، عُمان والحضارة الإسلامية، ص 89–90.

- المرحلة الأولى: تسمى مرحلة المشاورات، وتتم بعد موت الإمام أو بعد خلعه(*) إذ تقوم مجموعة من العلماء بعقد مشاورات حول أسماء الأشخاص المرشحين لمنصب الإمام، وليس لهذه المرحلة فترة محددة إذ إن فترتها تتفاوت بحسب الظروف، ويمكن لبعض شيوخ القبائل البارزين أن يشتركوا في المشاورات مع العلماء، إلا أنهم ليس لهم في النهاية أي تأثير على القرار الذي يعود إلى العلماء فقط في اختيار المرشح لمنصب الإمامة[1].
- المرحلة الثانية: تتمثل في تقديم المرشح من جانب أحد العلماء، وفي هذه المرحلة يجب أن يحصل المرشح على ستة أصوات من قبل علماء آخرين وهو الحد الأدنى لانتخابه، مستندين في ذلك إلى طريقة الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب، عندما اختار ستة رجال(*) عهد إليهم أمر الاجتماع بعد وفاته بثلاثة أيام لانتخاب خليفة للمسلمين، ومن طريقة عمر بن الخطاب أصبح نصاب الأصوات الستة عند الأئمة الإباضية مبدأ ثابتًا في بنود العملية الدستورية الإباضية.

(*) عملية عزل الإمام تكون في الحالات التالية: 1- أن يفقد بصره وسمعه كله. 2- أن يصاب بالخرس. 3- أن يتغير عقله. 4- أن يقع في كبيرة يجب عليها الحد. 5- أن يعمل ذنبًا لا يجب فيه حد فيتوب، وأن لم يتب خلع. 6- أن ينتقل من المذهب الإباضي إلى أي مذهب آخر. 7- أن يخلع نفسه من حكم أهل الدعوة الإباضية. لمزيد من التفاصيل انظر: عاشور وخليفات، عُمان والحضارة الإسلامية، ص 90.

(1) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970م)، ص 27 – 75.

(*) الرجال الستة هم: علي بن أبي طالب، الزبير بن العوام، سعد بن أبي وقاص، عثمان بن عفان، عبدالرحمن بن عوف، طلحة بن عبيد الله.

- المرحلة الثالثة: تتمثل في تقديم الشخص المرشح إلى أهل البلاد، وذلك لإكمال البيعة التي تقام في حضور العلماء وشيوخ القبائل وفيها يؤدي المرشح قسم البيعة[1].

مفهوم السلطنة

إن السلطنة عبارة عن نظام يقوم على أساس الحكم الوراثي الزمني الأبوي[2]، وقد تركز حكم السلاطين بعُمان في المدن الساحلية، واتخذوا من مسقط عاصمة لهم بداية من عهد حمد بن سعيد[*] الذي منحه والده الإمام سعيد

(1) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970)، ص 27 – 75.

(2) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 15.

(*) حمد بن سعيد: يعد أكبر أبناء الإمام سعيد، جمع بين التدين والسياسة والقوة والعزيمة، استعمل الدهاء والحيلة للوصول لحكم مسقط، نتيجة ادراكه بأهميتها الاقتصادية بعد خلعه والي أبيه عليها محمد بن خلفان الملقب بالوكيل، عد الأول الذي يقوم بنقل عاصمة عُمان إلى مسقط، وكان ذلك باقتراح من تاجر هندي يسمى رام شاندار رادجي (Ram Chandar Raadji)، وبالرغم من ذاك كله، فقد ظل أبوه الإمام سعيد إماماً في الرستاق، وتركز حمد في مسقط لتكون مركزاً تجاريا وسياسياً للساحل، توفي السيد حمد بمرض الجدري عام 1792م. لمزيد من التفاصيل انظر : لاندن، روبرت لاندن. عُمان منذ 1856مسيرًا ومصيرًا. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط3،1404–1983، ص 17 –27.
غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500–1970م، ص 137.

بن أحمد(*) لقب (وكيل) أو (وصي) على حكم المنطقة الساحلية من عُمان[1]، مما يعني أن سلطة حكم سلاطين أسرة البوسعيد الحاكمة لعُمان قد تركزت في مسقط بداية من حمد بن سعيد واستمرت لليوم، ويعد نقل العاصمة إلى مسقط قرارًا تاريخيًا واستراتيجيًا كان ذا أثر على التطور اللاحق للتاريخ العُماني.

إن عائلة البوسعيد بدأ حكمها في عُمان عام 1744م(*) بقيادة الإمام أحمد بن

(*) سعيد بن أحمد: يعد الحاكم الثاني في ترتيب الأسرة البوسعيدية التي حكمت عُمان في القرن الثامن عشر الميلادي، لقب بالإمام، وهناك اختلاف في تسميته بذلك بين المؤرخين، ربما يعود ذاك الاختلاف فيما بينهم إلى أنه لم يحصل على إجماع جميع علماء الإباضية بالإمامة، ولأنه لم يكن مقبولاً من الجميع، خاصة عندما أعطى ولده حمد سلطات كبيره في المنطقة الساحلية. ظل إمامًا على الرستاق التي اتخذها عاصمة له والمناطق الداخلية، توفي عام 1810م. لمزيد من التفاصيل انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العُماني، ص 174–179. غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500–1970م، ص 136.

(1) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 72.

(*) 1744م: هناك اختلاف بين المؤرخين في تحديد السنة التي تولى فيها الإمام أحمد بن سعيد الحكم في عُمان، فهناك من يرى أن عام 1741م هو العام الذي تولى فيه الإمام أحمد السلطة في عُمان، بينما يرى فريق ثان أن عام 1742م، هو العام الذي بويع فيه الإمام أحمد بالسلطة على عُمان، ويذهب فريق ثالث إلى اعتبار عام 1743م، هو العام الذي تولى فيه الإمام أحمد الحكم على عُمان، ويرى فريق رابع أن عام 1744م، هو العام الذي تولى فيه الإمام أحمد بن سعيد حكم عُمان، ويبدو أن الإمام أحمد قد تولى الإمامة في عام 1744م، على اعتبار أنه قد تخلص من منافسيه على حكم عُمان نهائيا في ذلك العام الذي انفرد فيه بحكم عُمان بشكل رسمي، وبالتالي فإن هذا العام يمكن اعتباره بداية لإمامته على عُمان. لمزيد من التفاصيل انظر: قاسم، جمال زكريا. دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا. القاهرة – مصر، مكتبة القاهرة الحديثة، دط، 1967م، ص 46.

سعيد(*)، الذي لعب دورا كبيرا في حصول أبنائها على لقب السيد فعرف به أحفادهم من بعدهم، وأصبحوا بالتالي بيت سادة معترفًا به كسلالة حاكمة في عُمان[1]، فهيأ ذلك الطريق لظهور حاكم زمني على الساحل العُماني تلقب بلقب السلطان وكان لذلك أسبابه والتي من أبرزها:

1. المؤثرات الخارجية التي تمثلت في ظهور قوى أوروبية في منطقة الخليج العربي، التي كان من ضمنها عُمان التي دخلتها دول استعمارية كبريطانيا وفرنسا وهولندا بعد ضعف البرتغاليين، ذلك أن الدول الأوروبية التي سعت إلى تأسيس مستعمرات وتكوين إمبراطوريات، واتباع طرق جديدة في التعامل التجاري، وتأمين طرق المواصلات مع الدول الأخرى، كان لا بد لها من الدخول في علاقات مع حكام الساحل في ذلك الوقت بدلا من التعامل مع إمام مركزه دائما في الداخل[2].
2. ضعف شخصية الإمام سعيد بن أحمد: فعلى الرغم من الدهاء السياسي الذي تمتع به، إلا أنه لم يستطع أن يتفادى الصراعات العائلية على السلطة، وفي نفس الوقت لم يستطيع أن يحد من سخط غالبية العُمانيين على

(*) أحمد بن سعيد: يعد المؤسس الأول لدولة البوسعيد، ولد ببلدة أدم في المنطقة الداخلية. لمزيد من التفاصيل انظر: العبري، سليمان بن علي بن سالم. عُمان في سؤال وجواب. مسقط – سلطنة عُمان، الأجيال للتسويق، 2005م، ص29–30.

(1) الحارثي، الوثيقة رقم (160)، رسالة من الرائد مورفي (Murphy) الوكيل السياسي والقنصل العام في مسقط إلى المعتمد السياسي المقيم لمنطقة الخليج الفارسي، 30 أكتوبر 1928م، مجلد 2، ص 288.

(2) عبد الحسين، فاضل محمد. 1994–1995. العلاقات البريطانية العُمانية 1913–1939م، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، المغرب، ص 83.

إمامته[1] ربما؛ لأنه لم يكن رجل دولة خاصة أن عُمان كانت تمر بمرحلة هامة من تطورها[2].

وعلى صعيد آخر، اختلف الباحثون والمؤرخون في تحديد الحقبة التي بدأ فيها لقب السلطان يظهر في عُمان، وتباينت آراؤهم في ذلك، وفيما يلي عرض لهذه الآراء:

- هناك من يرى أن لقب السلطان قد ظهر في عهد سلطان بن أحمد (1792 – 1804م)[*]، وهو أول حاكم من أسرة البوسعيد وقع معاهدة مع بريطانيا عام 1798م، بحيث وقع هذه المعاهدة بصفته سلطانا[3].
- هناك من يرى أن لقب السلطان قد ظهر لأول مرة في عهد حمد بن سعيد[4].

---

(1) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 71.

(2) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500–1970، ص 136.

(*) سلطان بن أحمد (1792–1804م): رابع حاكم لعُمان في سلالة حكام أسرة البوسعيد، تولى دفة السلطة عام 1792م، يعد رجلاً سياسيًا ودبلوماسيًا، استطاع بحنكته السياسية أن يتغلب على القلاقل الداخلية، ويبسط نفوذه على جوادر وشهبار وبندر عباس وساحل مكران، انتهت حياته بقتله في 30 نوفمبر 1804م، ودفن في لنجة. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة الإعلام، عُمان عبر التاريخ، ص 447–449.

(3) مقبيل، سالم بن عقيل بن علوي. 2005. عُمان بين التجزئة والوحدة 1913–1976م. أطروحة ماجستير. قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ص 29.

(4) عباس، محمد رشيد. التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1932– 1970م. أطروحة ماجستير، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 37.

- هناك فريق ثالث يرى أن لقب السلطان قد ظهر لأول مرة في المعاهدة التي وقعت بين عُمان وبريطانيا عام 1839م في عهد سعيد بن سلطان(*)، وكان ذلك باقتراح من وزير الخارجية البريطانية بالمرستون[1].
- هناك فريق رابع يرى أن لقب السلطان قد ظهر لأول مرة في التصريح الثنائي الذي أصدرته بريطانيا وفرنسا في 10 مارس عام 1862م، الذي تعهدت بموجبه الدولتان باحترام استقلال سلطنتي مسقط وزنجبار، والذي تلا تحكيم كاننج عام 1861م القاضي بفصل زنجبار عن عُمان، فورد في نص التقرير ما يلي: «نظرا لأهمية المحافظة على استقلال سمو سلطان مسقط وسمو سلطان زنجبار، وجدت فرنسا وبريطانيا من المناسب التعهد بصورة متبادلة، باحترام استقلال هذين العاهلين»[2].

ويبدو مما سبق أن لقب «السلطان» فيه اختلاف من حيث فترة ظهوره، ومهما يكن من هذا الاختلاف، فإن هذا اللقب ربما يعود إلى زمن السيد

(*) سعيد بن سلطان: ولد في المنطقة الداخلية في ولاية سمائل سنة 1791م، ونشأ فيها، تولى دفة الحكم في عُمان عام 1806م، في ظروف صعبة عانت خلالها من صراعات داخلية، كانت وفاته عام 1856م. لمزيد من التفاصيل انظر: الفارسي، عبدالله بن صالح. البوسعيديون حكام زنجبار. تر: محمد أمين عبدالله. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1982م، ص 143–150.

(1) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913– 1939م، ص 84.

(2) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500– 1970م)، ص 207.

سلطان بن أحمد الذي تمتع بلقب السلطان عند قبائل عُمان التي كانت تهابه في ذلك الوقت، ولكنها كانت نادرا ما تطلق عليه هذا اللقب؛ إذ إنها كانت تطلق عليه لقب إمام المتعارف عليه عندهم في ذلك الوقت[1].

ومعنى ذلك أن لقب السلطان لم يستخدم بشكل رسمي في عهد سلطان بن أحمد، واستمر الوضع كذلك في عهد سعيد بن سلطان الذي تلقب بلقب السيد، حتى جاء السيد ثويني بن سعيد[*] الذي تلقب بلقب السلطان بشكل رسمي لا سيما بعد صدور التصريح الثنائي الذي سبقت الإشارة إليه، واستمر لقب السلطان بعد ذلك إلى يومنا هذا.

وبالنظر إلى نظامي كل من الإمامة والسلطنة في عُمان فإنه يبدو:

- أولا: في ما يتعلق بالإمامة

1. أن نظام الإمامة في عُمان أقدم من نظام السلطنة.
2. أن نظام الإمامة بظهور أسرة البوسعيد أخذ يضعف في عُمان.
3. أن نظام الإمامة قد تركز في المناطق الداخلية من عُمان.

(1) الحارثي، الوثيقة رقم (160)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 288.

(*) ثويني بن سعيد: الابن الثالث للسيد سعيد، تولى حكم عُمان أحد عشر عاماً من عام 1856م إلى 1866م، اغتيل من قبل ولده السيد سالم عام 1866م. لمزيد من التفاصيل انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العُماني، ص 189–191.

4. أن نظام الإمامة قد اتخذ من مدن الرستاق ونزوى(*) عواصم له.

- ثانيا: في ما يتعلق بالسلطنة

1. أن حمد بن سعيد عُدّ السيد الأول الذي نقل العاصمة من الرستاق في الداخل إلى مسقط على ساحل عُمان.
2. يعد السيد سلطان بن أحمد أول حاكم عُماني من سلالة أسرة البوسعيد يقوم بتوقيع معاهدة مع بريطانيا في عام 1798م.
3. أن نظام السلطنة قد تركز في المناطق الساحلية، واتخذ من مسقط عاصمة له لإدارة شؤون البلاد.

إن ظهور نظام الإمامة في الداخل ونظام السلطنة في الساحل قد عملا على تقسيم عُمان تدريجيا إلى قسمين أثر كل منهما في الهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين السكان الذين اتجهوا فيما بعد إلى الانقسام، ولكن ضمن حدود الدولة الواحدة وهي عُمان.

الانقسام بين الداخل والساحل (1744– 1913م)

لقد مثل عصر الإمام أحمد بن سعيد الذي تولى الحكم في عُمان عام 1744م مرحلة انتقالية من نظام الإمامة إلى نظام السلطنة؛ إذ إن الإمام أحمد تبنى الجناح الإباضي المعتدل، وأخذ في الابتعاد عن النموذج التقليدي للإمامة، وذلك من

(*) نزوى: مدينة تقع في داخلية عُمان، الجزء الأعلى منها يسمى نزوى العليا والجزء الرئيسي منها يسمى نزوى السفلى. لمزيد من التفاصيل انظر: فليبس، وندل، تر: محمد أمين عبدالله. تاريخ عُمان. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط2، 1403هـ – 1983م، ص190.

خلال اتباعه لمبدأ الاعتدال في تطبيق بعض القوانين والشرائع الإسلامية في المذهب الإباضي التي أصبحت فيما بعد تطبق في عُمان الساحل خلافا لعُمان الداخل التي ظلت متمسكة بالقوانين والشرائع الإباضية المحافظة، وعدم الاعتماد على العلماء الإباضيين وحدهم في أخذ المشورة في إدارة شؤون الإمامة؛ إذ إنه فضل تقريب أبنائه وأقاربه في ذلك، كما عمل على تهيئة أبنائه لخلافته في الحكم، وتعين الولاة والقضاة في البلاد دون الرجوع إلى العلماء لأخذ موافقتهم على ذلك، مما أوجد ضعفًا في الحركة الإباضية المحافظة، التي أخذت تفقد مكانتها تدريجيا على الساحة السياسية العُمانية[1].

وتعتبر الحقبة التي تلت وفاة أحمد بن سعيد عام 1783م حاسمة عند العُمانيين، حيث ظهرت أفكار وطنية متباينة بين نظام الإمامة ونظام السادة، الذي عرف فيما بعد باسم السلطنة، فبعد وفاة أحمد بن سعيد تم انتخاب ابنه الرابع سعيد إماما على عُمان، وهو لم يكن مقبولا عند العُمانيين المحافظين منذ أن كان والده أحمد بن سعيد يعهد إليه ببعض المهمات الرسمية، وبعد توليه للسلطة أخذت عليه عدة مآخذ، من أبرزها: إعطاء ابنه حمد صلاحيات كبيرة في المنطقة الساحلية التي انفرد بحكمها، وأصبح فيها صاحب السلطة الفعلية لمجرد أنه ينتمي إلى أسرة البوسعيد، مما مكنه في النهاية من نقل عاصمته السياسية إلى مسقط[2].

(1) قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا (1741– 1861م)، ص 48–50.

(2) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970)، ص 135–137.

وفي عام 1792م ثار قيس وسلطان ابنا أحمد بن سعيد على أخيهما الإمام سعيد، بعد وفاة ابنه حمد في ذات السنة، ونتج عن ذلك قيام صراع على السلطة فيما بينهم، وقد حاول الإمام سعيد استعادة سيطرته على البلاد، إلا أنه لم يفلح فعقدوا اجتماعًا في بركاء(*) من أجل وضع حل للإشكال الواقع بينهم، وقد خرجوا من ذلك الاجتماع بالاتفاق على تقسيم عُمان إلى ثلاثة أجزاء يمكن توضيحها في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2)

أقسام عُمان والشخصيات التي سيطرت عليها

م	الأقسام الثلاثة	الشخصيات التي سيطرت على كل قسم
1	الرستاق	سعيد بن أحمد
2	مسقط	سلطان بن أحمد
3	صحار	قيس بن أحمد(1)

وبالنظر إلى اتفاق بركاء، فإن هذا الاتفاق قد:

- قسم عُمان الموحدة لثلاث دول منفصلة، دولتين تقبعان على الساحل

(*) بركاء: إحدى الولايات التابعة لمنطقة الباطنة، تقع على خليج عُمان، تبعد عن مسقط 43 ميلا. لمزيد من التفاصيل انظر: لوريمر، ج. ج. القسم الجغرافي، ج5، الدوحة – قطر، مكتب أمير قطر، 1967م، ص 380.

(1) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970م)، ص138.

الأولى دولة تابعة للسيد سلطان بن أحمد عاصمتها مسقط، ودولة ثانية تخضع لحكم السيد قيس مركزها في صحار، ودولة ثالثة تقبع في الداخل العُماني عاصمتها الرستاق، وتخضع لسيطرة الإمام سعيد بن أحمد.

- أدى ذلك إلى حدوث العديد من التحولات السياسية، نتج عنها ظهور بلاد مقسومة إلى ثلاثة أجزاء، لا توجد بينها حدود جغرافية واضحة المعالم[1].

وقد اتسع وتعمق الانقسام بين الداخل الذي مثله رجال الإباضية المحافظين، والساحل الذي مثله السلاطين الإباضيون المعتدلون، الذين سعوا إلى الانفتاح والتواصل مع الشعوب الأخرى، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب، ومن أبرزها:

1. تقرب السلاطين من الأجانب والدخول في علاقات معهم من خلال عقد الاتفاقيات معهم، وخاصة الإنجليز.
2. اعتماد سلاطين الساحل على الجنود من سواحل مكران والسند في الدفاع عن البلاد.
3. توجه السلاطين إلى استثمار الساحل، وذلك من خلال فرض الضرائب الجمركية على الموارد التي تأتي من داخل عُمان، وعلى السفن التي تدخل السواحل العُمانية[2].
4. إهمال حكام الساحل لمبدأ الانتخاب الذي تستند إليه الإمامة في الحكم، وتوجههم إلى الحكم الوراثي.

---

(1) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970م)، ص138.

(2) المرجع نفسه، ص 138 –139.

5. تمسك رجال الدين الإباضيين بنظام الإمامة في الحكم، وعدم استعدادهم للاعتراف بأسلوب الحكم في الساحل العُماني[1].

إن كل هذه الأسباب، جعلت الإباضيين المحافظين يفكرون في بعث الإمامة من جديد في عُمان، خاصة بعد انتقال الحكم الفعلي لعُمان من مدينة الرستاق في الداخل إلى مدينة مسقط على الساحل في عهد سلطان بن أحمد (1792–1804م)، الذي سبب اتخاذه من مدينة مسقط الساحلية عاصمة لعُمان تأثيرا كبيرا على مجريات الأحداث في الداخل من عُمان، التي أصبحت لا تشارك بأي نصيب في الحكم، نتج عن ذلك أن قررت عدم الاعتراف بسيطرة حكام البوسعيد على الساحل؛ لأنها اعتبرتهم خارجين على تقاليد الإمامة الإباضية الصحيحة[2].

ويبدو أن الفرصة لم تسنح للإباضية لعقد الإمامة في عهد سلطان بن أحمد، نتيجة الظروف الحرجة التي كانت تمر بها عُمان، والمتمثلة في الغارات التي شنتها القوات السعودية (الوهابية)، ومحاولات سلاطين مسقط المتكررة للسيطرة على المناطق الداخلية من عُمان، إلا أن ذلك لم يمنع من اشتداد الصراع على السلطة بين حكام الساحل وإباضية الداخل من عُمان، مع تولي السيد سعيد بن سلطان بن أحمد حكم عُمان (1806–1856م)، الذي في عهده بدأت محاولات الإباضية لبعث الإمامة من جديد،

(1) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913 – 1939م، ص 84– 85.

(2) قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا (1741– 1861م)، ص 53 –54.

وتحقق لهم ذلك في عام 1850م من خلال ثورة حمود بن عزان(*)، إلا أنها باءت بالفشل(1).

وبعد ثماني عشرة سنة؛ أي في عام 1868م قامت ثورة كبيرة على السلطان سالم بن ثويني(*)، وهي ثورة عزان بن قيس(*) الذي قام رجال الإمامة

(*) حمود بن عزان: تمكن في عام 1846م من انتهاز فرصة استياء الإباضيين من حكم السيد سعيد بن سلطان، واستطاع الحصول على تأييد شعبي كبير، لإحياء الإمامة في عام 1850م، إلا أنها فشلت، بسبب رفض حمود لشروط الإمامة، وانشغال البلاد بالحملات الوهابية السعودية. لمزيد من التفاصيل انظر: قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا (1741 – 1861م)، ص15.

(1) قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا (1741– 1861م)، ص 54 –55.

(*) سالم بن ثويني: استولى على الحكم عام 1866م، بعد اغتياله لوالده السيد ثويني رميًا بالرصاص، دخل في صراعات عائلية مع عمه تركي بن سعيد، وواجه معارضات واضطرابات داخلية، أهمها ثورة الإمام عزان بن قيس التي استولت على السلطة عام 1868م، ومشكلات خارجية، أبرزها وقف مساعدات زنجبار التي انتهت بتدخل بريطانيا لدى السيد ماجد بن سعيد (1865– 1870م)، ومشكلة إيجار بندر عباس، فر إلى قشم، ثم إلى الساحل المهادن، وتوجه بعدها لمدينة الرياض السعودية، لطلب المساعدة، إلا أنه وجد هناك أن الإمام عبدالله بن فيصل مشغول بحرب أهلية، فتوجه للهند وظل بها حتى وفاته عام 1873م. لمزيد من التفاصيل انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العُماني، ص 192.

(*) عزان بن قيس: الإمام عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد بن سعيد، نصب إماما على الإباضية في عام 1868م، واستمر في حكمه أربع سنوات، حتى قتل في معركة مطرح سنة 1871م. لمزيد من التفاصيل انظر: مقبيل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913 – 1976م، ص 31.

بانتخابه إماما عليهم[1]، وقد تمكن الإمام عزان من إسقاط حكم السلطان سالم بن ثويني، واتخذ من مسقط ولأول مرة عاصمة للإمامة بعد أن كانت عواصمهم في السابق تقبع في المدن الداخلية من عُمان، إلا أن إمامة قيس بن عزان لم تدم طويلا فقد تم إسقاطها في عام 1871م[2]، ثم ظلت الأوضاع تسوء والانقسام واقع بين الداخل والساحل، بين المحافظين والمعتدلين، وكان أهم هذه الأحداث تلك التي أدت في النهاية إلى بعث الإمامة من جديد في عُمان عام 1913م.

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913– 1975م، الدوحة – قطر، مكتبة دار الأوزاعي، ط1، 1409– 1989م، ص 21.

(2) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913 – 1939م، ص 86.

الفصل الأول

طبيعة العلاقة بين الإمامة والسلطنة (1913–1920م)

أسهم حدوث انقسام بين الإمامة والسلطنة على مر التاريخ في عُمان إلى التفكير في إحياء الإمامة من جديد في داخل عُمان في عام 1913م، وقد ساعدت عدة أسباب في إحياء الإمامة في مناطق الداخل من عُمان.

ظروف إحياء الإمامة في داخل عُمان عام 1913م

يرجع إحياء الإمامة في داخل عُمان إلى سنة 1913 إلى العديد من الأسباب التي شهدتها عُمان في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديين، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى:

أ- أسباب اقتصادية، وهي تتلخص في الآتي:

1. تدهور حركة الملاحة البحرية[1]، بسبب الاعتماد على المراكب البخارية التي ظهرت في الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، مما قلل من أهمية السفن المعتمدة على الأشرعة[2].

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 55.

(2) الحارثي، الوثيقة رقم (153)، رسالة من وينغات (Wingate) الوكيل السياسي وقنصل صاحب الجلالة في مسقط إلى نائب المعتمد السياسي في الخليج ببوشهر، 14 أكتوبر 1920م، مجلد 2 ص 212.

2. إلغاء تجارة الأسلحة، ففي عام 1912م تم تأسيس مخزن للأسلحة في مسقط، بسبب الضغط البريطاني الأمر الذي نتج عنه أن أصبحت تجارة السلاح تدار من خلال هذا المخزن، فسبب ذلك ردة فعل عند القبائل التي استنكرت ذلك الإجراء لا سيما بعد نجاح بريطانيا في القضاء على تجارة الرقيق(*) (1).
3. استغلال بريطانيا لموارد عُمان، إذ إنه في عام 1902م سمح لبعثة بريطانية باستغلال مناطق الفحم الحجري في صور، مما ولد عند أهلها الحقد ضد السلطة الحاكمة في مسقط.
4. فرض السلطان الرسوم الجمركية على السلع التي تأتي من مختلف مناطق عُمان وخاصة المنطقة الداخلية.
5. ارتفاع أسعار الصادرات والواردات من قبل التجار(2).
6. فقد واردات زنجبار(3).

(*) الرقيق: هو الذي ملكه الغير، والرق مصدره العبودية، والعبد هو الإنسان سواء كان حرا أو رقيقا، والعبيد نوعان: القسري، ويشمل أسرى الحروب والقرصنة والخطف، والنوع الثاني الاختياري، ويشمل الذين يقدمون أنفسهم لخدمة أشخاص، إما بسبب أثرهم الإنساني، وإما بسبب طبيعتهم، وليس شرطًا أن يكون العبد من جنس محدد. لمزيد من التفاصيل انظر: الغيلاني، التاريخ الملاحي وصناعة السفن في مدينة صور العُمانية، ص 79.

(1) R /15/6/264, from Wingate to the Deputy Political Resident, Bushire, 14/10/1920, in R. O. , Vol. 3. P. 199 .

(2) العذوبي، بهية بنت سعيد بن جمعة. 2009. التاريخ السياسي والحضاري لمنطقة القابل في الفترة من (1273هـ/ 1856م–1773هـ/ 1954م)، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، ص 66.

(3) الحارثي، الوثيقة رقم (153)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 212.

ب- أسباب دينية:

1. خروج السلاطين على أحكام ومبادئ المذهب الإباضي وذلك من خلال تصرفاتهم التي تمثلت في:

- السماح للأجانب باستيراد المشروبات الكحولية والتبغ.
- الأخذ بمبدأ التوريث في الحكم[1].
- السماح لبعض الجمعيات التبشيرية بدخول عُمان: ففي عام1893م بدأ المنصّرون يمارسون نشاطهم التنصيري في مسقط بحماس كبير، مما أدى إلى إثارة فعل القبائل المحافظة في المناطق الداخلية من عُمان[2].
- الفشل في إقامة العدل والحكم القوي في البلاد[3].

ت- أسباب سياسية:

1. تحويل العاصمة من الرستاق إلى مسقط في القرن الثامن عشر الميلادي[4].
2. التدخل الأجنبي وزيادة نفوذه وخاصة النفوذ البريطاني[5].

ث- أسباب اجتماعية:

1. استياء سكان الداخل من سوء معاملة حكومة الساحل لهم[6].

---

(1) Bailey, R/15/6/264, in R. O. , Vol. 3, p. 199 .

(2) العذوبي، 2009. التاريخ السياسي والحضاري لمنطقة القابل في الفترة من (1273هـ/ 1856م–1773هـ/ 1954م)، ص 66.

(3) Bailey, R/15/6/264, in R. O. , Vol. 3, p. 199 .

(4) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308– 1339هـ/ 1891 – 1920م، ص 79.

(5) Bailey, R/15/6/264, in R. O. , Vol. 3, p. 199 .

(6) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص 56.

وبالنظر إلى هذه الأسباب مجتمعة، اشتعل فتيل ثورة 1913، فالعامل الاقتصادي لا يمكن أن نعزله عن العامل الديني، وكذا العامل السياسي والاجتماعي فكل منها يؤثر على الآخر بصورة واضحة.

وفي ربيع 1913م عقدت ثلاث قوى رئيسية تجمعًا فيما بينها لمواجهة المستجدات والأخطار التي ظهرت على الساحة العُمانية، وقد تمثلت القوة الأولى في الشيخ عبدالله بن حميد السالمي(*) الذي كان من أبرز العلماء، وكان سندا قويا للإمامة التي قامت في الداخل من عُمان عام 1913م[1].

أما القوة الثانية فتمثلت في الشيخ عيسى بن صالح الحارثي الذي يعتبر المسؤول عن القوة العسكرية للإمامة، والذي كان زعيمًا لقبيلة الحرث التي يتصل نسبها إلى الحارث بن كعب بن اليحمد[2]، وهي إباضية المذهب تنتمي إلى الفرع الهناوي استوطنت المنطقة الشرقية من عُمان، واعتبرت قلب القوة العسكرية للإمامة الإباضية[3]، وقد كان لها دور مهم في سياسة عُمان الداخلية في هذه الحقبة[4].

(*) عبدالله بن حميد السالمي: ولد وتربى في مدينة الرستاق، وفقد بصره وعمره اثنتا عشرة سنة، ويعتبر من أبرز علماء الدين، ذلك أنه حفظ القران وعمره أربع عشرة سنة، مما مكنه من أن يصبح فيما بعد القوة الرئيسية للإمامة التي قامت في الداخل من عُمان في عام 1913م. لمزيد من التفاصيل انظر: الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان ما بين 1308– 1339هـ/ 1891– 1920م، ص 129–131.

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913– 1975م، ص 30.

(2) الخروصي، ملامح من التاريخ العُماني، ص 244.

(3) مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ص 258.

(4) هولي، دونالد، عُمان ونهضتها الحديثة. تر: عبدالله الحراصي وآخرون. لندن– بريطانيا، مؤسسة ستايسي الدولية، 1998، ص 95.

وقد تميز زعيم هذه القبيلة الشيخ عيسى بن صالح بأنه كان قوي الشكيمة ذا نشأة سياسية وسعى إلى تحقيق الاستقلال الذاتي لقبيلته التي يتزعمها وجعلها في مركز الطليعة بين القبائل الهناوية الأخرى، وإلى تأكيد زعامته على القوى الداخلية في عُمان، وقد عرف عن الشيخ عيسى الحارثي أنه كان يميل إلى الحل السياسي إن توفر له ذلك[1].

وتمثلت القوة الثالثة في الشيخ حمير بن ناصر النبهاني[*] الذي يمثل الجناح العسكري للإمامة[2]، وقد دفعت الشيخ حمير عدة عوامل للانضمام إلى الإمامة تمثلت في خوفه على مستقبل العقيدة الإباضية بالإضافة إلى تخوفه من تدخل القوى الأجنبية في شؤون البلاد الداخلية والتلاعب بمقدراتها، كما أن انتماءه القبلي إلى آل نبهان دفعه إلى ضرورة الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية والسياسية، وكذا رغبته في الحفاظ على المصالح القبلية والتحالفات القائمة فيما بينها[3].

وقد تم تشكيل هذا التجمع على مرحلتين:

---

(1) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 459.

(*) حمير بن ناصر النبهاني: يعد زعيم قبيلة بني ريام التي تنسب إلى ريام بن الحارث بن عبدالمدان، الذي يرجع في نسبه إلى يعرب بن قحطان، ومقر هذه القبيلة كان في منطقة الجبل الأخضر. لمزيد من التفاصيل انظر: السيابي، إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان، ص 134. وانظر أيضا: ولستد، جيمس ريموند. تاريخ عُمان «رحلة في شبه الجزيرة العربية». تر: عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم. بيروت- لبنان، دار الساقي، 2001، ص 107.

(2) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308-1339هـ/ 1891-1920م، ص 123-124.

(3) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 459.

- المرحلة الأولى وهي «مرحلة الإعداد» وكانت في يوم السبت 18مايو 1913م[1]، وفيها تم عقد اجتماع في تنوف[*] بين مجموعة من الفقهاء برئاسة عبدالله بن حميد السالمي والشيخ حمير بن ناصر، وفي هذا الاجتماع أخذ الفقهاء يعرضون على الشيخ حمير أمر الإمامة ويسألونه نصرتهم، وبعد مداولات في الأمر بين الطرفين كاد الاجتماع أن يفشل، إلا أنه في النهاية سلم الحاضرون الأمر للسالمي واتفقوا على اتباع ما يصدر منه من أمر[2].

وبعد يومين وبالتحديد في 20 مايو 1913م اقترح السالمي على المجتمعين تنصيب سالم بن راشد الخروصي[*] إماما على المسلمين، إلا أن الخروصي[3] اعتذر في البداية عن تولي هذا المنصب، وقال مخاطبا المجتمعين: «إني ما خرجت لتبايعوني، بل لأبايع من تبايعونه، ولست أطيق لمرامكم حملا ولم أكن له أهلا». ويعود سبب رفضه خوفه من أن يقع في التقصير[4]، مما جعل السالمي يقوم بمحادثته في هذا الموضوع، إلا أنه أبى وامتنع فألح عليه العلماء والأمراء وأعيان

(1) مقيبل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913 – 1976م، ص 37.

(*) تنوف: قرية تقع على منحدرات الجبل الأخضر في المنطقة الداخلية من عُمان. لمزيد من التفاصيل انظر: لاندن، عُمان منذ 1856مسيرا ومصيرا، ص 59.

(2) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308– 1339هـ/ 1891 – 1920م، ص 84.

(*) سالم بن راشد الخروصي: ولد في بلدة المشايف من قرى ساحل الباطنة عام 1883م، ومنها انتقل إلى ولاية العوابي، حيث دار قومه من بني خروص الذين تميزوا بالعلم والتقوى. لمزيد من التفاصيل انظر: السيابي، إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان، ص 111 –112.

(3) الحارثي، الوثيقة رقم (107)، تقرير عن ثورة إمام تنوف، 31 يوليو 1913م، مجلد 2، ص81.

(4) مقيبل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913– 1976م، ص37–38.

القبائل وأجابهم بالرفض، فجعل ذلك المجتمعين يفتون بجواز قتله إن لم يمتثل لقرارهم[1]، وتم إبلاغ الخروصي أنه في حالة عدم قبوله لمنصب إمام المسلمين فإنه سوف يقتل، فقبل الخروصي البيعة مرغما[2].

وتمت له البيعة بمسجد الشرع في قرية تنوف بحضور عدد من زعماء القبائل وكبار العلماء ورجال الدين[3] الذين أخذوا يتدارسون فيما بينهم الأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد، وخاصة النكسة الاقتصادية وآثارها السيئة على الأوضاع السياسية والاجتماعية، كما قاموا بمناقشة التدخل الأجنبي في البلاد وكيفية التخلص منه[4].

وقد استغل الشيخ السالمي وجود الأعيان والوجهاء في هذا الاجتماع، فقام بأخذ العهود والمواثيق منهم لنصرة الإمام في مهمته الجديدة، وتمت بعدها قراءة خطبة البيعة على الحاضرين، وجاء فيها: «قد بايعناك على طاعة الله وطاعة رسوله، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله، وألا تقدم على أمر إلا برأي العلماء، وقد بايعناك على إنفاذ حكم الله تعالى وإقامة حدوده وقبض الجبايات وإقامة الجمعات ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف»[5].

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308–1339هـ/ 1891–1920م، ص 85.

(2) الحارثي، الوثيقة رقم (107)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 81.

(3) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص 57.

(4) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913– 1939م، ص 88.

(5) السالمي، نهضة الأعيان بحرية عُمان، ص 152.

وهكذا تم إعلان الإمامة من جديد في 21 مايو 1913م[1]، وبدأت الإمامة بعد ذلك بالهجوم على نزوى في 29 مايو 1913م فسقطت بأيديهم[2] واتخذوها عاصمة للإمامة، ولم يكن اختيار زعماء الإمامة لنزوى عملًا عشوائيًّا، بل لأسباب متعددة تمثل، أولها: في مكانتها الدينية وتركز الزعامات الدينية بها، وثانيها في أن نزوى تضم قلعة حصينة ومنيعة من الناحية الحربية، مما يعطيها بعدا استراتيجيا في أي صراع محتمل مع قوى الداخل أو الخارج[3].

وقد اعتبر أتباع الإمامة أن انتخاب الإمام سالم بن راشد الخروصي إماما في عام 1913م بهذه الطريقة، دليلٌ على تطبيقهم لمبدأ الانتخاب، الذي كان جزء لا يتجزأ من العقيدة الإباضية ومبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية[4].

- المرحلة الثانية وهي مرحلة التعبئة وقد تمثلت في تعبئة المجتمع العُماني بالداخل آنذاك لتأييد الإمام الجديد[5]، فبعد إعلان الإمامة انقسمت في البداية قبائل وسكان الداخل بين مؤيد ومعارض لقيام الإمامة، فمن القبائل التي أعلنت تأييدها للإمام قبائل الدروع والحجريين، كما أعلن سكان مدينتي

(1) قاسم، جمال زكريا. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. القاهرة – مصر، دار الفكر العربي، مجلد 3، 1417هـ – 1997م، ص 353.

(2) R/15/6/42, Report on the history of the rising of the lmam of Tanuf brought forward to the 31/7/1913, in R. O. , Vol: 2, p. 734 – 735 .

(3) فياض، علي، حرب الشعب في عُمان وينتصر الحفاة. بيروت – لبنان، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط1، 1975م، ص 50.

(4) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، ص 31.

(5) لاندن، عُمان منذ 1856مسيرًا ومصيرًا، ص 459–460

عبري ومنح تأييدهم وانضمامهم للإمامة[1]، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية، بينما رفضت مدن أخرى مبايعة الإمام، وربما يعود ذلك إلى تخوفها من فشل الثورة مما جعله يضطر لإرسال قوات لإخضاعها وإدخالها ضمن سيطرته وهي:

1. إزكي(*): اعتبر سقوطها بيد الإمامة حدثًا مهمًا إذ إنه بسقوطها تكاملت أركان الإمامة[2]، فما إن سمع به الشيخ عيسى بن صالح حتى سارع للانضمام إلى الإمامة، والوقوف إلى جانب الإمام سالم الخروصي الذي استقبله وأخاه علي بن صالح وأعيان جماعته[3].
2. العوابي(*): اعتبرت القاعدة الأمامية لمدينة الرستاق، وقد هبت السلطنة للدفاع عنها عندما أرسلت السيد حمد بن فيصل لهذه المهمة، إلا أنه فشل بسبب خيانة وغدر القبائل التي تسكن فيها[4].

(1) مقبيل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913 – 1976م، ص 39.

(*) إزكي: تقع في قلب داخلية عُمان، تبعد عن العاصمة مسقط 140كم، وعن نزوى 20 ميلاً. لمزيد من التفاصيل انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العُماني، ص 358–360.

(2) Bailey, R/15/6/264, in R. O. , Vol. 3, p. 734 – 735 .

(3) السالمي، نهضة الأعيان بحرية عُمان، ص 183.

(*) العوابي: ولاية تقع بجنوب الباطنة بالحجر الغربي، تحدها من الشرق والشمال ولاية نخل، ومن الجنوب ولاية نزوى، وغربًا الرستاق، تبعد عن العاصمة مسقط 157 كيلومترًا. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة الإعلام، عُمان 97، ص 83.

(4) Bailey, R/15/6/42, in R. O. , Vol. 3, p. 734 – 735 .

3. مدينتا سمائل(*) وبدبد(*): سقطت في يد الإمامة في شهر أغسطس 1913م[1]، مما أدى إلى زعزعة مركز السلطان، إذ إن وادي سمائل بما فيه بدبد يمثل المنفذ الوحيد من الداخل إلى الساحل، وبالتالي فإن سيطرة الإمامة على هذه المنطقة الهامة زادت كثيرًا من اهتزاز السلطة الحاكمة في مسقط[2]، حيث إن قوات الإمامة بسيطرتها على وادي سمائل أصبحت تهدد بشكل مباشر كلًّا من مدينتي مسقط ومطرح، ولم تكتف بذلك بل إن قادة الإمامة أعلنوا أن هدفهم التالي هو إسقاط حكم السلطان الموالي للبريطانيين على الساحل[3].

وعندما أخذت أخبار انتصارات الإمام سالم الخروصي تنتشر بين القبائل العُمانية الأخرى أعلنت غالبية القبائل بفرعيها الغافري والهناوي ولاءها للإمام الجديد[4]، وعلى إثر ذلك انطلقت بقوة إمامة 1913م متخذة من الشارة البيضاء

(*) سمائل: سميت بهذا الاسم؛ لأنها مشتقة من السمو والرفعة، وتقع في المنطقة الداخلية، تسكنها الكثير من القبائل، من أشهرها: آل الخليل، والنباهنة، وبنو هناءة، والحرث. لمزيد من التفاصيل انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العُماني، ص 330–335.

(*) بدبد: إحدى الولايات التابعة للمنطقة الداخلية. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة الإعلام، عُمان 97، ص 54.

(1) L/P&S 18/B398, memorandum by Miss Gertrude Bell of the Political Office, Basra, in R. O. , Vol3, p. 126 .

(2) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891 –1920م، ص 100.

(3) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، ص 37.

(4) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرا ومصيرا، ص 460.

شعارًا لها برئاسة الإمام سالم الخروصي[1] الذي سعى إلى وضع برنامج عمله الذي هدف إلى:

1. إقامة حكم للإمامة يضم عُمان ساحليا وداخليا، وذلك من خلال إسقاط نظام السلطنة.
2. إنهاء الوجود البريطاني في البلاد.
3. توحيد عُمان تحت راية واحدة[2].

وبالنظر إلى ما سبق يتضح أن تأسيس الإمامة قد تم بشكل منظم وعلى مراحل فقد استطاعت الإمامة:

1. استقطاب شيوخ القبائل البارزين في داخل عُمان، وهي محقة في ذلك؛ لما لهؤلاء من تأثير على القبائل التي تتبعهم (النظام القبلي)، وكان التجمع لهؤلاء الشيوخ على مرحلتين: الأولى جمعت بين الشيخ عبدالله بن حميد السالمي والشيخ حمير بن ناصر النبهاني ومجموعة من شيوخ القبائل، نتج عنها تنصيب سالم بن راشد الخروصي إماما على المسلمين، أما الثانية فقد تمثلت في دخول شيخ الحرث وهو عيسى بن صالح في هذا التحالف، وكان لهذا الرجل ثقله لما يتمتع به من تأثير على القبائل التي تتبعه، وبذلك تكون الإمامة قد حققت إنجازا بدخول هؤلاء إلى الإمامة والذين أصبحوا فيما بعد يشكلون ركنا أساسيا لها.

(1) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913– 1939م، ص 89.

(2) غباش، حسين عبيد. عُمان الديمقراطية الإسلامية «تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500–1970»، ص 278.

2. تشكيل هيكل تنظيمي لها، كما هو في الشكل رقم (1).

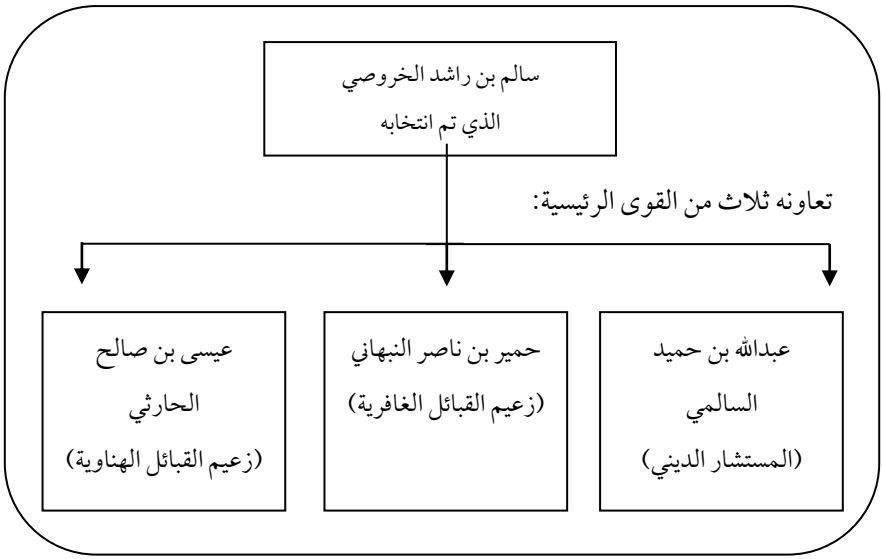

الشكل رقم (1)

ثم إذا تحولنا من الهيكل التنظيمي وألقينا نظرة على وضع الشارع العُماني في الداخل، لوجدنا أنه من أجل الحصول على تأييد الشارع العُماني، كان لا بد من وضع استراتيجية عسكرية لتحقيق هذا الهدف، خاصة أنها انقسمت في البداية بين مؤيد ومعارض لقيام الإمامة، وحتى تحقق الإمامة هذا الهدف نجدها تستخدم الحكمة والتخطيط السليم، لذلك فاستقطبت في البداية السكان المؤيدين (المسالمين) لقيام الإمامة ودمجتهم مع جيشها الذي استطاعت من خلاله أن تكتسح سكان المدن المعارضة لقيام الإمامة، معتمدة في ذلك على قوتها العسكرية لإحداث المهابة في الشارع العُماني في الداخل مما أكسبها أرضية في صراعها المحتمل مع السلطنة.

وبهذه السياسة المتقنة استطاعت الإمامة خلال عام واحد هو عام 1913م أن تسيطر على العديد من المدن العُمانية التابعة للسلطنة، وأن تنشئ لها دولة داخل الدولة لها حكومتها الخاصة بها، وهذا يعني تجزئة عُمان إلى شطرين: ساحل خاضع للسلطنة وداخل خاضع للإمامة.

والجدول رقم (3) يوضح أبرز مدن الداخل ومناطقها التي ضمتها الإمامة خلال عام 1913 م والمنطقة التابعة لها:

الجدول رقم (3)

مدن الداخل ومناطقها التي ضمتها الإمامة خلال عام 1913 م

المدن	المنطقة الواقعة فيها
عبري	الظاهرة
نزوى	الداخلية
سمائل	الداخلية
منح	الداخلية
إزكي	الداخلية
بدبد	الداخلية
العوابي	الباطنة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الإمامة نجحت في السيطرة على معظم مناطق البلاد الداخلية، ولم يتبق في حوزة السلطنة سوى المناطق الساحلية، مما

جعل السلطان تيمور بن فيصل في عاصمته معزولا عن القبائل العربية العُمانية بالداخل، وهذا أمر أكدته السلطات البريطانية، فقد ورد في تقريرها ما يلي: «ورث السيد تيمور عرشا لا تصل سلطته إلى أبعد مما تصل إليه مدافع الأسطول البريطاني، وهو يقيم مقطوعا عن القبائل العربية، بسبب تمرد اندلع قبل تسلمه السلطة في عاصمة معظم سكانها بريطانيون وهنود وبلوش وسود، وليس فيها زعيم واحد يمثل الرأي العام العربي (العُماني)»[1].

لقد أصبح السلطان حبيس عاصمته محاطا بقوى لا ترتبط بالولاء له، فالعناصر المحيطة به، كما أوضحنا، علاقاتها تقوم على المصلحة في المقام الأول، مما جعل وضع الإمامة، أفضل حالا وأكثر تنظيما وشعبية في داخل المجتمع العُماني الذي أخذ ميزانه يميل إلى جانب الإمامة التي أخذت جذورها تمتد بين قبائل الداخل التي رأت في الإمامة زعامة تحمي مصالحها وتحقق أهدافها وكذا تتماشى مع أيدلوجيتها.

السلطان تيمور بن فيصل (1913–1932م)

في الوقت الذي كانت فيه عُمان تمر بظروف سياسية صعبة بسبب تضييق قوات الإمامة الخناق على السلطنة التي كان في ذلك الوقت سلطانها فيصل بن تركي يعاني من حالة صحية سيئة أدت إلى وفاته في النهاية، فخلفه ابنه الأكبر السلطان تيمور بن فيصل الذي حكم عُمان من عام 1913م حتى عام 1932م.

وهذا يدفعنا إلى ضرورة التعرف على السلطان الجديد الذي حكم قرابة

(1) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500–1970م، ص 281–282.

عشرين عاما في فترة شهدت البلاد فيها العديد من المتغيرات بسبب الأوضاع الخارجية والداخلية.

فالسلطان تيمور بن فيصل الذي ولد في عام 1885م[1] كان أكبر أبناء السلطان فيصل بن تركي الذين بقوا على قيد الحياة، ووالدته السيدة علياء بنت ثويني بن سعيد، مما جعل نسبه من جهة أبويه ينتمي إلى أسرة البوسعيد الحاكمة[2].

وكان من الواضح لحكومة الهند البريطانية أن تيمور سوف يأتي على رأس الحكم، مما جعلها تبدي اهتماما خاصا به من البدايات، وذلك بعد أن درست واقع الأسرة الحاكمة، مما جعلها توصي إلى والده السلطان فيصل بضرورة الاهتمام بنشأته، وذلك لصقل مواهبه وإمكاناته[3]، مما يدل على أن حكومة الهند كانت تعده ليكون وليا للعهد في عُمان من بعد والده السلطان فيصل بن تركي[4].

وعلى أثر ذلك اهتمت السلطة الحاكمة في مسقط بتعليم السلطان تيمور من البدايات، وعندما كبر واصل تعليمه الجامعي في كلية مايو College of Mayo بمدينة أجمير Ajmer بالهند، مما جعله يتمتع بقدر من الذكاء والثقافة العامة، كما تميز بأنه كان رجلًا قديرًا ذا شخصية طيبة اتسمت بروح من التعاون مع البريطانيين، كما حظي بصفة بعد النظر في تقدير الأمور التي تواجهه في الحياة، وقد

(1) الحارثي، الوثيقة رقم (159)، تقرير حول الأوضاع في مسقط من سنة 1908 حتى سنة 1928م، 25 أغسطس 1928م، مجلد 2، ص 257.

(2) لوريمر، ج. ج. السجل التاريخي للخليج وعُمان وأواسط الجزيرة العربية. مج 3، ج1، القسم التاريخي، تر: جامعة السلطان قابوس ومركز الشرق الأوسط بكلية سانت انطوني بجامعة أكسفورد، ص 41.

(3) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص 68.

(4) لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعُمان وأواسط الجزيرة العربية، مج 3، ص 41.

وصفه القنصل الأمريكي بريت بأنه: «كان المرشح الأقوى لوراثة الحكم، ولون وجهه أخف من لون والده، مما يجعله أقرب إلى الدم العربي النقي، وكان ودودا تجاه الغربيين الأوروبيين، ويبدو أنه يميل إلى أفكار متحررة أكثر»[1].

دخل تيمور ميدان الحياة العامة وعمره ست عشرة سنة، وذلك عندما بعثه والده فيصل ممثلا عنه للمشاركة في احتفالات عيد تتويج الملك إدوارد ملك بريطانيا عام 1902م، وعند عودته إلى مسقط استقبله والده بإطلاق 13 طلقة مدفع تحية له؛ لإبراز مكانته من الناحية السياسية والاجتماعية[2]، وكان لتيمور نشاط ملحوظ في حياة والده فقد قاد العديد من الحملات العسكرية ضد القبائل التي قامت باضطرابات في مناطق الساحل والداخل كما شارك في مواجهة قوات الإمامة[3].

ويبدو مما سبق أن مشاركة تيمور بن فيصل في الحملات العسكرية ضد قوات الإمامة، قد جعلت للعداء له جذوره بين ولى العهد (آنذاك) وقوات الإمامة، هذا العامل لعب دورا مؤثرا عند تولي تيمور الحكم، فالثأر لا ينسى خاصة من القبائل التي رأت في توليه نوعا من فرض الأمر الواقع عليها.

وفي شهر ديسمبر 1904م تزوج تيمور من ابنة السيد علي بن سالم بن ثويني أحد أبناء عمومته، وقد كان ذلك تدعيما لحكمه، فقد جعل أفراد أسرته يقفون إلى جانبه، وبهذه المناسبة قام الرائد البريطاني جراي (Gray) بزيارة تكريمية له، وقدم

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص 68–69.
(2) مقبيل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913– 1976م ص 40.
(3) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص 70.

له تهاني حكومة الهند البريطانية، وأهداه طقما فضيا للشاي والقهوة[1].

كان طبع تيمور حتى سنة 1905م سريع التأثر بأي شيء؛ لأنه لم يكمل تكوينه بعد مما جعل القلق يظهر على السلطات البريطانية، وذلك عندما اكتشفت عنده اتجاهات دينية وعادات سلوكية، نتج عنها دخوله في مراسلات ودية مع بعض المتعصبين للعقيدة الإباضية، مثل: عيسى بن صالح الحارثي الذي كان معاديًا للوجود البريطاني في عُمان، مما جعل السلطات البريطانية تقوم بتوجيه والده السلطان فيصل بالتعاون مع السير برسي كوكس (Cox) المقيم السياسي البريطاني في الخليج والرائد(Gray) الوكيل السياسي في مسقط بمتابعة هذا الموضوع، الذي انتهى بإبعاد تيمور عن المؤثرات الدينية التي قد تؤثر على المصالح البريطانية مستقبلا في عُمان[2]. وهذا فيه دلالة واضحة على أن بريطانيا كانت تريد من السيد تيمور أن يكون ملتزما في سلوكه وتصرفاته بما يتماشى مع مصالحها التي كانت تسعى لتحقيقها في تلك الحقبة التاريخية.

وفي الرابع من أكتوبر 1913م تولى السلطان تيمور بن فيصل حكم السلطنة، وكان عمره آنذاك سبعًا وعشرين سنة[3]. وحال تسلمه الحكم اجتمع بأخويه نادر ومحمد وتدارس معهما الوضع الخطر القائم في البلاد، وطلب منهما التماسك وأن يصارحاه إذا كان لديهما اعتراض على تسلمه للحكم، فاجمعا على الموافقة على تحمله مسؤولية الحكم؛ لأنه أكبر منهما[4]، وبعد ثلاثة أيام من انتهاء مراسيم

(1) لوريمير، السجل التاريخي للخليج وعُمان وأواسط الجزيرة العربية، مج 3، ج1، ص 41 -42.

(2) المصدر نفسه، ص 42.

(3) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 461.

(3) Philips, Wendel E Oman A History, London, 1967, p. 157 .

عزاء والده فيصل، وفي الساعة الحادية عشر صباحا، قام السيد تيمور برفقة أشقائه السيد نادر والسيد محمد والسيد حمد والسيد حمود وابن عمه السيد ذياب بن فهد وابن عمه علي بن سالم بن ثويني بزيارة الوكيل السياسي البريطاني بحضور المسؤولين وكبار الشخصيات من حكومة عُمان، وهم السيد حمود بن عزان بن قيس المطوع، والسيد محمد بن حمد والي مطرح، والسيد سيف بن بدر، والسيد حمود بن حمد راعي ظبية، والسيد يوسف الزواوي، وفي أثناء الزيارة قام الوكيل السياسي البريطاني بتسليم رسالة تعزية من نائب الملك في الهند إلى عائلة السلطان الراحل وإلى السلطان تيمور وأشقائه[1].

وقام الوكيل السياسي البريطاني بإرسال رسالة شفوية فيما بعد إلى السيد محمد بن تركي (أخ السلطان فيصل) يخبره بأنه قد تم إدراج اسمه في رسالة العزاء، وأنه يعبر عن أسفه لعدم وجوده أو وجود أبنائه في هذه الزيارة التي تم التأكيد فيها من قبل الحاضرين من العائلة الحاكمة بأنهم مستعدون للاعتراف بالسيد تيمور سلطانا ورئيسا لهم، وأنهم على استعداد لتقديم الدعم والولاء الكامل له[2].

وفي الثامن من أكتوبر 1913م، عقد السلطان تيمور مجلسًا حضره الأعيان المحليون فقط دون وجود تمثيل لحكومات أجنبية، وفي هذا المجلس

(1) R/15/6/42, extract from Muscat News No. 1008, for the Week ending the 17/10/1913, in R. O. , Vol. 3, p. 27 – 28 .

(2) الحارثي، الوثيقة رقم (109)، رسالة من الكابتن بيردوود مساعد أول الوكيل إلى سكرتير حكومة الهند في وزارة الخارجية، 11 أكتوبر 1913م، مجلد 2، ص 94 – 95.

تم اتفاق الجميع باستثناء عمه محمد بن تركي(*) على تولي السلطان تيمور عرش عُمان(1).

ويبدو أن عدم حضور وفد أجنبي لهذا المجلس يرجع إلى أن السلطان تيمور كان يريد أن يؤكد للبريطانيين تمتعه بالشرعية من جانب أسرته ورجال الدولة، وأن الخلافات من جانب بعض أفراد العائلة الحاكمة لا تمثل عائقا بالنسبة له.

وقد ورث السلطان تيمور عند توليه الحكم تركه مثقلة، فقد كانت السلطنة تعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية بسبب الثورات والاضطرابات في مناطق الداخل، مما جعل خزانة السلطنة فارغة، وسلطة الحكم مزعزعة في البلاد بالإضافة إلى افتقاد السلطان تيمور الدعم القبلي، نتيجة تبنيه سياسة تخفيض المكافآت التي كان يبعث بها والده إلى شيوخ عُمان الموالين له، مما جعل الكثير من شيوخ القبائل يقفون على الحياد في الصراع الذي نشب بين الإمامة والسلطنة، بل إن الكثير من القبائل الهناوية أيدت الإمامة ضد السلطنة(2)، وربما يعود ذلك إلى قلة الدعم وسياسات السلطان الجديد تجاه القبائل.

(*) لقد أشيع أن السبب الرئيسي لاعتراض السيد محمد على الاعتراف بالسيد تيمور سلطانا على عُمان يرجع إلى الخلاف حول زيادة مخصصاته المالية التي كان يتلقاها من شقيقه المرحوم فيصل من 100 قرش إلى 200 قرش، ويبدو أن السيد تيمور عمل على حل هذا الإشكال، من خلال قيامه بزيادة المبلغ إلى 1500 قرش، مقابل الحصول على الدعم الكامل من عمه محمد. لمزيد من التفاصيل انظر: الحارثي، رقم الوثيقة (109)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 95.

(1) Letter from Saiyid Taimur Bin Fisal to Major S. G. Knox,13/10/1913, in R. O. , Vol. 3, P. 12 – 13 .

(2) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891 – 1920م، ص 220.

وجد السلطان نفسه حائرا بين طموحاته وإمكاناته، وبين واقعة المرير المتمثل في عصيان وتمرد قبائل الداخل ببعثها للإمامة الإباضية عام 1913م التي أسهمت في تجزئة الأراضي العُمانية، وكذلك تحكم الإنجليز في النواحي السياسية والإدارية لعُمان، مما نتج عنه دفع السلطان تيمور إلى أن يطلب من الإنجليز مساعدته في تثبيت سلطانه وملكه وفي إخضاع الإمامة الإباضية التي سعت إلى إسقاط سلطته التي أصبح لا يملك منها إلا الساحل ذا المساحة الصغيرة، وذلك في المدة من عام 1913م إلى عام 1920م(*)[1].

والواقع أن السلطان تيمور أدرك بعد ثماني سنوات من توليه الحكم، أي في عام 1920م أنه يواجه مشكلات يصعب حلها، مما جعله يغادر إلى الهند التي استقبله فيها نائب الملك اللورد هارنج (Harding) الذي أخبره السلطان تيمور عن رغبته في التنازل عن السلطة، إلا أن نائب الملك أوضح له أن هذه الفكرة ليست محل ترحيب أو قبول[2].

وقد علق الوكيل السياسي البريطاني وينجيت (Wingate) في تقريره السنوي قائلا: «إن الأسباب في رغبة السلطان بالتنازل عن السلطة هي كره مسقط بسبب الأخطار والمشاكل الموجودة فيها؛ ولأنه كان يتوق إلى الحضارة المتقدمة، كما أن زوجته الشركسية التي تزوجها من مدينة إسطنبول التركية كانت قد طلبت منه العيش في مكان يكون بعيدًا عن حريم مسقط»[3].

(*) سيتم الحديث عن الأحداث التي وقعت في المدة من عام 1913م وحتى عام 1920م في المبحث الثالث من الفصل الأول.

(1) مقبيل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913 – 1976م، ص 41.

(2) الحارثي، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، ص 22.

(3) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

ولكن يبدو أن هذه الأسباب لم تكن هي الأسباب الحقيقية التي جعلت السلطان تيمور يتنازل عن الحكم، والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هنا: ماهية الأسباب التي جعلت السلطان تيمور يتنازل عن حكم عُمان؟

والإجابة يمكن أن تتلخص في:

الأسباب السياسية: وهي إحساسه بأنه يملك ولا يحكم، إذ كانت تتحكم السلطات البريطانية بشؤون عُمان الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى منازعة الإمامة السلطنة على معظم أرجاء البلاد الداخلية، يضاف إلى هذا كثرة الثورات والقلاقل في عُمان.

أما الأسباب الاقتصادية: فكانت تكمن في تردي الوضع الاقتصادي في السلطنة بصفة عامة، وكذا فإن أسبابا شخصية لعبت دورا في هذا، وكان من أهمها: اعتلال صحة السلطان تيمور، وكذا إحساس السلطان بالافتقاد إلى الحضارة الغربية في مجتمعه الذي رأى فيه أنه لم تدخل عليه حضارة القرن العشرين كالمجتمعات التي يقوم بزيارتها والتي كانت بلا شك أكثر تقدما عن عُمان آنذاك[1].

وحيال تلك الأسباب بذلت السلطات البريطانية كل ما باستطاعتها لإقناع السلطان تيمور بالعودة إلى مسقط لاستلام السلطة، وهذا ما حدث بالفعل، ففي نوفمبر 1920م عاد السلطان إلى مسقط، إلا أنه أصبح لا يولي اهتماما كبيرا لشؤون السلطنة خلال المدة من عام 1921م، وحتى عام 1927م.

وفي عام 1928م دعي السلطان تيمور لزيارة المملكة المتحدة التي حل فيها ضيفا على الحكومة البريطانية، فوصل إلى لندن في الخامس عشر من سبتمبر،

(1) مقبيل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913 – 1976م، ص 67.

واستقبله هناك الملك جورج الخامس بالرغم من أن ذلك لم يظهر في البرنامج الرسمي للزيارة، وبقى هناك قرابة شهر، ولم يتم في هذه الزيارة الخوض في أي أعمال رسمية، ثم تابع السلطان رحلته إلى فرنسا وإيطاليا، ثم أبحر إلى الهند في الثامن والعشرين من نوفمبر[1].

وقد قامت حكومة الهند البريطانية بجهود كبيرة من أجل إقناع السلطان تيمور بقضاء ثلاثة أشهر على الأقل من كل عام في السلطنة، واستئناف الحكم المباشر فيها، وقد وعد بقضاء شهرين، إلا أنه لم يلتزم بذلك، مما جعل الحكومة الهندية تعبر عن عدم رضاها لهذا الأمر.

وفي عام 1930م جدد السلطان تيمور مطلبه المتمثل في تنازله عن السلطة، مما جعل السلطات البريطانية الموجودة في مسقط تقوم بإعداد ورقة حول إجراءات نقل السلطة، وفي أكتوبر 1931م أبلغ السلطان تيمور المعتمد البريطاني في مسقط أنه ينوي مغادرة عُمان إلى سيريلانكا، إلا أنه لم يقم بذلك فعليا، وبعد فترة أجرى مقابلة شخصية مع المعتمد البريطاني في كراتشي أعلن فيها أنه سلم مقر الحكومة إلى ابنه السيد سعيد، وأكد ذلك بالكتابة وطلب بأن تكون مخاطبته بتيمور بن فيصل بن تركي وكان ذلك في عام 1932م[2].

وإذا انتهينا من عرض مسيرته منذ توليه إلى اعتزاله فإن هذا يدفعنا إلى إلقاء الضوء على دوره السياسي منذ توليه عام 1913م، وحتى اعتزاله.

عمل السلطان تيمور في بداية حكمه عام 1913م على إيجاد حل سلمي مع قادة الإمامة الذين شكلوا قوة القبائل المتحدة، إلا أنه فشل في ذلك بسبب التناقض

(1) الحارثي، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، ص 23.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الكبير بين ما يمثله هو وما يمثله قادة الإمامة، مما أدى إلى تصاعد في العمليات العسكرية بين السلطنة والإمامة، وتولد عن هذا اشتداد الصراع بين الإمامة والسلطنة.

عمل السلطان تيمور في بداية حكمه عام 1913م على إيجاد حل سلمي مع قادة الإمامة الذين شكلوا قوة القبائل المتحدة، إلا أنه فشل في ذلك بسبب التناقض الكبير بين ما يمثله وبين ما يمثله قادة الإمامة، مما أدى إلى تصاعد في العمليات العسكرية بين السلطنة والإمامة، وتولد عن هذا اشتداد الصراع بين الإمامة والسلطنة.

الصراع بين الإمامة والسلطنة

جعل التمرد من قبل الإمامة السلطان تيمور يمسك في البداية بزمام السلطة بشكل قوي، ويميل إلى العمل الجاد من خلال أشقائه نادر ومحمد وابن عمه ذياب بن فهد بن تركي، وقدرته بأن يقوم بإصلاحات في مجال الجمارك، معلنًا أنه سوف يمنع التدخين وشرب الخمر في الأماكن العامة، ويطلب من النساء ذوات السلوك السيئ مغادرة مدينة مسقط، كما تلقت السلطات المحلية في مطرح إنذارات بعدم أخذ الرشاوى، و صدرت وعود بتطبيق العدالة على الجميع، ويبدو أن هذه الإصلاحات كانت نابعة من الإمام سالم الخروصي والشيخ عبدالله السالمي اللذين كتبا إلى السلطان تيمور كتابا يطلبان منه فيه أن يلتزم بالشريعة الإسلامية، ويطبق قوانينها، وأن يقيم العدل في البلاد. وقد جعل هذا الكتاب السلطان تيمور يقوم بمحاولة لاستمالة صديقه القديم الشيخ عيسى بن صالح للدخول في تسوية مع قادة الإمامة، إلا أنها لم تسفر عن أي نتيجة، وذلك بسبب

رفض الإمام سالم الخروصي لأي حوار مع السلطنة، مما أدى إلى قيام العمليات العسكرية بين السلطنة والإمامة[1].

وساعد الإمامة على القيام بهذه العمليات العسكرية تأييد القبائل العُمانية للإمام سالم الخروصي الذي أخذت مكانته ترتفع بشكل كبير، الأمر الذي دفع الإمامة إلى وضع خطة عسكرية تستطيع من خلالها السيطرة على المدن المؤدية إلى موانئ الساحل الخاضعة للسلطنة[2].

ومن أجل تحقيق السياسة العسكرية التي وضعها زعماء الإمامة بدأت قوات الإمامة بتنفيذ عملياتها العسكرية ضد قوات السلطنة على النحو التالي:

1. الهجوم على نخل(*) والسيطرة عليها:

في شهر مارس 1914م قاد الشيخ حمير بن ناصر النبهاني جيش الإمامة من أجل السيطرة على مدينة نخل، وبعد قتال عنيف مع رجال حامية القلعة المكونة من حوالي 100 رجل من رجال السلطان تيمور تمكن الشيخ حمير النبهاني من إسقاط قلعة نخل؛ بسبب خيانة وغدر سكانها[3].

وقد تمكن الشيخ حمير من مفاوضة السكان فأجابوه، أما والي نخل وهو الشيخ أحمد بن ثنيان فقد بقي في حصن نخل، فنتج عن ذلك أن قام الشيخ حمير

(1) Bailey, R/15/6/42, in R. O. , Vol. 3, p. 27- 28 .

(2) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308– 1339هـ/ 1891– 1920م، ص 106– 107.

(*) نخل: تقع في منطقة جبال الحجر الغربي، تتميز بموقع مغلق، إذ تحدها الجبال من الجهة الجنوبية والشرقية، أما الجهة الغربية فتتميز بوجود منطقة يهب عليها نسيم البحر. لمزيد من التفاصيل انظر: لوريمر، ج. ج. دليل الخليج. القسم الجغرافي، ج5، ص 2418.

(3) R/15/6/43, from Political Agent, Muscat , to Resident Bushire, 21/3/1914, Vol.3, p. 30 .

بتخييره بين أمرين هما: النزول ويكون في ذمته أو الرفض، وبذلك يكون مخالفا، فما كان من الوالي أحمد إلا أن طلب من الشيخ حمير مهلة يستطيع من خلالها أن يكتب إلى السلطان تيمور بالوضع القائم، فوافق حمير بن ناصر على ذلك، وقد أجاب السلطان تيمور والي نخل بالقول التالي: «إن لم تكن لك قوة على الحرب فاعمل ما شئت»، مما جعل والي نخل يذعن للشيخ حمير ويقوم بتسليمه الحصن من دون حرب[1].

2. محاولة السيطرة على بركاء وقريات[*]:

تقدمت قوات الإمامة بعد سقوط نخل في أيديهم إلى بركاء الواقعة على ساحل الباطنة، مما جعل السلطان تيمور يقوم بإرسال خطاب إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط «بن» (Been) يخبره بأن قوات الإمامة بقيادة الشيخ حمير النبهاني تتقدم نحو بركاء التي يخشى من خيانة وغدر سكانها، مما جعله يطلب من الحكومة البريطانية مساعدته في طرد قوات الإمامة منها، وذلك من خلال إرسال بارجة حربية إليها، فرد عليه الوكيل البريطاني بن (Been) بأن أدميرال البحرية سوف يرسل البارجة إذا وجد العدو محتلًا لبركاء[2].

بعد اطمئنان السلطان تيمور للرد البريطاني، قام بتجميع جيش تقدم به نحو بركاء، وذلك لمساعدة واليها هلال بن حمد السمار الموجود هناك، وقد تقدم هذا

(1) السالمي، نهضة الأعيان بحرية أهل عُمان، ص 222-223.

(*) قريات: ولاية ساحلية في منطقة الحجر الشرقي، تقع على بعد 31 ميلاً جنوب شرق مسقط. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة الإعلام، عُمان. مسقط - سلطنة عُمان، 2006 - 2007م، ص 41.

(2) R/15/6/45, Detailed report on the Imam rising from Political Agent, Muscat to Resident, Bushire, 25/1/1915, in R. O. , Vol. 3, p. 46 .

الجيش صوب قرية العرين، وفي هذا الوقت وصلت شائعة إلى قوات الإمامة تقول بأن السلطان موجود في وادي المعاول(*)، الأمر الذي جعل قوات الإمامة تتقدم بسرعة نحو بركاء، وهناك تفاجأت بوجود السلطان فدخلوا معه في قتال عنيف نتج عنه وقوع كثير من القتلى والجرحى في صفوف قوات الإمامة[1].

في هذا الوقت قام بنو بطاش(*) الموالون للإمامة بمهاجمة مدينة قريات وأحرقوا بيوتها ومحلاتها، ولم يكتفوا بذلك بل حذروا شيخ منطقة سيفة بأنهم يعتزمون مهاجمة سداب(*)[2]، فما كان من القوات البريطانية إلا أن قامت في شهر أبريل من عام 1914م بإرسال البارجتين فوكس (Fox) ودار تموث (Dartmot) إلى خليج عُمان، حيث قصفتا بالمدفعية كلًّا من بركاء وقريات[3]، وقد نتج عن ذلك تراجع قوات الإمامة إلى مناطق الداخل، وذلك بعد أن أدرك قادتها صعوبة

(*) وادي المعاول: يقع في منطقة الباطنة، ويحتل رقعة واسعة النطاق، تكثر فيه أشجار النخيل، كما توجد فيه الأفلاج التي تتدفق منها المياه. لمزيد من التفاصيل انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العُماني، ص 392.

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308–1339هـ/ 1891–1920م، ص 108.

(*) بنو بطاش: قبيلة هناوية إباضية المذهب استقرت في ولاية قريات. للتوسع انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ص 252.

(*) سداب: إحدى القرى التي تتبع محافظة مسقط. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة الإعلام، عُمان، ص 14.

(2) R/15/6/43, from Political Agent, Muscat , to Resident Bushire, 21/3/1914, Vol. 3, p. 31.

(3) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، ص 43.

تحقيق نصر حاسم على السلطان تيمور المدعوم عسكريا من قبل السلطات البريطانية[1].

أثار التدخل البريطاني حفيظة الإمام سالم الخروصي الذي كتب إلى الوكيل السياسي البريطاني «بن» (Benn) رسالة يطلب منه توضيح الأسباب التي دفعتهم إلى التدخل في النزاع القائم بين السلطنة والإمامة، كما أرسل الشيخ عيسى بن صالح رسالة إلى السلطان يبلغه فيها بأن جميع العُمانيين متخوفون من هذا التدخل البريطاني الذي قد يكون مقدمة لتدخل أبعد وأشمل في المستقبل[2].

وبعد هذا القصف البريطاني لم يتحرك أنصار الإمامة على المستوى العسكري مدة من الوقت، وظلوا متمركزين في المدن التي سيطروا عليها على الرغم من الضغوط التي تعرضوا لها على يد السلطات البريطانية[3]، وهذا يعني أن القصف المدفعي الذي تعرضوا له كان له تأثير ولو بشكل مبدئي على عملياتهم العسكرية في ذلك الوقت.

وفي المقابل، أدى الدعم البريطاني البحري للسلطنة إلى تقوية مركز السلطان تيمور في بعض المدن الساحلية، مما جعله يستغل ذلك المركز في فرض سياسة الحصار الاقتصادي على مدن الداخل، وذلك عن طريق:

- زيادة الضرائب الجمركية على البضائع القادمة من الداخل إلى موانئ المدن الساحلية، وكذلك على الواردات الآتية من الخارج إلى الداخل، حيث فرض عليها ضريبة بلغت نسبتها 25٪.

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 81.
(2) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، ص 43.
(3) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 462.

- تقييد وصول المواد الغذائية الأساسية إلى مناطق عُمان الداخلية[1].

3. الهجوم على مسقط وتوابعها:

على الرغم من سياسة الحصار الاقتصادي التي فرضها السلطان تيمور على المناطق التابعة للإمامة، إلا أن ذلك لم يضعف من عزيمة قادة الإمامة، بل زادهم إصرارًا على الوصول إلى الساحل[2]. وقد ساعدهم في ذلك قيام إحدى الجماعات التابعة لقبيلة بني بطاش بمهاجمة أحد المواقع العسكرية بنجاح في مدينة روي وحملها بعض المسروقات، ونجاح جماعة أخرى من ذات القبيلة بالقيام بعمليات نهب على ساحل مدينة قريات، فنتج عن ذلك قيام قادة الإمامة في 16 أكتوبر 1914م بعقد اجتماع في مدينة نزوى ضم كلًّا من الإمام سالم بن راشد الخروصي، والشيخ عيسى بن صالح الحارثي، والشيخ حمير بن ناصر النبهاني، وقد تقرر في هذا الاجتماع بالإجماع الهجوم على مسقط، إلا أن الخلافات المتعلقة بتحمل نفقات الحملة أدت إلى ظهور خلاف بين الإمام سالم الخروصي والشيخ عيسى بن صالح الذي رفض الهجوم على مسقط ما لم يتم توفير التمويل، لذلك تقرر عقد اجتماع آخر بعد عيد الأضحى يكون القرار النهائي فيه للإمام سالم الخروصي[3].

هذا الوقت استغل الشيخ عيسى بن صالح خلافه مع الإمام سالم الخروصي، فوجه في شهر نوفمبر 1914م رسالة ودية إلى السلطان تيمور حدد فيها مطالب

(1) قاسم، جمال زكريا. الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1914 – 1945م. القاهرة – مصر، دار الفكر العربي، ط1، 1973، ص 391.

(2) عبد الحسين، العلاقات العُمانية البريطانية 1913– 1939م، ص 94.

(3) Bailey, R/15/6/45, in R. O. , Vol. 3, p. 46 .

الإمامة الرئيسية[1]. فاستغل السلطان هذا الموقف، وطلب من شيخ البريمي سلطان بن محمد بن علي النعيمي التوسط في حل الخلاف مع الإمام سالم الخروصي، الذي وافق على عقد الاجتماع بتأثير من الشيخ عيسى الحارثي، الذي مثل الإمام في اجتماع السيب مع الوكيل السياسي البريطاني «بن Been» ممثل السلطان، بالإضافة إلى الشيخ سلطان النعيمي، إلا أن هذا الاجتماع باء بالفشل نتيجة تمسك كل من الطرفين بمطالبه[2]، مما أدى إلى توتر العلاقات بين السلطان، والشيخ عيسى الذي تحول في نهاية المطاف من داعية للسلم إلى داع للإطاحة بالسلطان، وتقدم لحصار مسقط والهجوم على الحامية البريطانية الهندية التي كانت تضم 700 عسكريًا في ذلك الوقت[3]. كان من نتائج هذا الهجوم أن تشجع قادة الإمامة، لا سيما بعد أن تأكدوا من ضعف ولاء الفرق العسكرية المرابطة في مسقط، وسماعهم بعدم إمكانية دعم بريطانيا للسلطان لانشغالها بالحرب العالمية الأولى[4].

وعلى ذلك أصدر الإمام سالم الخروصي أوامره بعدم التأخير في القيام بالهجوم على مسقط، وذلك حتى لا يُعطى السلطان فرصة لتنظيم أموره، أما الشيخ عيسى الحارثي فقد كان رأيه عدم التعرض للمدن الباقية في يد السلطان،

(1) الحارثي، الوثيقة رقم (124)، رسالة من العقيد بين (Benn) الوكيل السياسي وقنصل عام حكومة صاحبة الجلالة بمسقط إلى العقيد نوكس (Knox)، الذي أوكلت له المهمة في ظل غياب المعتمد السياسي في بوشهر، 25 يناير 1915، مجلد 2، ص 119.

(2) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص82–83.

(3) Thomas, Bertram: Arab Rule under the Al Busaid Dynasty of Oman 1741–1937, London, Read Jan, 1938, p. 24 .

(4) الحارثي، الوثيقة رقم (124)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 124.

وإنه في نفس الوقت لا يخالف الإمام في أمر الهجوم على مسقط الذي قرره قادة الإمامة في النهاية[1].

أكدت التقارير البريطانية أنه تم الاتفاق بين الإمام سالم، والشيخ عيسى، والشيخ حمير على الالتقاء في بدبد بتاريخ 4 يناير 1915م، مع فرقهم العسكرية للقيام بالهجوم، وغادر الإمام سالم وادي المعاول متوجها إلى بدبد، وتمكن فيها من جمع عدد كبير من الأتباع قدر بـ 400 فردًا، وما إن سمع السلطان تيمور بالخبر، حتى عاد في الخامس من نوفمبر من قريات مسرعًا إلى مدينة مسقط على متن قاربه البخاري «نور البحر»، مصطحبا معه 100 من أتباعه من بني عمر(*)، ولحقه في اليوم التالي بقية حرسه البالغ عددهم 400 على متن قاربه البخاري[2].

وفي السادس من يناير 1915م تسلَّم قائد العمليات البريطانية في مسقط معلومات تفيد أن أتباع الإمامة موجودون حول بلدة متهدمات (العامرات حاليا) ونيتهم شن هجوم عليها، كما وصلت في السابع من يناير معلومات تفيد بأن الإمام سالم، والشيخ حمير مع 1000 من الرجال موجودون في مدينة فنجا(*)، بانتظار عيسى بن صالح وفرقته العسكرية، ومن هناك ستتوجه المسيرة نحو بيت الفلج بمسقط.

---

(1) السالمي، نهضة الأعيان بحرية أهل عُمان، ص 227.

(*) بنو عمر: قبيلة غافرية إباضية المذهب تسكن وادي الحواسنة في الباطنة. لمزيد من التفاصيل انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ص 267.

(2) R/15/6/45, From Benn, Palatial Agent to Fereign and Bushire,7/1/915, in R. O. , vol. 3, P. 34 .

(*) فنجا: إحدى القرى الواقعة على وادي سمائل. لمزيد من التفاصيل انظر: الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308–1339هـ/ 1891 – 1920م، ص53.

وفي الثامن من يناير علم أن قوات الإمامة تتجمع في بوشر(*) حيث شوهد 30 منهم في اليوم التالي، كما أفادت التقارير أن عدد الرجال الموجودين هناك يقدرون بحوالي 2000 رجلًا، وفي المساء أبلغ قائد حامية في بيت الفلج أن 400 من قوات الإمامة على بعد أميال من نقطة المراقبة[1].

ونتيجة لتحركات قوات الإمامة، شهدت مدينتا مسقط ومطرح وما يتبعهما من قرى هياجًا شديدًا، فقد قام السكان المقيمون في القرى بتحصين أنفسهم وممتلكاتهم داخل الجدران، وقام التجار البريطانيون بغلق محلاتهم التجارية وإيداع أغراضهم القيمة لدي القنصلية البريطانية في مسقط[2].

وقد تجمع السكان من الرجال والنساء والأطفال حول القنصلية البريطانية في مسقط، كما توجه إليها أفراد الإرسالية الأمريكية والأوروبيون، أما مرضى الإرسالية فقد نقلوا إلى داخل المدينة[3]. ولمواجهة هذا الهجوم قام السلطان تيمور بتوزيع المدافع والأسلحة على الأهالي، وتفقد مواقع الدفاعات التي تم إنشاؤها في أماكن محددة على الأسوار والقلاع، وذلك حتى تتماشى مع المواقع

(*) بوشر: إحدى الولايات التابعة لمحافظة مسقط. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة الإعلام، عُمان 2007–2008. مسقط – سلطنة عُمان، 1428هـ– 2007م، ص 44.

(1) Salyld Talmur Bin Falsal 1913-1931, in R. O. , Vol. 3, p. 8 .

(2) Ibid, p. 8 .

(3) Ibid, p. 8.

الدفاعية الممتدة من سداب حتى بيت الفلج، كما أحضر 500 من رجاله للدفاع عن مدينتي مسقط ومطرح[1].

وعلى صعيد آخر، شكلت الحامية البريطانية المرابطة في مسقط خطًّا للدفاع عن أسوار مسقط ومطرح من دارسيت في الجهة الشمالية الغربية إلى سداب في الجهة الجنوبية الشرقية مع بيت الفلج في الوسط، وقد قدر حجم قواتها بحوالي 950 فردا شملت كتيبة الملك إدوارد رقم (102)، وجماعة جند مشاة راسيل رقم (95)، وكان مقر القيادة الأولى في منطقة بيت الفلج، أما الثانية فقد كان مقرها في منطقة روي، وبالتالي فإن مقار تلك القيادات كانت تقع على بعد ميل ونصف تقريبا من ساحل مدينة مطرح[2].

في العاشر من يناير 1915م بدأت قوات الإمامة الهجوم على مدينة الوطية الواقعة على بعد ميلين شمال غرب روي، مما أدى إلى سقوطها. وفي الساعة السابعة مساء اشتبكت فرقة المشاة 95 الموجودة على الجناح الأيسر لخط الفرقة الأمامية مع قوات الإمامة، مما أدى إلى سماع أحد مخافر حراسة السلطان صوت إطلاق النار في روي، فبادر أفراده بدورهم بإطلاق النار من بنادقهم، وكانت هذه إشارة إلى جميع الحراس العرب المتمركزين حول مسقط الذين سارعوا بدورهم إلى إطلاق وابل من النيران بطريقة طائشة نجم عنها قتل اثنين من البلوش وجرح واحد، ولحسن الحظ كان قد تم إيصال السلطان تيمور بخط هاتفي مع مراقبة

(1) R/15/6/43, summary of events, in R. O. , Vol, p. 33. R/15/6/45, From Benn, Muscat, to Knox, Bushire, 7/1/1915,11/1/1915 and 13/1/1915, in R. O. Vol. 3, p. 34 – 43 .

(2) الحارثي، الوثيقة رقم (124)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 122.

القلاع الرئيسية فأمر بإيقاف وابل الطلقات العشوائية التي شكلت مصدر خطر على السكان[1].

وفي الساعة الثانية من صبيحة 11 يناير نفذت قوات الإمامة هجومها الرئيسي بقوة قدرت بـ3000 رجلًا، تمكنت خلاله من اختراق خط الوسط المحمي من قبل رماة الفرقة 102 البريطانية، ومع بزوغ الفجر كانت المنطقة الممتدة بين خط الجناح الأيسر في روي حتى الجانب الأيمن في دارسيت بأكملها منطقة قتال، استمر حتى الساعة 11 من صبيحة نهار ذلك اليوم، بعدها تراجعت قوات الإمامة تحت ضغط القوات الحكومية والبريطانية مخلفة وراءها العديد من القتلى والجرحى، قدر عددهم ب 350 مصابا و186 قتيلا، أما القوات البريطانية المرابطة في مسقط وتوابعها فقد خلفت وراءها 7 قتلى من الضباط والجنود و15 جريحا[2].

وفيما يلي يوضح الجدولان رقم (4) ورقم (5) تقديرات من أعداد القتلى والجرحى عند كل من قوات الإمامة وقوات السلطنة:

(1) الحارثي، الوثيقة رقم (124)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 123.

(1) R/15/6/45, Detailed report from political Agent, Muscat, to Resident, Bushire, in R. O. , Vol. 3, p. 45 – 50 .

الجدول رقم (4)

تقديرات أعداد القتلى والجرحى عند قوات الإمامة في معركة مسقط

م	القبيلة	زعماؤها	القتلى	الجرحى	الملاحظات
1	بنو ريام	1- سالم بن راشد الخروصي. 2- حمير بن ناصر النبهاني. 3- علي بن حميد ولد جريدة. 4 - زهير بن سعيد.	5	15 +	رقم (3) قتل، رقم (4) جرح، (+) بعض التقارير تشير إلى 37 إصابة، بينهم قتيلان.
2	الحرث	1- الشيخ عيسى بن صالح الحارثي. 2-علي بن صالح الحارثي. 3- محمد بن عيسى. 4- حمدون. 5- محمد بن سليمان بن حميد.	50	17	رقم (4) قتل، رقم (5) جرح، وبعض التقارير تشير إلى مقتله.
3	الحجريون	1-سعيد بن سيف بن محمد. 2 - عامر بن محمد.	32	22	-
4	الرحيبون	1 - الشيخ سلطان بن سالم.	-	-	-
5	النداببون	1- الشيخ محسن بن زهران.	-	-	-

6	الحبوس	1 -علي بن حمد. 2 - عبدالله بن سالم. 3 - مالك بن سيف.	10	16	-
7	العوامر	1-حمود بن هاشم. 2-أولاد محمد بن سيف.	5	10	-
8	بنو بطاش	1- الشيخ سلطان بن محمد.	-	-	-
9	بنو رواحة	1- أولاد سواد بن محمد. 2- محمد بن عبدالله الخليلي.	12	2	-
10	المعاول	لم يتم التعرف على زعيمهم أو شيخهم.	7	7	-
11	الهدادبة	1 - سعيد بن راشد. 2- ناصر بن محمد.	-	-	-
12	المساكرة	1- الشيخ سعيد بن ناصر. 2 - الشيخ سيف بن علي.	-	-	-
13	السيابيون	1- الشيخ محسن بن زهران.	2	8	-
14	المحاريق	1- الشيخ هلال بن حمد.	3	2	-
15	بنو جابر	1-الشيخ زهران بن سعيد.	-	-	-
16	بنو حضرم	1- محمد بن سالم.	3	2	جرح وقد كانت وفاته في بدبد.

17	قبائـــــل مختلفة (*)	----------	57	43	-
	المجموع الكلي		186	141	المجمـوع الفعلـي حســـــابيا 144 جريحا[1].

الجدول رقم (5)[2]

أعداد القتلى والجرحى عند القوات البريطانية المرابطة في مسقط وضواحيها

م	الفرق العسكرية البريطانية	القتلى	الجرحى	الملاحظات
1	كتيبة الملك ادوارد رقم 102	6	15	الرائد كوتس جرح في فخذه
2	مشاة راسيل رقم 95	1	-----	
	المجموع الكلي	7	15	

(*) العديد من القبائل الأخرى أو الأفخاذ التابعة لإحدى القبائل أو لأحد الزعماء أعلاه، قدمت بأعداد صغيرة من القرى التالية: علاية سمائل – سفالة – سمائل – نخل – الحيل – سيجاء – إبراء – سيماء – الروضة – رمضاء – وادي بوشر.

(1) R/15/6/45. List Of Rebel Casualtles Showtng Tribes And Approximat Numbers Of Killed & Wounded, 1915, in R. O. , vol. 3, P. 56 .

(2) الحارثي، الوثيقة رقم (124)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مج2، ص123 .

بعد هزيمة قوات الإمامة قام السلطان تيمور بتوجيه رسالة إلى حكومة الهند البريطانية عبر فيها عن شكره وعرفانه لها إزاء المساعدات التي قدمت له أثناء هجوم قوات الإمامة على مدينة مسقط وتوابعها، وكان لذلك أثر كبير عند السلطات البريطانية[1].

وعلى صعيد آخر، فقد أوضحت معركة مسقط التي قادتها الإمامة ضد القوات السلطانية في الساحل فشل قوات الإمامة في هزيمة القوات البريطانية بالإضافة إلى قوات السلطنة المتمركزة في مدن مسقط، ويمكن إرجاع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، يمكن تصنيفها إلى:

أ- أسباب داخلية، وهي أسباب نابعة من الإمامة نفسها ويمكن تلخيصها في التالي:

1. اهتمام قادة الإمامة بعدد قواتها بشكل رئيسي: إذ إنها دفعت قواتها بأفواج كبيرة ومتزاحمة نحو بيت الفلج ومسقط، وقد تم ذلك من منطلق أيديولوجي بدافع الحرص على الشهادة، وبدافع مواجهة سلطان جائر في نظرهم، والإنجليز أعداء لهم، دون الاهتمام بنوعية المقاتلين أو بأسلحتهم.
2. سقوط بعض القادة والشيوخ في هذه المعركة، مما أثر على نفسية قوات الإمامة.
3. ضعف التكتيك الإمامي العسكري في القتال (تكتيك بدائي).
4. اكتشاف الخطة القيادية للإمامة من قبل القوات البريطانية.
5. عدم وجود خطط بديلة للإمامة في الهجوم على مسقط.

(1) الحارثي، الوثيقة رقم (124)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 123.

6. افتقار الإمامة إلى خطة انسحاب منظمة ومخطط لها من قبل[1].

ب- أسباب خارجية، وتتمثل في الآتي:

1. وجود تعزيزات عسكرية من حكومة الهند البريطانية للسلطان والبريطانيين الموجودين في مسقط.
2. توفر الأسلحة المتطورة لقوات السلطنة، مما أدى إلى تفوقها من الناحية الحربية في القتال.
3. التنظيم والتدريب المستمر للقوات السلطانية.
4. التكتيك العسكري المتفوق للحامية البريطانية، بحيث تفوقت على قوات الإمامة التي كانت تتبع الأساليب التقليدية في القتال[2].

ومن خلال التتبع لمعركة مسقط يبدو أنه لولا القوات البريطانية التي وضعت الترتيبات العسكرية، لما حقق السلطان تيمور الانتصار على الإمامة، ولخضعت مدينة مسقط وتوابعها لقوات الإمامة التي كانت جيوشها غير قادرة على شن أي هجوم ذي أثر فعال على قوات السلطنة، مما يدل على ضعف التنظيم عند قادة الإمامة، وعلى أن هجومهم على مسقط قد فشل في تحقيق أهدافه التي كانوا يسعون إليها في ذلك الوقت في ظل وجود الدعم البريطاني للسلطان.

4. جهود السلطان تيمور بن فيصل بعد معركة مسقط في توحيد عُمان بأكملها:

بعد معركة مسقط طلب السلطان تيمور من السلطات البريطانية مساعدته في القيام بحملة لمتابعة قوات الإمامة المهزومة في الداخل، إلا أن الوكيل السياسي البريطاني في مسقط «بن» (Been) طلب منه التفكير بكل تريث قبل اتخاذ أي

(1) فياض، حرب الشعب في عُمان ويتصر الحفاة، ص 57.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

خطوة ربما تكون محفوفة بالمخاطر، مبررا رأيه بأن أعداد أتباع الإمامة لا يزالون كثيرين، كما أن دمهم في معركة مسقط لم يجف بعد، مما جعل السلطان يصرف نظره عن هذا الأمر ويكتفي بإرسال مبعوث إلى وادي سمائل يتقمص شخصية المحب الودود الصديق، ويبلغهم أن لدى السلطان خطة سرية لاجتياح منطقة الداخل، وكان هدف السلطان من ذلك معرفة شعورهم في ما إذا كانوا سيتقبلون الأمر أم سيختارون خيار المقاومة، إلا أن رد المبعوث لم يصل إلى السلطان، مما جعله يصرف النظر عن ذلك[1].

يمكن تفسير رفض السلطات البريطانية لطلب السلطان التوغل نحو مناطق الداخل والقضاء على قوات الإمامة الإباضية بما يلي:

1. رغبة السلطات البريطانية في إبقاء حكم السلطان مزعزعًا، حتى يظل محتاجا إلى دعمهم ومساندتهم، وبذلك يستطيعون المحافظة على مصالحهم الاقتصادية في عُمان بصفة خاصة ومنطقة الخليج بصفة عامة.
2. أن السياسة البريطانية المعتمدة في الخليج تقتضي عدم التدخل في المناطق النائية، وأن يكون نشاطها مقصورا فقط على الساحل.
3. أن البريطانيين كانوا غير راغبين في تورط أكبر مع السلطنة في صراعها الداخلي مع الإمامة، خاصة أنهم كانوا في ذلك الوقت منشغلين بالحرب العالمية الأولى.

5. حملة السلطان التأديبية على بني بطاش:

بعد معركة مسقط عمل السلطان تيمور على تجهيز حملة عسكرية لمحاربة قبيلة بني بطاش الموالية للإمامة، فخرج إلى ساحل قريات ترافقه قوات من القبائل

(1) الحارثي، الوثيقة رقم (124)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 127–128.

الغافرية الموالية له، ونشب قتال بين الطرفين نتج عنه تعرض بني بطاش للقتل على يد قوات السلطان، مما دفعهم إلى تسليم عاصمتهم حيل الغاف وبلدة دغمر في قريات، إذ أجبر شيخها خلف بن سنان على طلب الصلح، وبذلك عزز السلطان سيطرته على معظم الأجزاء الساحلية من جديد[1].

6. استيلاء قوات الإمامة على بهلاء[*]:

على الرغم من الهزيمة التي تعرضت لها الإمامة على يد القوات البريطانية وقوات السلطان في مسقط، إلا أن قوات الإمامة بقيت محافظة على مركزها في المناطق الداخلية، كما أن ذلك لم يثن من عزيمة الإمام والقيادات الإمامية عن مواصلة حملاتهم العسكرية ضد السلطان[2]. ففي الثالث من يونيو 1916م خرج الشيخ عيسى على رأس جيش توجه به نحو بهلاء، مما جعل واليها ناصر بن حميد الغافري يطلب المساعدة من حكومة السلطنة التي أرسلت مظفر بن سليمان بن سويلم لمساعدته، إلا أنه لم يستطع أن يفعل شيئا، إذ إن قوات الإمامة قامت بمهاجمة حرس الوالي الذي تحصن في القلعة المحاصرة من قبل القوات الإمامية، وعندما ضاق به الحصار توسط عند الشيخ عيسى الذي سمح له

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص87.

(*) بهلاء: تقع على بعد 20 ميلا غربي مدينة نزوى، تضم العديد من القرى ذات الأحياء المسورة، التي تشتهر بكثرة أشجار النخيل وبالعديد من الصناعات، من أبرزها صناعة الفخار. لمزيد من التفاصيل انظر: مهدي، محمد. بهلاء. في مجلة العقيدة، مسقط – سلطنة عُمان، العدد 233، محرم 1399 – ديسمبر 1978م، ص 28.

(2) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913– 1975م، ص 51.

الخروج من حصن القلعة وتلا ذلك تعيين عبدالله بن محمد بن رزيق الريامي واليا عليها من قبل الإمام[1].

7. هجوم قوات الإمامة على الرستاق:

في شهر مارس 1917م لبى أخو الإمام نداء أهل الرستاق، وخرج نحوها على رأس جيش قوات الإمامة[1]، وعند وصوله إلى هناك قام بضرب حصار على حصن الرستاق الذي كان تحت سيطرة السيد أحمد بن إبراهيم شبه المستقل عن أسرة البوسعيد، والذي طلب مساعدة السلطان تيمور الذي لم يتوان في جمع 2000 إلى 3000 من الرجال من المصنعة(*)، وكان يريد الذهاب بهم إلى قرية الحزم القريبة من الرستاق، إلا أن السلطات البريطانية عارضت ذلك لمعرفتها بأن القبائل المتحالفة مع السلطان سوف تتركه[2].

بقى السيد أحمد بن إبراهيم محاصرًا في حصن الرستاق إلى أن نفد طعامه مدة خمسة أشهر، مما أجبره على التفاوض مع الشيخ حمير بن ناصر، والذي نتج عنه بقاء الحزم للسيد أحمد، وأن يأخذ الذخائر والأموال التي يحتفظ بها[3].

وما إن استقر السيد أحمد في الحزم حتى أخذ يكوّن جبهة معارضة لناصر بن راشد الخروصي، الذي عين واليا على الرستاق من قبل الإمام سالم الخروصي وما إن سمع ناصر بالخبر حتى أصدر أوامره بمهاجمة الحزم والعمل على

---

(1) السالمي، نهضة الأعيان بحرية أهل عُمان، ص 239.

(*) المصنعة: ولاية ساحلية تقع على خليج عُمان، سميت بهذا الاسم؛ لكثرة الصناعات فيها. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة الإعلام، عُمان 92. مسقط – سلطنة عُمان، 1992، ص 34.

(2) NO. 70, Latter from Major L. B. Haworth to the chief Political Officer, Basra, Dated 25 April R. O. , Vol. 3,P. 135 .

(3) السالمي، نهضة الأعيان بحرية أهل عُمان، ص 245.

محاصرتها، إلا أن المدافعين صمدوا، وفي نفس الوقت طلب السيد أحمد المساعدة من حكومة السلطنة التي أصدر سلطانها أوامره إلى والي مطرح بالتحرك لمساعدة السيد أحمد، فذهب إلى ولاية المصنعة وذلك لجمع المقاتلين، إلا أنه لم يستطع جمع أكثر من 100 رجلًا، كما أنه عانى من نقص في المدافع، إذ كان لديه فقط مدفعان، وحتى يحل هذا الإشكال اتصل بولاة المدن الساحلية وحاول أن يكسب تأييد الشيخ ناصر بن راشد الغافري من خلال كتابة خطاب له، إلا أن المبعوث الذي أرسل معه الخطاب أخطا في القيام بمهمته، إذ إنه سلمها إلى ناصر بن راشد الخروصي، ويبدو أن هذه الرسالة كانت حظا طيبا لوالي مطرح، إذ إن ناصر الخروصي تمكن من معرفة الجهود التي يقوم بها الوالي، مما جعله يقلق، ولهذا سارع إلى إرسال خطاب إلى الشيخ ناصر الغافري يعرض عليه الدخول في السلم تحت أي شرط من الشروط، مما أفسح المجال للدخول في مفاوضات نتجت عنها مجموعة من الشروط هي كالتالي:

أ- شروط الإمامة على بني غافر:

1. ترك ناصر الخروصي حصن الحزم لأولاد السيد سعيد بن إبراهيم بن قيس.
2. أن يخرج السيد أحمد بن إبراهيم من الحزم.
3. أن يكف الشيخ ناصر الغافري عن مناصرة السيد أحمد.
4. عدم مهاجمة بني غافر للإمام.

ب- شروط بني غافر على الإمامة:

1. إعفاء بني غافر من كل الضرائب التي يفرضها الإمام.
2. إرجاع البساتين التي استولت عليها الإمامة من قبل.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق إلا أن السيد أحمد بن إبراهيم لم يسكت على هذا الأمر، فخرج في سنة 1920م إلى مسقط طالبا مساعدة حكومة السلطنة التي أوكلت المهمة إلى والي مطرح الذي خرج مع السيد أحمد إلى ولاية المصنعة، وهناك استطاعا جمع 300 رجلًا تم تزويدهم بالسلاح والذخيرة تحركوا معهما إلى الحزم، وتمكنوا من دخول الحصن دون مقاومة تذكر، بعدها سيطروا على قرية شبيكة الواقعة تحت سيطرة قبيلة بني هناة الذين انتقلوا بدورهم إلى قرية الوشيل، مما جعل والي مطرح والسيد أحمد يصدران أوامرهما إلى الجيش بضرورة التحرك إلى قرية الوشيل التي كانت تحت سيطرة ناصر الخروصي فسيطروا عليها، بعدها رجع والي مطرح إلى مسقط، وبذلك انتهت حملة تحرير الحزم[1].

موقف بريطانيا من الصراع بين الإمامة والسلطنة قبل الحرب العالمية الأولى

عندما أعلن قادة الإمامة عن تأسيس إمامة 1913م في مناطق عُمان الداخلية، كان موقف بريطانيا في أول الأمر موقفًا مراقبًا للأحداث الواقعة في تلك المناطق، إلا أنه مع قيام قادة الإمامة بالعمليات العسكرية ضد السلطنة، واستطاعتهم من خلال تلك العمليات السيطرة على المدن العُمانية الواحدة تلو الأخرى، والتقدم نحو المدن الساحلية الخاضعة للسلطنة[2]، ثارت مخاوف السلطات البريطانية

(1) R/15/6/204, Report from British Consulate and Political Agency to the Civil Commissioner, Baghdad about the Hazim Incident, 4/6/1920, in R. O. , Vol. 3,P. 170 -171

(2) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913– 1939م، ص 91– 92.

التي بادر وكيلها السياسي في مسقط الميجر «نوكس» (Knox) إلى توجيه تحذير في شهر يوليو 1913م إلى زعماء الإمامة من قيامهم بالهجوم على مسقط ومطرح، جاء فيه أن حكومته «لن تقف مكتوفة اليدين إزاء عمل كهذا»، وذكرهم في نفس الوقت بالتحذير الصادر في عام 1895م ومفاده أن الحكومة البريطانية في ما يتعلق بمصالح رعاياها في مدينتي مسقط ومطرح لن تتوانى عن القيام بالهجوم، ولن تتسامح في ما يتعلق بشأنهم في هاتين المدينتين، كما شمل هذا التحذير والإنذار مناطق ساحل الباطنة وقريات، حيث يقيم رعايا بريطانيون وقد تم إرسال التحذير إلى الشيخ عيسى بن صالح الحارثي في بلدة بدبد، فتسلمه بدوره من دون أن يبدي أي إجابة عليه[1].

ويظهر التمعن في تحذير نوكس لأنصار الإمامة، درجة واضحة من الغلظة على أتباع الإمامة، ويعود السبب في ذلك إلى أن السلطات البريطانية كانت تريد أن تضعضع موقف الإمامة في صراعها القائم مع السلطنة.

وحتى تنفذ السلطات البريطانية تحذيرها لقادة الإمامة، مثلت رسميًا في السابع من يوليو 1913م دعوة حكومة السلطنة في مساعدتها في صراعها مع أتباع الإمامة، وذلك بعد تزكية الوكيل السياسي البريطاني نوكس (KNOX) في مسقط للطلب الذي سارع بدوره إلى بعث برقية إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يشرح له فيها الأوضاع التي تمر بها حكومة السلطنة، ويذكره فيها بالالتزام

(1) The reign of Sultan Saiyid Faisal Ben Turki Bin Said, 1888 – 1913, in R. O. , VOL. 2, p. 559 .

الأخلاقي البريطاني تجاه حكومة السلطنة، وأن هذا التدخل سوف يكون له تأثير كبير على الأوضاع المضطربة في عُمان[1].

وبناء على هذه البرقية وافقت حكومة الهند البريطانية على طلب المساعدة، وأرسلت رائد الاستخبارات ميرفي (MURPHY) إلى عُمان، وذلك للقيام بمهمة تقييم قوة مدينتي مسقط ومطرح التي كانت تضم قوات بريطانية هندية أرسلت من قبل السلطات البريطانية، وعلى ضوء هذه الزيارة التقييمية، تم إرسال فرقة من الهند للدفاع عن هاتين المدينتين، وقد نزلت هذه الفرقة العسكرية في اليوم الأول في مدينة مسقط، ثم تحركت في اليوم التالي إلى بيت الفلج، واتخذت من روي مقرًّا لها[2].

يمكن تفسير التدخل البريطاني في هذه المرحلة بما يلي:

- أن السلطات البريطانية لم تعد تحتمل أي تهديد على الساحل العُماني من قبل الإمامة التي أخذت تندفع نحو الساحل، مما ينذر بأن العمليات الأمنية والتفتيشية وخطوط المواصلات البحرية للسلطات البريطانية سوف تتعرض للخطر من قبل قوات الإمامة.
- إن السلطات البريطانية كانت تريد أن تتبع سياسة جديدة في عُمان تقوم في الأساس على وضع خطة عسكرية تستطيع من خلالها إنهاء ثورة الإمامة التي أخذت تهددهم.

(1) The reign of Sultan Saiyid Faisal Bin Said, 1888- 1913, in R. O. , Vol. 2, P. 559 .

(2) Ibid, P. 559 .

- إن الحكومة البريطانية كانت تريد في ذلك الوقت أن تعهد إليها حكومة السلطنة بزمام الأمور كلها، وذلك لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى لا سيما المصالح الاقتصادية التي كانت تسعى إليها في ذلك الوقت[1].

في هذه الأثناء وصل خطاب من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط «نوكس» يذكره فيه بأن لدى الإمامة العديد من الأصدقاء والأتباع الموالين لها في مسقط نفسها، وأن السلطة الحاكمة في مسقط قد خلعت بواسطة الأمة إلا أنها تمتنع عن التنازل عن العرش، كما وجه تحذيرًا للوكيل السياسي في مسقط، وطلب منه أن يكف ويتخلى عن إثارة المشاكل والتدخل في شؤون المسلمين، وذلك من خلال قوله للوكيل السياسي البريطاني في مسقط نوكس:

«وأنتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أمر المسلمين، ويلزمكم أن تتعدوا علينا ومن تعدى علينا فإن الله يعيننا عليه، وكفى بالله نصيرا وحسبنا الله ونعم الوكيل»[2].

وبالنظر إلى رسالة الإمام سالم الخروصي، فإنه يبدو أن هذه الرسالة قد أظهرت:

- مدى الاستياء والمقت المنتشر عند أتباع الإمامة للبريطانيين، نتيجة لموالاتهم للسلطة الحاكمة في مسقط التي يعتبرونها خارجة على شريعة الإسلام.
- عدم مبالاة البريطانيين بهم، والدليل على ذلك ما أرسله وكيلهم السياسي في مسقط من تهديدات لهم.
- تحذير أتباع الإمامة للسلطات البريطانية من التدخل في شؤون الإمامة أو

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين1913 – 1975م، ص43–44.

(2) R/15/6/42, Translation of a letter from Salim Bin Rashid AL-Kharoosi to Major Knox, Agent of the British Government, dated 14/7/1913,in R. O., Vol. 2, P.730–731 .

الاعتداء عليهم.

والواقع أن رد الإمام سالم الخروصي على الوكيل السياسي البريطاني في مسقط «نوكس» (Knox) كان مبررا، إذ إن جميع أنصار الإمامة كانوا متخوفين من ذلك التدخل البريطاني، الذي من الممكن أن يكون مقدمة لتدخل أشمل وأبعد مدى في المستقبل.

وهذا ما حدث فعلًا، إذ إن السلطات البريطانية عندما أوكل أمر التدخل في الصراع القائم بين السلطنة والإمامة سعت إلى إمساك زمام الأمور في البلاد، وذلك من خلال تحكمها في جميع المجالات، لا سيما المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن هنا فقد وقف أنصار الإمامة معارضين للتدخل البريطاني في عُمان مبررين معارضتهم له بممارسة هؤلاء البريطانيين أعمال الجور والظلم مشاركة بذلك حكومة السلطنة.

أما ما يتعلق بقيام حكومة السلطنة بطلب مساعدة السلطات البريطانية، فيمكن تعليله بأن السلطة الحاكمة في مسقط هدفت من ورائه إلى المحافظة على كرسي الحكم حتى لا يضيع منها مهما كان الثمن، متناسية بذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها سكان البلاد والآثار السلبية للتدخل البريطاني في عُمان، ولو كانت بريطانيا تريد أن تساعد السلطة الحاكمة في مسقط لتدخلت منذ بداية الصراع، لكنها وقفت موقف المترقب لهذا الصراع في البداية ولم تشارك فيه حتى بدأت قوات الإمامة بالهجوم على مدن الساحل، وشعرت بريطانيا عندئذ بالخطر الذي أصبح يهدد مصالحها خاصة الاقتصادية في المنطقة.

وعلى صعيد آخر، كان بإمكان حكومة السلطنة في ذلك الوقت أن تحل إشكالها مع الإمامة التي قام إمامها سالم الخروصي والشيخ عبدالله السالمي بكتابة خطاب إلى السلطان تيمور يطالبان فيه بالالتزام بالشريعة الإسلامية وتطبيق قوانينها، وأن يُجرى

العدل في البلاد، ولو أنه استمع لهما ونفذ المطالب الإمامية لقضى على المشكلة، ولما أتاح المجال للسلطات البريطانية للتدخل في شؤون البلاد.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى، أخذ الصراع بين الإمامة والسلطنة يأخذ بعدًا جديدًا، إذ أنعشت هذه الحرب آمال أنصار الإمامة وحفزتهم على تصعيد قتالهم ضد السلطنة، وذلك بتأثير من عدة عوامل.

انعكاسات الحرب العالمية الأولى على الصراع بين الإمامة والسلطنة

1. التأثير الألماني عن طريق التحالف مع الأتراك: فقد أخذت الدعاية الألمانية تتسلل إلى عُمان عن طريق زنجبار(*)، وإفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا)، مستغلة في ذلك الحالة التي يمر بها النزاع بين الإمامة والسلطنة[1]، وقد بذل الألمان جهودا كبيرة من أجل تسريب أخبار من زنجبار وتنجانيقا إلى قادة الإمامة في عُمان تفيد بأنهم يحققون انتصارات على البريطانيين، وأن قيصر الألمان وليام الثاني قد اعتنق الإسلام وتلقب باسم الحاج محمد غليوم الذي أوضح بأن قواته هي «المنتصرة في كل مكان على قوات المسيحيين»، وأنه قد حان الوقت «لإلقاء السلطان تيمور في البحر»[2].

(*) زنجبار: جزيرة تبعد عشرين إلى ثلاثين ميلا عن الساحل الإفريقي، إذ تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بطول يبلغ حوالي ثمانية وأربعين ميلا. لمزيد من التفاصيل انظر: القاسمي، سلطان بن محمد. تقسيم الإمبراطورية العُمانية 1856– 1862م. دبي –الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة البيان، ط2، 1989م، ص 11.

(1) Saiyid Taimur Bin Faisal 1913 – 1932, Vol. 3, P. 9 .

(2) R /15/6/45, Detailed report on the Imam rising, 25/1/1915, in R. O. , Vol. 3, P. 51 .

كما أوحت هذه الدعاية إلى أتباع الإمامة بأن الدعم البريطاني لن يستمر للسلطان، معللة ذلك أن السلطات البريطانية منشغلة بالقتال في ميادين الحرب، كما قامت بالإيحاء إلى قادة الإمامة بأن أسلحة الألمان موضوعة لخدمتهم، وأن ألمانيا أقوى من جميع الدول المتحالفة بسبب التفوق في اختراعاتها وأسلحتها. وقد نتج عن ذلك حدوث اتصالات بين عملاء ألمان وعُمانيين، وذلك بعد سقوط المستعمرة الألمانية في شرق إفريقيا «تنجانيقا» عام 1915م[1].

وقد أوضح تقرير بريطاني مؤرخ في 16 / 11 / 1914م تآمر عملاء ألمان خلال الأشهر الممتدة من يناير إلى أكتوبر في دار السلام والبحرين بصورة نشطة مع قادة الإمامة، وأن العملاء الألمان في دار السلام اختاروا لهم وكيلًا في مسقط هو الشيخ سعيد بن ناصر الكندي، وقد أرسل ابنيه إلى مسقط لمقابلة السلطان تيمور ليظهرا له الولاء إلا أن السلطان رفض مقابلتهم[2].

وفي شهر يونيو وصل عميلان ألمانيان من دار السلام إلى صور، ومن هناك تجولا في المنطقة الشرقية وزارا الشيخ عيسى بن صالح، ويقال إنهما وزعا الأموال على قبيلته، وإنهما قد نشرا بينهم أن البريطانيين يستبدون على رعايا الشريعة المحمدية، وأن الحكم البريطاني لا يسمح بحرية ممارسة الأديان، وأن هدفهم الأساسي هو الاستيلاء على عُمان، وأن السلطان تيمور قد ألقى نفسه تماما في أحضان البريطانيين، لذا يجب على أنصار الإمامة أن يكونوا مع الألمان الذين يحاربون من أجل قضية الإسلام[3].

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913– 1975م، ص 46 –47.

(2) Bailey, R/15/6/45, in R. O. , Vol. 3, P. 51 .

(3) Bailey, R/15/6/45, in R. O. , Vol. 3, P. 51 .

إزاء هذه الدعاية الألمانية بدأت السلطات البريطانية تراقب الأمر عن كثب، وبدأت تتخوف من قيام الألمان بعقد أي اتفاق تجاري مع قادة الإمامة، كذلك خافت من نجاح الألمان في منح وثائق لرعايا الإمامة خاصة بعد قيام البواخر الألمانية بتنفيذ زيارات منتظمة إلى مسقط، مما جعل الوكيل السياسي «بن» (Been) في مسقط يقترح على السلطة الحاكمة في مسقط عدم الدخول في أي علاقات مع أي دولة أجنبية ليس لها قنصلية في مسقط إلا عن طريقها، إلا أن هذا الاقتراح لقي معارضة من قبل نوكس (Knox) الذي رأى أن ذلك الإجراء يمس استقلال العُمانيين، واقنع السلطات البريطانية بأن «السلطان يعرف أين تكمن مصلحته، لذلك من الصعوبة أن يقوم بعقد معاهدة من دون علمنا»[1].

وعلى الرغم من هذا التحرك للسلطات البريطانية، إلا أن قادة الإمامة قد عبروا عن رفضهم للوجود الألماني في أراضيهم محترمين بذلك إرادة الشعب العُماني الذي يرفض أن يتحكم به الوجود الأجنبي[2]، والدليل على ذلك الرسالة التي بعثها الإمام سالم الخروصي إلى الوكيل السياسي نوكس (Knox) والتي جاء فيها: «إن مصير المسلمين يجب أن يكون بأيدي المسلمين أنفسهم، وأنهم ما داموا قد اختاروا إمامهم فهو الذي يملك السلطتين المدنية والدينية»[3].

أما بالنسبة إلى دور الأتراك المتحالفين مع الألمان في الترويج لدعايتهم بين قادة الإمامة خلال ثورتهم ضد السلطنة، فقد قام عدد من المبعوثين الأتراك من البصرة وإسطنبول بزيارات إلى مسقط؛ لنشر الدعاية الألمانية هناك، مما جعل

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913– 1975م، ص 46.

(2) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص 75.

(3) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913 — 1932م، ص 91.

السلطات البريطانية تتيقظ لأنشطتهم التي يقومون بها في عُمان، وتجعلهم غير راضين عن هذه العلاقات خاصة بعد معرفتهم بأن السلطان تيمور معجب بهم، إذ إنه كان يعامل الزائرين منهم باحترام، ويقوم باستضافتهم في قصره، ومن هؤلاء قائد قواته العسكرية الجديدة محمد فؤاد وصديقه ومرافقه في السفر محمد إسماعيل بيه، وعلى الرغم من ضغوط السلطات البريطانية على السلطان تيمور، إلا أنه ظل محتفظًا بارتباطاته مع مجموعة من الأتراك[1].

وبالنظر إلى ما سبق، فإنه يبدو أن ألمانيا المتحالفة مع الأتراك، وعلى الرغم من نجاحها في الاتصال بقادة الإمامة التي ألهبت فيهم الحماس إلا أن:

- لا يمكن أن تعتبر العامل الأساسي في إشعال ثورة الإمامة ضد حكم السلطنة، فقد كانت هناك عوامل أخرى أدت إلى قيام هذه الثورة ضد السلطنة.
- تأثيرها اصطدم بقوة النفوذ البريطاني المترسخ في عُمان، وبالتالي ظهر فيما بينهم ما يسمى (تعارض المصالح).
- اتصالها بزعماء الإمامة كان هدفه إيجاد أي عنصر معادٍ لبريطانيا في العالم الإسلامي، وبالتالي أرق هذا الأمر البريطانيين الذين كان الخوف ينتابهم من أن يجد الألمان والأتراك موضع قدم لهم في عُمان.

2. الصبغة الدينية لثورة الإمامة: لقد طبع الإمام سالم الخروصي أتباع الإمامة بالطابع الديني، وربط ذلك بالجهاد الديني الذي دعت إليه تركيا على اعتبار إنها دولة الخلافة الإسلامية، مما سيؤدي إلى وجود تأييد إسلامي لهذه الثورة العُمانية[2].

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، ص 47.

(2) Bailey, R/15/6/45, in R. O. , Vol. 3, P. 51 .

لقد كان لدعوة الإمام سالم للجهاد الديني في عُمان عواقب وخيمة في ذلك الوقت على حليف حكومة السلطنة «بريطانيا»، وذلك لتخوفها من انتقال تأثير هذه الدعوة الدينية على المسلمين المنتشرين في أنحاء العالم لا سيما في الهند، وشبه الجزيرة العربية، وشمال إفريقيا التي يعتنق بعض بلدانها، مثل الجزائر المذهب الإباضي، ولأن السلطات البريطانية كانت في ذلك الوقت تفاوض الشريف حسين لإعلان الجهاد المقدس ضد الدولة العثمانية، ولأن الجيش البريطاني في ذلك الوقت قد قتل الكثيرين من أنصار الإمامة. وعلى ذلك وضعت السلطات البريطانية اقتراحًا لحل هذا الإشكال تمثل في توصية السلطات البريطانية للسلطان تيمور بإيجاد تفاهم مع أنصار الإمامة يقوم على أساس تحديد رواتب لشيوخ قبائل الداخل، وذلك من أجل إغراءهم للابتعاد عن المشاركة في الثورة التي طبعها الإمام سالم بالصبغة الدينية، إلا أن هذا الاقتراح كان من الصعب تحقيقه، لأن قادة الإمامة كانوا يتمتعون بدخل جيد في ذلك الوقت، مما جعل تأثيرهم على شيوخ القبائل أكثر من تأثير السلطان عليهم، مما جعل السلطات البريطانية تعطي الإشارة إلى السلطان تيمور للدخول في مفاوضات مع قادة الإمامة[1].

وقد أسهم في ترسيخ هذه الفكرة الاعتقاد بأن انغماس بريطانيا، وانشغالها بالحرب العالمية الأولى سوف يجعلها لا تقوم بأداء المطلوب منها دفاعا عن مسقط[2].

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913– 1975م، ص 52–54.

(2) Saiyd Taimur Bin Fisal 1913 – 1931, in R. O. , Vol. 3, P. 9- 10 .

الفصل الثاني

اتفاقية السيب (1920م) ونتائجها

مع تدهور الأوضاع الداخلية في عُمان، بدأت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى تحاول أن تستعيد نفوذها المهدد في عُمان من قبل القوى الداخلية والخارجية، لهذا بدأت وضع سياسة تعمل على إنهاء النزاع القائم بين الإمامة والسلطنة، خاصة بعد أن تيقنت السلطات البريطانية بأن النزاع الإمامي السلطاني بدأ يشكل خطرا على مصالحها الاقتصادية المتمركزة على الساحل العُماني، مما ينذر بأن عمليات بريطانيا الأمنية والتفتيشية التي تقوم بها على الساحل سوف تتعرض للخطر من قبل القوات الإمامية، التي بدورها جعلت بريطانيا تسارع في البدء بالمباحثات بين الطرفين.

المباحثات بين الإمامة والسلطنة

في 11 فبراير 1915 قام نائب الملك في الهند اللورد «هاردنج» (Harding) بجولة في الخليج[1] زار خلالها مسقط، وخلال هذه الزيارة أوضح له الوكيل السياسي البريطاني في مسقط «بن» (Been) طبيعة الوضع القائم بين الإمامة

(1) R/15/6/45, From R. A. E. Benn, Political Agent and H. B. M. s Consul at Muscat to Sir Percy Cox, British Resident in the Persian Gulf at Basra,12/2/1915, in R. O. , Vol. 3,P. 58 .

والسلطان تيمور والمشاكل التي تعترض وجود صلح بين الطرفين[1]، وهو ما جعل اللورد «هاردنج» (Harding) يوصي السلطان تيمور بن فيصل بضرورة عقد صلح مع زعماء الإمامة[2]، والتوصل إلى اتفاق ينهي النزاع بين الطرفين، إذ أوضح للسلطان صراحة أن الإنجليز لن يتمكنوا من تقديم الحماية له إلى أجل غير مسمى[3].

ويبدو أن بريطانيا أرادت تهدئة الأوضاع في عُمان في مرحلة الحرب العالمية الأولى، حتى لا تشغل نفسها بأمور هي بعيدة كل البعد عن مسؤوليتها، ولهذا أوصى بن (Benn) اللورد هاردنج (Harding) بضرورة وضع حد للصراع القائم بين الإمامة والسلطنة، بعد أن أوضح بن (Benn) لهاردنج (Harding) أن المفاوضات بين الإمامة والسلطنة تعترضها العديد من الصعوبات التي لخصها في الآتي:

1. الوضع القوي الذي تتمتع به الإمامة في الداخل من خلال سيطرتها على وادي سمائل.
2. العامل الديني الذي يجعل من الإمام سالم بن راشد الخروصي وأتباعه يرفضون التفاوض.
3. حالة الاستياء المنتشرة بين زعماء الإمامة ضد الإنجليز الذين قتلوا منهم أعدادًا كبيرة في هجوم يناير 1915م على مسقط، ولذا فإنهم يرون في الإنجليز وسيطا غير نزيه وأنهم منحازون إلى جانب السلطنة.

---

(1) قاسم، جمال زكريا. بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت – جامعة الكويت، العدد3، 1975م، ص 95.

(2) الداود، محمود علي. أحاديث عن الخليج العربي. بغداد – العراق، در، ط2، دت، ص42.

(3) Bailey, R/15/6/45, in R. O. , Vol. 3, P. 58 .

كما أوضح في توصياته بأن خفض القوات البريطانية سوف يجعل السلطان بدون دعم، مما يضعف مركزه في مواجهة الإمامة في هذه المرحلة الحرجة بالنسبة للإمبراطورية البريطانية[1].

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة: لماذا غيرت السلطات البريطانية موقفها وسعت إلى إيجاد تسوية بين السلطان تيمور والإمامة في هذه المرحلة؟ والإجابة يمكن أن تتلخص في الآتي:

1. خوف الحكومة البريطانية من أنها لن تستطيع في هذه المرحلة والمراحل المقبلة منع سقوط حكم السلطان في أيدي زعماء الإمامة.
2. أعباء الإمبراطورية لانشغالها بالحرب العالمية الأولى.
3. خشية بريطانيا من انتشار دعوة سالم بن راشد إلى الجهاد إلى مناطق إسلامية أخرى، مثل: الهند وجزيرة العرب وشمال إفريقيا، وهي مناطق نفوذ بريطانية في أغلبها، وفي أشد الحاجة إلى عدم إثارتها خاصة في وقت كانت راية الجهاد فيه تستخدم من قبل القوى الإسلامية للضغط على بريطانيا لإضعاف قوتها.
4. أن بريطانيا في تلك الأيام كانت تفاوض الشريف الحسين بن علي شريف مكة على إعلان الجهاد المقدس ضد الدولة العثمانية، وهذا يتناقض مع موقف بريطانيا الداعم للسلطان ضد الإمامة[2].

ويبدو مما سبق أن هذا التناقض قد أوقع صناع السياسة البريطانية فيما يمكن أن يطلق عليه اسم الحيرة السياسية (Political uncertinity)، فهي تحت ضغط

(1) Bailey, R/15/6/45, in R. O. , Vol. 3, P. 58 .

(2) قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية، 1914 – 1945م، ص397.

الرغبة في التهدئة وتفويت الفرصة على الإمامة، مما جعل بريطانيا لا تجد سوى القيام بمحاولات للتقريب بين الطرفين.

ونتيجة لهذه الأسباب مجتمعة، وافق السلطان تيمور بن فيصل على المقترح البريطاني الداعي إلى التوصل إلى صلح مع زعماء الإمامة، فقام الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الكولونيل «بن» (Been) في شهر أبريل 1915م بإرسال خطاب إلى الإمام سالم بن راشد، وكذلك الشيخ حمير بن ناصر، والشيخ عيسى بن صالح يعرض عليهم الدخول في مفاوضات سلمية مع السلطان، وذلك من أجل إزالة أسباب الخلاف الواقع بين الطرفين، وتأسيس علاقات جيدة تمهد إلى التعايش السلمي[1].

رد الإمام سالم بن راشد الخروصي على هذا الخطاب بقوله بأنه «سوف يتشاور مع القادة الدينيين، على أن يبعث برده إلى السلطات البريطانية في أقرب وقت»[2].

أما الشيخ حمير بن ناصر فقد رد على خطاب الوكيل السياسي البريطاني «بن» (Benn) بالتالي: «إن كان هذا الصلح فيه ما يرضي الله ورسوله ويصلح المسلمين، فإنهم على استعداد للأخذ به وإلا فالقتال بينهم حتى يحكم الله»[3].

(1) R/15/ 6/ 45, From the Political Agent and Consul to the leaders of the rising suggesting the re- establishment of good relations and their replies, 9/4/1915, in R. O. , Vol. 3, P. 63 .

(2) R/ 15/ 6/ 45, From the lmam Salim Bin Rashid AL Kharusi to the Political Agent and Consul, 20/4/1915, in R. O. , Vol. 3, p. 63.

(3) R/ 15/ 6 / 45, From Hamyer Bin Nasir AL Nabhani to the British Consul at Muscat, 22/4/1915, in R. O. , Vol. 3, p. 68.

لقد وضح مما سبق أن الإمامة لم تجد ما يشجعها في العرض البريطاني، ولذا فقد جاءت إجابتها أقرب إلى الامتناع عن قبول المبادرة البريطانية الداعية إلى التقارب.

إلا أن هذا الموقف لم يضعف من عزم بريطانيا على المحاولة مرة أخرى، ولذا حاولت في المدة ما بين شهري أبريل ويونيو من عام 1915م أن تستطلع أسباب الخلاف بين الإمامة والسلطنة، ونتج عن ذلك عقد اجتماع مع ممثلي الإمامة أوضحوا فيه للوكيل السياسي البريطاني «بن» (Been) أسباب الخلاف مع السلطنة[1]، وهي تتلخص من خلال رؤية الإمامة في الأسباب التالية:

أولا، الأسباب الدينية:

1. عدم تطبيق الشريعة الإسلامية.
2. السماح باستيراد التبغ والخمور[2].

ثانيا، الأسباب الاقتصادية:

1. قمع تجارة الرقيق.
2. تدني قيمة الريال النمساوي[*].
3. ارتفاع أسعار المبيعات وخاصة المأكل والملبس.

---

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339 هـ/ 1891 – 1920م، ص 142 – 143.

(2) R/15/6/45, From Abdullah Bin Rashid AL Hashimi,Qazi of the Imam to the Political Agent, Muscat, 19/6/1915, in R. O. ,Vol. 3,P. 95- 96 .

(*) الريال النمساوي: عملة تم ضربها في الستينيات من القرن الثامن عشر في عهد إمبراطورة النمسا ماريا تريزا، وقد ضرب خصيصا للتعامل به في تجارة الشرق، وعرف في الشرق باسم الريال الفرنسي. لمزيد من التفاصيل انظر: البنك المركزي العُماني، تاريخ النقود في سلطنة عُمان. مسقط – سلطنة عُمان، دط، 1990، ص 33 – 34.

4. التدخل في تجارة الأسلحة والذخيرة وجعلها في مناطق محصورة.
5. سيطرة الإنجليز على سواحل عُمان.

ثالثا، الأسباب السياسية:

1. تشديد الحصار على المناطق الداخلية.
2. تدخل بريطانيا في شؤون سلاطين عُمان[1].

وعند النظر إلى الأسباب السابقة يبدو أن جوهر الخلاف بين السلطان وزعماء الإمامة كان اقتصاديًّا في المقام الأول، ودينيًّا وسياسيًّا ثانيًا.

هذا، ولم تكن رسالة زعماء الإمامة التي حملها الشيخ حميد بن سعيد الفليتي مندوب الإمام إلى الوكيل السياسي البريطاني «بن» (Been) موقعة ولا مختومة من قبل الإمام، الأمر الذي نتج عنه امتناع «بن» (Been) عن التفاوض مع مبعوث الإمام والابتعاد عن مناقشة التفاصيل إلا مع ممثل مفوض ومعتمد من قبل الإمام، لكن على الرغم من ذلك فقد استغل «بن» (Been) وجود ممثل الإمامة ليبلغه بالأمور التي لا يمكن للسلطات البريطانية القبول بها، وهي:

1. مطالب بإلغاء اتفاقية1891م(*).
2. المطالبة بعدم الاعتراف بالسلطان حاكما شرعيا لمسقط والمناطق الداخلية لعُمان.
3. مطالب تؤثر وتضر بمصالح بريطانيا في عُمان.

ويبدو من هذه الشروط عدم جدوى المحادثات بين السلطنة والإمامة، لأن أهداف الإمامة تناقض الشروط التي فرضها الوكيل السياسي البريطاني «بن»

(1) Bailey, R/15/45, in R. O. , Vol. 3, P. 95 -96 .

(*) اتفاقية 1891م: سيتم الحديث عنها في الفصل الثالث.

(Been) الذي اقتنع بأن المصالح البريطانية لا تتفق مع ما طرحه ممثلو الإمامة من شروط خاصة في ظل الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي نتج عنه امتناع الشيخ عيسى عن طرح أي مقترحات في هذا الاجتماع الذي لم يسفر عن أي نتيجة[1].

ومع هذا، ومن أجل تأكيد الرغبة في التفاوض مع زعماء الإمامة، قام الوكيل السياسي البريطاني في مسقط بإرسال مذكرة إلى الإمام سالم بن راشد الخروصي، يعلمه بوعده في إرسال شروطه المتعلقة بالصلح، ويذكره في نفس الوقت بأنه لن يقبل أي خطاب ما لم يكن موثقًا بالتوقيع والختم[2].

وفي 27 أغسطس 1915م، حمل ممثلو الإمامة خطابًا موثقًا ومختومًا من الإمام سالم بن راشد الخروصي، وقادته: الشيخ عيسى بن صالح، والشيخ حمير بن ناصر، وقاضي الإمام عبدالله بن راشد الهاشمي، إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط «بن» (Been) مطالبين بعقد اجتماع في مدينة السيب، وعللوا ذلك بأن الإمام قام بجمع عدد كبير من القوات لمهاجمة السلطان، وأن الإمام لا يستطيع أن يؤجل عملياته العسكرية إلا بضعة أيام، كما أنه قام بجمع القبائل المتحالفة معه في سمائل لمعرفة نتائج الاجتماع[3].

ويبدو مما سبق أن ممثلي الإمامة أرادوا بهذه الرسالة التحذيرية أن يقوموا بالضغط على الجانب البريطاني، ليستجيب لمطالبهم وشروطهم، ولهذا بدؤوا

(1) R/15/6 /46, Further exchange of views between the leaders and the Polical Agent and Consul, in R. O. , Vol. 3, p. 117 – 118 .

(2) Bailey, R/15/45, in R. O. , Vol. 3, P. 117- 118 .

(3) L /P & S / 18 / B 398, Memorandum by Miss Gertrude Bell of the polical office, Basra on the course of the rebellion from May 1913 to 1916. Vol. 3, p.124-135 .

يلوحون بإمكانية القيام بعمل عسكري في زمن كانت الإمبراطورية البريطانية أحوج ما تكون فيه إلى تكريس جهودها لمواجهة الموقف المتدهور أثناء الحرب العالمية الأولى، ومن هنا بدأت الإمامة تستغل الموقف ظنًا منها أنها في موضع القوة، وتستطيع أن تحقق أهدافها في وقت كان انصياع السلطنة لبريطانيا غير محل شك، وبالتالي فإن قادة الإمامة أرادوا أن يشعروا الإمبراطورية البريطانية بقوتهم في وقت كانت فيه هي العامل الحاسم في تقرير الأمور.

وتحت هذه الظروف استجاب الوكيل السياسي البريطاني «بن» (Been)، لطلب الإمام سالم بن راشد لعقد اجتماع في السيب، فتوجه إليها في سبتمبر 1915م، وذلك بصحبة عدد من المرافقين الخاصين به، مع وجود 126 من المشاة البلوش وحراس شخصيين عددهم عشرة رجال، وفي نفس الوقت تحرك ممثل الإمام الشيخ عيسى بن صالح بمرافقة عدد من المسلحين بلغ عددهم حوالي 200 رجل، بصحبة عدد من الشيوخ وعلى رأسهم علي بن صالح قائد الهجوم الذي نفذ على الحامية البريطانية في شهر يناير من عام 1914م، بالإضافة إلى قاضي الإمام عبدالله بن راشد الهاشمي[1].

وقد تم خلال الاجتماع مناقشة الشكاوى والطلبات التي تقدم بها زعماء الإمامة إلى الوكيل السياسي البريطاني ضد السلطان تيمور، الذي اعتبره زعماء الإمامة أنه لا يتطلع إلى تحقيق السلام، وأنه يتظاهر به إرضاء للسلطات البريطانية، وأن هناك الكثير من الأمور التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات يحاول السلطان تجنبها أمام العامة، وأن مسيرة التفاوض سوف تكشف عن أمور كثيرة قد لا يعلم بها زعماء الإمامة أنفسهم، كما أوضح زعماء الإمامة خلال المناقشات أن السلطان

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، ص 47.

لا يلتزم بالرسالة المحمدية، مما أدى إلى إزعاج شعب عُمان في الداخل إزعاجا شديدا[1].

وبعد مناقشات طويلة بين زعماء الإمامة والوكيل السياسي البريطاني، كشف ممثلو الإمامة في الاجتماع أنهم يفضلون السلام، بشرط تحقيق عدة مطالب اعتبرت الأساس لتحقيق السلام، والصلح بين السلطنة والإمامة وقد تمثلت هذه المطالب في الآتي:

أولا، المطالب الدينية:

1. تطبيق الشريعة الإسلامية كاملة في مدينة مسقط، كما هي مطبقة في المناطق الداخلية، وخاصة ما يتعلق بالنواحي المدنية والجنائية.
2. التحريم التام لاستيراد الخمور والكحول والتبغ إلى مسقط.

ثانيا، المطالب الاقتصادية:

1. رفع الحصار البري المفروض على الواردات التي تحتاج إليها مناطق الداخل.
2. الابتعاد عن المحاباة والمحسوبية التي تكون للأشخاص المرتبطين بالأسرة الحاكمة.
3. سداد كل المطالب المالية لسكان الداخل.
4. السماح بشراء الأسلحة والذخيرة لمواطني عُمان[2].

ثالثا، المطالب السياسية:

1. إخراج القوات البريطانية من البلاد.

---

(1) R/15/6/46, From Benn Political Agent and H. B. M Consul Muscat, to Sir Cox, Political Resident in the Perian Gulf, Basra, 14/6/1915, in R. O., Vol. 3, P.82-83.

(2) Bailey, R/15/6/46, in R. O. , Vol. 3, P. 82-83 .

2. اعتبار السلطان الحالي (السلطان تيمور بن فيصل) حاكمًا لعُمان على أن تكون مسؤولية إدارة البلاد بيد الإمام (الإمام سالم بن راشد الخروصي) شخصيا أو من خلال ممثل له في مدينة مسقط.
3. أن يسلم المجرمون الذين هربوا من المناطق الداخلية.

رابعا، المطالب العسكرية:

- أن يتم تسريح فرق الجيش الحديثة[1].

وعند النظر إلى مطالب اجتماع السيب الأول، يبدو أن الشروط التي تم طرحها من قبل زعماء الإمامة مع ممثل السلطان، ركزت على الخلاف الجوهري المتمثل في الناحية الاقتصادية، ذلك أن تجارة السلاح، ورفع الحصار عن الواردات، وتسديد المطالب المالية، والابتعاد عن المحسوبية، قد تصدرت شروط زعماء الإمامة، أما الجانب السياسي فقد كان مبالغا فيه من قبل زعماء الإمامة، والدليل على ذلك أن زعماء الإمامة قد عبروا عن مرونة واضحة واستعداد للاعتراف بالسلطان تيمور حاكمًا سياسيًا على عُمان في حالة تنفيذ مطالبهم المتعلقة بالنواحي الاقتصادية، وكذلك النواحي الدينية التي يتضح منها أن زعماء الإمامة قد طالبوا بممارسة الدور الديني في البلاد.

قام الوكيل السياسي البريطاني بعد دراسة وتداول الشروط السالفة الذكر مع ممثلي الإمامة، بنقل تلك الشروط إلى السلطان تيمور بن فيصل[2]، وعلى الرغم من اعتراف السلطان تيمور بأن شروط زعماء الإمامة تعجيزية[3]، فقد جاء رده على بعض هذه المطالب كالتالي:

---

(1) Bailey, R/15/6/46, in R. O. , Vol. 3, P. 82-83.

(2) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، ص 77.

(3) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913 – 1939م، ص 103.

- أن الشريعة الإسلامية تدار في مسقط والمناطق الساحلية وفي عُمان على أكمل وجه، وأن هذه الادعاءات من قبل الإمامة، مجرد أعذار تحاول من خلالها الإمامة أن تظهر عدالة سلوكها غير المنضبط، الذي يحاول أن يسلب حقوق وامتيازات سلطان عُمان.
- بالنسبة لشراء الأسلحة والذخيرة فقد أبدى السلطان موافقته على شرائها.
- رفض السلطان تسليم المجرمين الذين تحت حمايته على الرغم من معرفته أنهم قتلة، مبررا ذلك بأن هؤلاء المجرمين عندما قاموا بعملية القتل كان ذلك بأمر منه، ومن أجل أخذ الثأر من بعض رجال الإمامة، وأنهم قد قاموا بالواجب الذي طلب منهم.
- رفض السلطان تيمور منح مساعدات مالية ثابتة سواء كانت للإمام أو لزعماء الإمامة الآخرين، ولكن من الممكن أن تدفع دفعات مالية بشكل غير منتظم لبعض من الشيوخ المعينين من رؤساء القبائل في المناطق الداخلية من عُمان.
- استغرب السلطان من المطلب الذي يحث على تسريح الفرق الحديثة، وكان رده بعدم الموافقة متعللا، بأن الانضمام إلى تلك الفرق اختياري[1]. ويبدو أن السلطان كان مدركا خطورة هذه الخطوة التي تعني تجريده من قوة جيشه.
- النظر في إعفاء الواردات من الضرائب عندما يتحقق السلام.
- عدم مسؤولية السلطان عن قيام بعض رعايا الدول الأجنبية بممارسة بيع الخمر والتبغ متذرعا في ذلك، بأنه لا يستطيع أن يمارس سلطات قضائية

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913– 1975م، ص 77 –78.

على هؤلاء الرعايا، أما رعاياه فقد رد عنهم بأنهم لا يتاجرون بالخمر والتبغ[1].

وتواصلت المباحثات بين الطرفين، ففي17 سبتمبر 1915م طلب الوكيل السياسي البريطاني ممثل السلطان تيمور من ممثل الإمامة الشيخ عيسى بن صالح في تحقيق مطلبين هامين للسلطان، هما:

1. الخضوع التام من قبل الإمام للسلطان، وعندما يتأكد له ذلك فإنه في هذه الحالة سوف يكون على استعداد لتعيين وكيل في المناطق الداخلية من عُمان.
2. الانسحاب غير المشروط من وادي سمائل ذي الأهمية الاستراتيجية وتسليم القلاع الموجودة فيه[2].

كان المطلب الثاني من قبل السلطان تيمور هو نقطة الخلاف الرئيسية في هذا الاجتماع، ذلك أن قاضي الإمام عبدالله بن راشد الهاشمي رفض تسليم القلاع الموجودة في وادي سمائل، بحجة أن ذلك يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية[3]. وبين السالمي في كتابه «نهضة الأعيان الأمر» بأن رد الحصون أمر غير مقبول ولا يجوز للإمام أن يرد معاقل المسلمين إلى الجبابرة[4].

(1) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913– 1939م، ص 103.

(2) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان، ص 80.

(3) L/P&S/18/B398, The rebellion against the Sultan of Muscat, May 1913- July 1915 received from Chief Political Officer, Basra, 15/8/1915, in R. O., Vol. 3, P.132 .

(4) السالمي، نهضة الأعيان بحرية عُمان، ص 129.

ويبدو أن الدليل الذي ساقه السالمي غير كاف، ذلك أن مفاوضات اتفاقية السيب التي جرت فيما بعد بين ممثل السلطان تيمور وممثلي الإمامة، نتج عنها في نهاية المطاف موافقة الإمامة على تسليم الحصون والقلاع الموجودة في وادي سمائل للسلطان تيمور، وبالتالي فإن رفض قاضي الإمام في ذلك الوقت تسليم القلاع والحصون يرجع إلى الظروف التي كانت تمر بها الإمامة في تلك الفترة.

وأمام إصرار الإمام سالم بن راشد الخروصي على تنفيذ شرط الإمامة ورفضه الانسحاب من وادي سمائل[1]، خاب أمل السلطان تيمور في فرض سيطرته على المناطق الداخلية[2]، مما جعله يرفض مطالب الإمامة ويصر على إرجاع القلاع والحصون الموجودة في سمائل، ليتمكن من تعيين ممثل له في الداخل[3]، وهكذا انتهى اجتماع السيب الأول بالفشل دون تحقيق أي نتيجة ذات جدوى للطرفين[4].

ويبدو من اجتماع السيب الأول، أنه قد كان فيه تباين واضح في مطالب ووجهات نظر الطرفين، مما أدى في النهاية إلى فشل التفاوض والخروج من هذا الاجتماع دون التوصل لحلول ترضي كلًّا من السلطنة في الساحل والإمامة في الداخل.

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص 93.

(2) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308–1339هـ/ 1891–1920م، ص 148.

(3) الخصوصي، بدر الدين عباس. دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. الكويت. منشورات ذات السلاسل، ط1، 1408هـ–1988م، ص 205.

(4) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308–1339هـ/ 1891–1920م، ص 148.

وتفرغت السلطات البريطانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918م، لحل مشكلة الصراع القائم في عُمان بين الإمامة والسلطنة، وقد بذلت بريطانيا حليف السلطنة جهودًا متواصلة لتحقيق سلام مع نظام الإمامة، وفيما يلي عرض لأهم الأسباب التي دفعت السلطات البريطانية لتغير موقفها من الصراع بين الإمامة والسلطنة، والأساليب التي اتخذتها لتحقيق ذلك، وموقف نظام الإمامة من هذه الأساليب والنتائج التي ترتبت عليها.

تغير موقف بريطانيا من الصراع بين الإمامة والسلطنة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى

بانتهاء الحرب العالمية الأولى سعت السياسة البريطانية إلى المحافظة على حكومة السلطان القائمة في الساحل من الانهيار، وذلك من خلال قيامها بتدبير قرض للسلطان للوفاء بديونه المتراكمة عليه، ويمكن إرجاع تغير موقف بريطانيا واهتمامها بدعم السلطان تيمور بن فيصل إلى خروج بريطانيا منتصرة في الحرب العالمية الأولى، مما جعلها تفتح المحادثات مع زعماء الإمامة، لتحقيق تسوية سلمية تعمل على خدمة السلطات البريطانية من أجل تدعيم أوضاعها في منطقة الخليج العربي، خاصة في أعقاب الحرب وبعد إحكام سيطرتها على المنطقة جراء انتصارها، كذلك لعب ميناء مسقط دورًا هامًّا إذ كان يستخدم رابطًا بين موانئ الهند والبصرة، كما كان إدراك بريطانيا لقيمة موقع عُمان ورغبتها في المحافظة على خطوط التجارة العالمية سببًا في تغير موقفها من الصراع بين الإمامة والسلطنة، خاصة بعد أن تيقنت بريطانيا من استحالة اعتراف زعماء الإمامة

بالسلطان، وكذا عدم قدرته على غزو المناطق الداخلية من عُمان؛ نظرًا لضعف قدراته العسكرية[1].

ومن أجل هذا بدأت بريطانيا تلجأ للعديد من الأساليب لإيقاف الصراع بين الإمامة والسلطنة تمثلت في قيامها بتقوية دعمها للسلطان تيمور بن فيصل[2]، وذلك بغية إرغام زعماء الإمامة على قبول مبدأ التفاوض والوصول إلى اتفاق ينهي نزاعهم مع السلطنة، ولهذا نجد الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الميجور «هاورث» (Hawarth) يقوم في 2 مارس 1919م، بإرسال خطاب شديد اللهجة إلى زعماء الإمامة[3]، الذين كانوا رافضين لمطالب السلطنة[*].

وقد أرسل هذا الخطاب إلى الشيخ عيسى بن صالح على اعتبار أنه نائب للإمام سالم الخروصي، كما أرسل أيضا إلى كل من الشيخ حمير بن ناصر بن سليمان النبهاني، والشيخ ناصر بن راشد الخروصي أخي الإمام سالم[4]، وذلك بهدف إحداث خلافات بينهم وتفكيك الوحدة التي تربطهم بالإمام متبعا سياسة فرق تسد.

---

(1) R/15/6/204, Letters to the Oman Chiefs, in R. O. , Vol. 3, P. 138.

(2) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 96.

(3) R/15/6/204, From Major L. B. H. Hawarth, the Political Agent and H. B. M. s Consul, Muscat, to Acting Political Resident, Baghdad,5/3/1919, in R. O. , Vol. 3, P. 137.

(*) تمثلت مطالب السلطنة في: أ- استعادة مزارع النخيل التي يسيطر عليها أنصار الإمامة. ب- استعادة وادي سمائل الذي يربط الساحل بالداخل. لمزيد من التفاصيل انظر: المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913- 1932م، ص 96.

(4) Bailey, 15/6/204, in R. O. , Vol. 3, P. 137 .

ويبدو من هذا الخطاب أن بريطانيا قد استخدمت عدة أساليب للضغط على زعماء الإمامة، لإنهاء النزاع مع السلطان تيمور يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولا، إظهار القوة البريطانية:

وهو ما أوضحه «هاورث» (Hawarth) عندما هدد زعماء الإمامة، بقوله: «لو أردنا ضرركم لكان من السهل علينا أن نرسل إليكم من طائراتنا طائرة واحدة، وهي أزيد من أن تكفيكم فتحطم مدنكم وتخرب حصونكم، ومن المؤكد أنكم لا تظنون أنكم تقدرون على مقاومتنا.

ثانيا، التلويح بفرض الحصار الاقتصادي على المناطق الداخلية، وذلك بحكم سيطرة البريطانيين على السواحل فقد جاء في الخطاب: «إن الحاكم المتولي للسواحل لا يعجز عن وضع الخراج الباهظ على ما يذهب إليكم، ويخرج من بلادكم من الأموال على الدوام ولا تستطيعون حيلة، وتعلمون كذلك أن أزمة أمور البحر في أيدينا فإن كنتم تتخيلون مناصبتنا العداوة فلن نسمح أن يباع إليكم الأرز والقمح والأثواب، ولن نبيح لكم بيع تمركم مع العلم بأن كل تجارتكم لا تجري إلا في بلادنا».

ثالثا، التهديد بسحق الإمامة في حالة عدم إعلان الصداقة مع بريطانيا: إذ أوضح الخطاب: «إذا كنتم مستحسنين صداقتنا فأننا سوف نقوم بمساعدتكم، كما نساعد الآن السيد تيمور، ولكن إن لم ترضوا أن تعاونونا فالعواقب الوخيمة ستحل بكم وليس بنا، ومن المتعذر أن نكون أصدقاء لمن لا يريد صداقتنا»[1].

(1) R/15/6/204, Letters to Oman Chiefs,5/3/1919, in R. O. , Vol. 3, P. 139 .

ومن خلال هذا الخطاب يبدو أن الحكومة البريطانية، قد بدأت تكشر عن أنيابها مبدية عزمها على إنهاء النزاع الذي كان قائمًا بين الإمامة والسلطنة، وذلك حتى يتسنى لها الحفاظ على مصالحها الموجودة بمسقط بصفة خاصة، ومنطقة الخليج بصفة عامة.

إلا أنه مع هذا، فإن بريطانيا كانت تسعى إلى لعب دور الوسيط بين السلطنة والإمامة، لتحد من النزاع القائم بين الطرفين، ولتقوم بدور الإشراف عن طريق الحصول على رضا الطرفين، مع استمرارها في دعم السلطان، والاتصال بالشيخ عيسى الحارثي على اعتبار أنه أقوى زعماء الإمامة، وله تأثير على الإمام سالم للدخول في مصالحة مع السلطان تيمور[1].

ويبدو أن بريطانيا أرادت أن تلعب دور الوسيط الأمين، حتى تكسب ثقة الطرفين، إلا أن انحيازها للسلطنة كان واضحا بسبب مصالحها المتمركزة على الساحل الخاضع لسيطرة السلطنة.

وقد جاء رد زعماء الإمامة إيجابيًّا على تحقيق اتفاق سلام مع السلطنة، واستئناف المفاوضات من جديد بعد إدراكهم للمتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة العالمية. والواقع أن هناك أسبابًا خارجية وداخلية جعلت زعماء الإمامة يقبلون باستئناف المفاوضات مع السلطنة.

فإذا وضعنا الأسباب الخارجية في البداية لأهميتها وجدناها تنحصر في الآتي:

- انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الأولى.

(1) AL – Hashimy, Said bin Muhammad. Imam Salim B. Rashid The Imamate Revival in Oman (1331 / 1913-1338 / 1920). Leeds, 1994, op, cit, pp. 178-182 .

- السيطرة البريطانية التامة على الساحل دون وجود منافس ومنازع لها، وبالتالي فإن هذا قد يؤدي إلى الضغط على الإمامة من الناحية الاقتصادية والسياسية[1].

أما على الصعيد الداخلي، فإنه كان على رأسها:

- الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الإمامة في ذلك الوقت، نتيجة لارتفاع الأسعار بصورة واضحة.
- ضغط السلطة الحاكمة في الساحل على الإمامة، وذلك عن طريق أنصارها الموجودين في الداخل[2].

ونتيجة لهذه الأسباب مجتمعة، قام الشيخ عيسى بن صالح بالرد على الخطاب الذي كان قد أرسل إليه من قبل الوكيل السياسي البريطاني ممثل السلطان تيمور واعدا فيه بمقابلته، وبعد خطابات عديدة بين الطرفين، تم تحديد يوم 15 سبتمبر 1919م موعدًا لعقد اجتماع في مدينة السيب[3].

وعلى أثر هذا تم تجديد المفاوضات مرة ثانية في السيب، ففي 14 سبتمبر 1919م تحرك الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الميجور «هاورث» (Hawarth) إلى مدينة السيب على ظهر السفينة «روز» (Rooz) بمرافقة عدد من حرس الكتيبة الأولى «براهمينز» (Brahmenz)، وفي المقابل وصل الشيخ عيسى

(1) قاسم، جمال زكريا. المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي. في المجلة التاريخية المصرية، القاهرة – مصر، المجلد السادس عشر، ص 170 – 171.

(2) الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، ج2، ص 206.

(3) R/15/6/204, Telegram from the Political Agent, Muscat, to the Political Resident, Baghdad, 31/3/1919, in R. O. , Vol. 3, P. 140 .

بن صالح إلى السيب بمرافقة 14 شيخا من شيوخ عُمان، و280 من أنصار الإمامة وقد وصلوا إلى السيب وهم يركبون الجمال[1].

وفي اليوم التالي، عمل الوكيل السياسي البريطاني على عقد اجتماع مغلق مع الشيخ عيسى بن صالح، لم يحضره سوى الشيخ سعيد بن ناصر الكندي والمترجم الشخصي للوكيل السياسي البريطاني، أما الآخرون فقد تم استبعادهم من هذا الاجتماع[2].

في هذا الاجتماع بدأ الشيخ عيسى يجد صعوبة في الحديث، وأخبر الوكيل السياسي البريطاني أنه لا يدري ما سيقول، مما جعل الوكيل السياسي البريطاني يبدأ بشرح الموقف، وفي النهاية اقترح تسوية أشبه بالحل الوسط كانت على النحو التالي:

1. أن يتولى السلطان الزعامة السياسية والدنيوية للبلاد.
2. أن يتولى الإمام الزعامة الروحية للبلاد.
3. أن يقوم السلطان تيمور بتعيين الشيخ عيسى بن صالح، ممثلًا عنه في البلاد الداخلية.
4. أن يقوم الإمام سالم الخروصي بتعيين الشيخ سعيد بن ناصر الكندي، ممثلًا عنه في كل من سمائل وبدبد ونخل والولايات الساحلية.
5. أن يصادق الإمام أو ممثلوه على القضاة الذين يتم ترشيحهم من قبل السلطان.

---

(1) الحارثي، الوثيقة رقم (134)، رسالة من ورث (Hawarth) الوكيل السياسي بمسقط إلى المعتمد السياسي المقيم بالنيابة في الخليج الفارسي بغداد، 24 سبتمبر 1919م، مجلد 2، ص167–168.

(2) الحارثي، الوثيقة رقم (134)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 168.

6. أن يشكل مجلس من كبار الأعيان العُمانيين لمساعدة السلطان، وأن يوافق هذا المجلس على تعيين الولاة، وأن يساعد في الرقابة على الشؤون المالية[1].

بعد الانتهاء من الاجتماع المغلق مع الوكيل السياسي البريطاني، قام الشيخ عيسى، والشيخ سعيد بن ناصر الكندي بمناقشة هذه النقاط مع بقية الشيوخ الذين كانوا برفقتهم، بعدها عادوا إلى الوكيل ونقلا له أنهما يشعران بروح الصداقة وروح الود والتعاون التي قادت في النهاية إلى اقتراح حلول للصلح، وأنهما يشكرانه عليها، إلا أنهما عبرا له أنهما من الناحية الدينية لا يستطيعان الموافقة على سيطرة تيمور على عُمان، وأنهم فقط يعترفان بالإمام الذي ينتخبه الشعب، كما أبدى الشيخ عيسى والشيخ سعيد استعدادهما التام لتحمل مسؤولية الرقابة على حكومة السلطان. وفي المقابل لن يسمحا للسلطان تيمور الحصول على أي سلطة في سمائل وبدبد ونخل، كما قال الشيخ عيسى في نهاية حديثه مع الوكيل البريطاني إن السلطان تيمور إذا كان يتمتع بالسلطة على كل ما بيده الآن فهذا يعتبر كافيًا له، وإن تيمور وأسلافه لم يكن لهم قط أي سلطة على بهلاء أو الداخل أو حتى سمائل، ولم يكن بمقدرته جمع أي زكاة من تلك المدن، ومع ذلك تمت الموافقة للسلطان تيمور على الحصول على الزكاة من المناطق الساحلية، وقد اعتبره ممثلو الإمامة نوعًا من رسوم الدخل المفروضة على التمر، وغيرها من المحاصيل الأخرى القادمة من الداخل إلى الموانئ الساحلية، وفي أثناء هذا الاجتماع أدرك الوكيل السياسي البريطاني أن الاعتراف بالسلطان في الداخل شيء

(1) R/15/6/204, From Major L. Hawarth, the Political Agent, Muscat, to the Acting Political Resident in the Persian Gulf, Baghdad, 24/9/1919, in R. O., Vol. 3, P.144 .

مستحيل، كما أدرك الوكيل في نفس الوقت استحالة سيطرة السلطان على الداخل بالقوة، وأن السلطان لا يستطيع الثبات إلا بمساعدة البريطانيين[1].

وبالتالي فإن كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت الوكيل البريطاني يعترف بالأمر الواقع، ويطلب من ممثل الإمامة مناقشة الشروط التي من الممكن أن تكون أساسًا لتحقيق اتفاق بينهم وبين السلطنة. وقد وضع كل جانب شروطه، فكان مطلوبا من السلطان:

1. رفع القيود المفروضة على دخول العُمانيين إلى المدن الساحلية.
2. تخفيض قيمة الضرائب المفروضة على السلع التي تأتي لمدن الداخل بنسبة 5٪.
3. إعادة الهاربين من العدالة إلى سلطات الإمامة.
4. إطلاق سراح السجناء العُمانيين الأربعة (*)[2].

أما المطلوب من الإمامة، فكان:

1. عدم مهاجمة السلطان أو التدخل في شؤون حكومته.
2. ضمان سلامة المسافرين، وحرية التجارة.
3. الاستماع واتخاذ القرارات في القضايا الموجهة ضد العُمانيين.
4. إعادة الهاربين من العدالة.

---

(1) Bailey, R/15/6/204, in R. O. , Vol. 3, P. 144- 145 .

(*) السجناء الأربعة: في عام 1918م، ألقى السيد نادر شقيق السلطان تيمور القبض على أربعة من الرجال المؤيدين للإمامة، ومن أقرباء الشيخ عيسى بن صالح، وذلك عند وصولهم إلى مدينة مسقط لتحريض السكان على الثورة ضد السلطان. لمزيد من التفاصيل انظر:

Al – Hashimy,. Imam Salim B. Rashid The Imamate Revival in Oman (1331 / 1913 – 1338 / 1920) op. cit. pp. 182 – 188 .

(2) Bailey, R/15/6/204, in R. O., Vol. 3, P. 145.

5. إعادة المزارع (البساتين) القيمة الخاصة برعايا السلطان[1].

في نهاية الاجتماع عاد الشيخ عيسى والشيخ ناصر الكندي إلى الداخل، وذلك لإقناع الإمام سالم الخروصي بالموافقة على الشروط التي تمت مناقشها في اجتماع السيب الثاني، بعد أن تم الاتفاق على أن تكون الخطابات متبادلة بين الوكيل السياسي البريطاني ممثل السلطان، والشيخ عيسى، والشيخ ناصر الكندي ممثلي الإمامة[2]. وبعد فترة وجيزة، تم نقل الوكيل السياسي البريطاني من مسقط وتعيين وكيل بريطاني جديد هو وينجيت[*] (Wingate) الذي وصل إلى مدينة مسقط في شهر أكتوبر 1919م. وربما أدى هذا إلى إعادة الأمور إلى حيث بدأت من جديد. وإزاء هذا فإن وينجيت (Wingate) لجأ إلى إتباع خطة لإضعاف الإمامة في الداخل، من خلال بعض الإجراءات كان من أهمها:

1. فرض حصار اقتصادي: وذلك من خلال رفع نسبة الضرائب الجمركية على المنتجات التي تأتي من الداخل إلى 50٪[3]، وقد جاء هذا الإجراء بأمر من وينجيت (Wingate) بعد أخذ مشورته، وعلق على ذلك بقوله: «إذا أمكن جعل تصدير تمورهم أمرا مستحيلا أو في الأقل باهظا جدا دون أن يستطيعوا الرد عندئذ يكونون على استعداد للاجتماع، والبحث في الشروط لإيجاد

(1) Bailey, 15/6/204, in R. O. , Vol. 3, P. 145 .

(2) الحارثي، الوثيقة رقم (124)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 123.

(*) ونجيت: عين من قبل حكومة الهند البريطانية وكيلا سياسيا في مسقط بتاريخ 17أكتوبر 1919م، ولغاية 2 مارس 1920م. لمزيد من التفاصيل انظر: المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص 158.

(3) Peterson, John. E, Oman in the Twentieth Century, London, 1978. p. 225 – 227 .

تسوية مناسبة»[1].

2. ظهور سفن حربية بريطانية على ساحل مسقط، وذلك لإظهار المساندة البريطانية للسلطان وتظهر الاستعداد لقمع الاضطرابات التي قد تحدث.
3. قيام السلطان تيمور بمرافقة الوكيل السياسي البريطاني بزيارة نائب الملك في الهند، وذلك لإظهار العلاقة المتينة التي تربط السلطان بالحكومة البريطانية في الهند[2].
4. تعيين البريطاني ماكلوم(*) مستشارًا للسلطان تيمور.
5. قطع اتصالات الوكيل السياسي البريطاني بزعماء الإمامة ونشر ذلك بين الناس كنوع من الحرب النفسية[3].

ويبدو مما سبق أن بريطانيا تخلت عن دور الوسيط المعلن، وكشرت عن أنيابها للإمامة ضاغطة عليها بكل السبل من أجل الدفع بها إلى مائدة المفاوضات.

نتج عن هذه السياسات أن اندفع سكان الداخل إلى السخط والاستياء من الإمام سالم بن راشد الخروصي، وذلك لتأثرهم السلبي من الحصار الاقتصادي الذي فرض على منتجاتهم المختلفة، وخاصة محصول التمر الذي فرضت عليه ضريبة بلغت 25٪، ومحصول الرمان الذي فرضت عليه ضريبة بلغ مقدارها

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913- 1932م، ص 101.

(2) قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914 – 1945م، ص 411.

(*) ماكلوم: يعد أول وزير يكون في قائمة الوزراء والمستشارين الماليين البريطانيين الذين ترأسوا حكومة مسقط. للمزيد من التفاصيل انظر: لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرا ومصيرا، ص 469.

(3) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308- 1339هـ/ 1891- 1920م، ص 157.

50٪[1]، مما زاد من تدهور أوضاع الإمامة في الداخل، وقد تزامن ذلك مع وفاة الشيخ حمير بن ناصر النبهاني عام 1920م، أحد زعماء الإمامة وهو ما أدى إلى زيادة ضعف الإمامة في الداخل[2].

ويبدو مما سبق أن حرب التجويع التي اتبعتها السلطنة بأمر من السلطات البريطانية، قد نجحت وجاءت ثمارها بإضعاف الجبهة الداخلية للإمامة.

وأمام هذه العوامل مجتمعة، زادت الضغوط على زعماء الإمامة، مما دفع الشيخ عيسى بن صالح إلى استئناف المفاوضات مع الوكيل السياسي البريطاني «وينجيت» (Wingate)(*)، فأرسل له في شهر يونيو 1920م خطابا إلا أنه مزقه، وأظهر عدم رغبته في الدخول في مفاوضات مرة أخرى، وهو ما جعل الشيخ عيسى يقوم بإرسال خطاب ثان للوكيل البريطاني الذي انتهز في هذه المرة الفرصة، ورد على هذا الخطاب مبينا فيه أن السلطات البريطانية تقف بصلابة خلف السلطان تيمور، وإنها لن تُقدِم على الدخول في مفاوضات ومناقشات مع الإمامة

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308– 1339هـ/ 1891– 1920م، ص 157.

(2) R/15/6/204, Secret report from political Agent, Muscat, to the Commissioner, Baghdad,17/4/1920, in R. O. , Vol. 3, p. 164 .

(*) ملاحظة: من 3 مارس 1920 وحتى 10 أبريل من العام نفسه خلف الميجر كازدر (M. J. Gazdar) الوكيل السياسي البريطاني في مسقط (Wingate)، وبعد اكماله 38 يوما عين بعده وللمرة الثانية الوكيل السياسي البريطاني وينجيت (Wingate) من 11 أبريل حتى شهر أكتوبر 1921م. راجع: الحارثي، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 1، ص 240.
المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932، ص 158.

حتى يتم رد البساتين إلى أهلها[1].

في المقابل، لم يتوقف التدهور الذي ظهرت عليه الإمامة عند هذا الحد، بل وصل إلى قمته عندما تم اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي في قرية الخضرة الواقعة في المنطقة الداخلية في 21 يوليو 1920م[2]. وقد أدى ذلك إلى حدوث تحولات غير عادية في أوضاع عُمان الداخل، فقد أخذ موقف السلطنة يميل إلى التصعيد والضغط على الداخل الأمر الذي نتج عنه ظهور ضعف في مركز الإمامة في الداخل[3].

والواقع أن اغتيال الإمام سالم الخروصي، قد ترتب عليه الكثير من النتائج التي كان من أبرزها: انتشار الفوضى، واتجاه بعض زعماء القبائل إلى السلطان تيمور وإلى المناطق الساحلية الخاضعة للسلطان[4]، وهو ما أجبر زعماء الإمامة على التحرك بسرعة، وانتخاب محمد بن عبدالله الخليلي[*] أماما جديدا لمناطق

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308- 1339هـ/ 1891- 1920م، ص 158.

(2) R/15/6/204, Telegram NO. 1632, D. P. R. , Bushire, reported to Foreign and Baghdad,23/7/1920, in R. O. , Vol. 3, P. 178 .

(3) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308-1339هـ/ 1891- 1920م، ص 159.

(4) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913 – 1939م، ص 113.

(*) محمد بن عبدالله الخليلي: ينتمي إلى قبيلة بني رواحه الهناوية، وهو حفيد الشيخ العالم سعيد بن خلفان الخليلي، وقد اتصف بالمعرفة بأصول المذهب الإباضي والتقوى والورع، وعمل على مصاهرة الشيخ عيسى بن صالح. للمزيد من التفاصيل انظر: السالمي، تحفة الأعيان بحرية أهل عُمان، ص 340.

الداخل في عام 1920م[1]، وذلك بعد جهود كبيرة بذلها الشيخ عيسى بن صالح الحارثي لتحقيق ذلك[2].

ويعد انتخاب محمد بن عبدالله الخليلي تحولا مهما في موقف الإمامة التي بدت تتجه نحو قبول مبدأ المفاوضات، مع السلطان التي كان يرفضها الإمام سالم الخروصي في السابق[3]، مما جعل بريطانيا تشعر بالارتياح وتطلب من وكيلها السياسي وينجيت (Wingate) استغلال الظروف لتجديد الوساطة بين السلطان والإمامة[4].

وإزاء هذا تجددت المفاوضات بين السلطنة والإمامة، فبعد انتخاب الخليلي إماما، قام الشيخ عيسى بن صالح بكتابة خطاب إلى الوكيل السياسي البريطاني وينجيت (Wingate) موضحا له فيه أنه بعد مشاورة العلماء في مدينة الرستاق، وأخذ الموافقة من الإمام تقرر إرجاع المزارع «البساتين» إلى حكومة السلطان تيمور، وتوقع الشيخ عيسى في المقابل تقليل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى الداخل[5].

وفي شهر أغسطس 1920م، وصل خطاب من الشيخ عيسى إلى الوكيل البريطاني في مسقط وينجيت (Wingate) يخبره فيه بأنه تم إعادة المزارع

(1) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرا ومصيرا، ص 471.

(2) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308– 1339هـ/ 1891-1920م، ص 159.

(3) Clements, FA, Oman The Reborn Land, Longman, London, ND, P. 50.

(4) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 104.

(5) الحارثي، الوثيقة رقم (145)، برقية من الوكيل السياسي بمسقط إلى وينغايت (Wingate)، وزارة الخارجية، سيملا، 31 أغسطس 1920م، مجلد 2، ص 192.

«البساتين» إلى أصحابها، وأنهم على استعداد للمفاوضات في مدينة السيب[1].

لكن على الرغم من ذلك، فقد تجاهل وينجيت (Wingate) دعوة الشيخ عيسى، وذلك بناء على تعليمات من حكومة الهند البريطانية حتى يقوي موقفه التفاوضي، فكتب إلى الشيخ عيسى يبلغه بأنه ذاهب في مهمة للهند عدة شهور وبعد عودته سوف ينظر في الأمر، لكن وينجيت (Wingate) في واقع الأمر كان يريد مقابلة السلطان تيمور لاطلاعه على ما ورد في خطاب الشيخ عيسى[2].

لقد انتهزت بريطانيا الفرصة واستخدمت دبلوماسية الباب الموارب في التعامل مع الأمر الواقع، ففي الهند قام الوكيل السياسي البريطاني وينجيت (Wingate) بمقابلة السلطان تيمور الذي فوضه تفويضا كاملا بالقيام بالمفاوضات مع زعماء الإمامة. وعلى ذلك فبعد رجوع وينجيت (Wingate) من الهند كتب إلى الشيخ عيسى يطلب مقابلته، مما جعل الشيخ عيسى يتجه إلى السيب التي وصلها بمرافقة موكب تكون من عشرين شيخا، وثلاثمائة من الأفراد الراكبين على الإبل، وفي المقابل توجه وينجيت (Wingate) إلى السيب بمرافقة خمسين جنديًّا بالإضافة إلى المترجم[3].

وفي يوم 24 سبتمبر 1920م، تم عقد أول اجتماع بين الوكيل السياسي

(1) R/15/6/204, Telegram from political, Muscat, to Wingate, Simla. 31/8/1920, in R. O. , Vol. 3, p. 182 .

(2) R/15/6/52, From Air Force Mess, Ambala, to Deputy Foreign Secretary,8/9/1920, in R. O. , Vol. 3, P. 189 – 192 .

(3) R/15/6/246, report on negotiation between British Government and Tribes of interior Oman, from R. E. L. Wingate, Political Agent, Muscat, to the Deputy Political Resident, Bushire,14/10/1920, in R. O. , Vol. 3, P. 204 -205 .

البريطاني وينجيت (Wingate)، والشيخ عيسى، وخلال الاجتماع بين الوكيل للشيخ عيسى ضرورة وجود تفويض من الإمام محمد بن عبدالله الخليلي للدخول في المفاوضات، فرد عليه الشيخ عيسى بأنه مفوض تفويضا كاملا، وهذا ما أكده شيوخ القبائل الذين كانوا حاضرين معه في الاجتماع، كما أكد الوكيل أنه في حالة التوصل إلى اتفاق بين السلطنة والإمامة، فإنه يجب على الشيخ عيسى والشيوخ الحاضرين معه في الاجتماع التوقيع على الاتفاق، ثم يأخذون هذا الاتفاق إلى الإمام، ويحصلون على توقيعه أيضا[1].

ويبدو أن استفسار الوكيل عن التفويض، يدل على أن الوكيل كانت عنده قناعة تامة بعدم فائدة الدخول في مفاوضات، والإمام الخليلي غير موافق عليها، كما أن طلب الوكيل من الشيوخ الذين حضروا الاجتماع الأول التوقيع على الاتفاقية في حالة التوصل إلى اتفاق كان يهدف من ورائه إلى الحصول على اعتراف صريح منهم بهذه الاتفاقية.

وقد تم استئناف الاجتماع في منتصف نهار يوم 24 سبتمبر 1920م، بعقد اجتماع مطول بين السلطنة والإمامة، حضره من جانب السلطنة الوكيل البريطاني «وينجيت» (Wingate) والمترجم، وحضره من جانب الإمامة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، والشيخ سعيد بن ناصر الكندي، وخلال هذا الاجتماع قام زعماء الإمامة بتقديم اثني عشر مطلبًا[2]، يمكن أن تصنف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا على النحو التالي:

(1) R/15/6/246, report on negotiation between British Government and Tribes of interior Oman, from R. E. L. Wingate, Political Agent, Muscat, to the Deputy Political Resident, Bushire,14/10/1920, in R. O. , Vol. 3, P. 204 -205.

(2) Bailey, R/15/6/246, in R. O. , Vol. 3, P. 204 -205 .

الجدول رقم (6)

مطالب الإمامة من السلطنة في عام 1920م(*)

م	مطالب الإمامة	نوع المطلب
1	الاعتراف باستقلال عُمان (المقصود هنا بعُمان الداخل)	سياسي
2	تخفيض نسبة الضريبة إلى 5٪	اقتصادي
3	تمتع العُمانيين بحرية الحركة والسلامة في منطقة نفوذ السلطان	اجتماعي
4	عدم مساعدة الحكومة البريطانية لأعدائهم (أي السلطان)	سياسي
5	عدم القيام بأي أمر يتعارض مع الدين	ديني
6	عدم مطالبة العُمانيين بحمل جوازات أثناء تنقلهم وسفرهم	سياسي
7	السماح للعُمانيين بشراء (خراطيش الرصاص) الذخيرة	عسكري
8	أن يقدم السلطان للإمامة معونات مالية	اقتصادي
9	توقيع الإمام إلى جانب الوكيل السياسي وليس السلطان على كل الوثائق اللازمة، مثل: الجوازات وغيرها	سياسي
10	منح الشيخ سعيد بن ناصر الكندي حرية المرور وضمان سلامته في منطقة نفوذ السلطان	سياسي
11	عدم السماح لراشد بن عزيز الدخول في منطقة نفوذ الإمامة	سياسي

(*) Bailey, R/15/6/246, in R. O. , Vol. 3, P. 204 -205 .

في مقابل ذلك، تعهد ممثلو الإمامة أمام وينجيت (Wingate) بالآتي:

1. عدم مهاجمة أرض السلطان أو التدخل في شؤون حكومته.
2. السماح بحرية التجارة والسفر عبر عُمان[1].

جاء رد الوكيل البريطاني على مطالب ممثلي الإمام سلبيا إلى حد كبير، إذ اعتبرها مبالغا فيها باستثناء البنود الثاني والثالث والثاني عشر. أما البندان العاشر والحادي عشر فقد أدخلت إلى المطالب بناء على اقتراح من الشيخ سعيد بن ناصر الكندي، وذلك لعدائه الشخصي مع راشد بن عزيز، أما البند الأول فقد أوضح الوكيل بأنه غير معقول، وتم رفضه جملة وتفصيلا، واعتبر البند الخامس ليس ذا فائدة، والبندين السادس والتاسع فيعني في حالة تطبيقها الإعفاء من الإجراءات الرسمية التي يقوم بها كل العالم ويقوم بها البريطانيون أنفسهم، أما البند رقم سبعة فقد عبر الوكيل عن استحالة تطبيقه، وذلك بسبب الاتفاقيات الدولية، كما أن الإذن بالاستيراد لا يمكن تقديمه حتى يتم التأكد من النوايا[2].

ويبدو أن تغاضي الوكيل السياسي عن البندين الثاني والثالث، لأنهما كانا يخدمان بصورة غير مباشرة اقتصاديات الإمامة ويقيلان عثرتها الاقتصادية، وكذا كان يؤكد على وحدة الدولة بصورة غير مباشرة، مستغلا العامل الاقتصادي في تحقيق الروابط بين الساحل والداخل.

أما البند الثاني عشر، فقد رأى أنه لا بد من إعطاء الداخل نوعا من المهابة والمكانة والتأييد، نظرًا لاستنادهم إلى الشريعة الإسلامية في تعاملهم مع رعاياهم،

(1) Bailey, R/15/6/246, in R. O. , Vol. 3, P. 204 -205.

(2) Lbid. , p. 205 .

فأعطى لهم الحق في استرداد الهاربين حتى لا يتحول الساحل إلى ملجأ للفارين من العدالة الإسلامية، والأعراف القبلية التي كانت بالداخل.

في المقابل، وإزاء الجدل الذي شهده الاجتماع هدد وينجيت (Wingate) بترك مقر الاجتماع على الفور[1]، وهو ما جعل زعماء الإمامة بعد جولات من المفاوضات استمرت ثلاثة أيام يتوصلون في نهاية المطاف إلى اتفاقية بين الإمامة والسلطنة عرفت باسم اتفاقية السيب[2]، وبهذا نجحت السلطات البريطانية حليف السلطنة وبدبلوماسية بارعة في اقناع الإمامة بضرورة إيجاد حل للحرب القائمة مع السلطنة، وقد تمثل ذلك الحل في توقيع اتفاقية السيب في عام 1920م.

اتفاقية السيب

في 25 سبتمبر 1920م، جاء الوفد المفاوض بزعامة الشيخ عيسى بن صالح ومعه مجموعة من شيوخ القبائل لكتابة شروط الاتفاقية[3] التي ظهرت فيها نقطة صعبة، هي إصرار الشيخ عيسى على أن يكون السلم هو الأساس بين السلطان من جهة والإمام من جهة أخرى، إلا أن الوكيل وينجيت (Wingate) رفض ذلك للسببين التاليين:

- أن ذلك يعتبر اعترافًا صريحًا من قبل الحكومة البريطانية بحاكم آخر، وهو لا يتماشى مع الأهداف البريطانية.

(1) الحارثي، الوثيقة رقم (153)، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، مجلد 2، ص 222.

(2) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913- 1975م، ص 102.

(3) R/15/6/264, Report on negotiation between British Government and Tribes of interior Oman, from R. E. L. Wingate, Political Agent, Muscat, to the Deputy Political Resident, Bushire, 4/10/1920, in R. O. Vol. 3, P. 205 – 206 .

- إن السلطان تيمور سوف يرفض ذلك ولن يلتزم به[1].

وللتغلب على هذا بذل الوكيل السياسي البريطاني جهودًا متواصلة، وذلك بتقديمه العديد من الحجج للشيخ عيسى، ومن ضمن هذه الحجج وجود الملايين من المسلمين الذين ليس الإمام هو إمامهم، وأن هذا الأمر سياسي وليس دينيا، لكن على الرغم من ذلك فإن الشيخ عيسى رفض كافة المبررات التي قدمت له. إلا أنه وفي نهاية المطاف تمكن وينجيت (Wingate) ببراعة دبلوماسية من التغلب على رفض الشيخ عيسى، فقد ساق له قصة أهل مكة وكيف أنهم في صلح الحديبية رفضوا توقيع النبي عليه الصلاة والسلام برسول الله؛ وذلك لأنهم غير مؤمنين به، مما جعله يوقع باسمه محمد بن عبدالله[2].

ويبدو أن وينجيت (Wingate) قد نجح في مخاطبة أنصار الإمامة، بما يتفق مع رؤيتهم ومعتقداتهم السياسية والفكرية.

وفي 28 سبتمبر 1920م، تم التوقيع على اتفاقية السيب[3] التي نصت ديباجتها على التالي: «هذا هو الصلح المتفق عليه بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل، والشيخ عيسى بن صالح الحارثي، نيابة عن العُمانيين الذين يمضون بأسمائهم هنا بواسطة المستر ونجيت باليوز قنصل الدولة البريطانية العظمى بمسقط، الذي هو مفوض من دولته في هذا الخصوص وأن يكون وسيطا بينهم»[4].

---

(1) R/15/6/264, Report on negotiation between British Government and Tribes of interior Oman, from R. E. L. Wingate, Political Agent, Muscat, to the Deputy Political Resident, Bushire, 4/10/1920, in R. O. Vol. 3, P. 205 – 206.

(2) Bailey R/15/6/264, in R. O. Vol. 3, P. 205 – 206 .

(3) مقيبل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913 – 1976م، ص 50.

(4) السالمي، نهضة الإمامة بحرية أهل عُمان، ص 346.

هذا، وقد تضمنت الاتفاقية ثمانية شروط، أربعة منها تخص السلطان، وأربعة منها تخص الإمامة، ويمكن أن نقسمها على النحو التالي طبقا لما يمكن أن تدرج تحته:

1. الشروط التي تخص السلطان:

أولا، في الجانب الاقتصادي:

- تخفيض الضريبة على كل السلع الواردة من الداخل إلى المدن الساحلية إلى 5٪.

ثانيا، في الجانب الاجتماعي:

1. ضمان أمن وحرية وسلامة العُمانيين في دخول المدن الساحلية.
2. إلغاء الحظر المفروض على حرية دخول العُمانيين (سكان الداخل) إلى كل من مسقط ومطرح.

ثالثا، في الجانب الأمني:

- إعادة الهاربين من العدالة وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية[1].

ويرى البعض أن الشرط الأول من الشروط الخاصة بالسلطان، وهو ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، كان الهدف الرئيسي من توقيع اتفاقية السيب، إذ نجح رجال الإمامة من خلاله في التخلص من تعسف رجال الجمارك التابعين للسلطنة في الموانئ التي كانت المنفذ الوحيد لتصدير تمورهم[2].

(1) R/15/6/264, Copy of the veraion of the Agerement of Sib signed by go ham bin Ahmed on behalf of the sultan of Muscat and Oman, 28/9/1920, in R. O. , Vol. 3, p. 210-211 .

(2) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913- 1975م، ص .103.

أما الشروط الأربعة الخاصة بالإمامة فهى تقوم على عدة محاور يمكن إدراجها كالآتي:

أولا، في الجانب الأمني:

1. الدخول في سلام مع السلطان وعدم مهاجمة الساحل وعدم التدخل في شؤون حكومة السلطان.
2. إعادة الهاربين من عدالة السلطان وعدم حمايتهم.

ثانيا، في الجانب الاجتماعي:

- السماح بحرية التجارة والسفر في عُمان وضمان سلامة المسافرين.

ثالثا، في الجانب الاقتصادي:

- قبول الاستماع إلى دعاوى التجار وغيرهم ضد الإمامة وفق أحكام الشريعة الإسلامية[1].

بعد الانتهاء من توقيع الاتفاقية، قام الوكيل البريطاني السياسي وينجيت (Wingate) بالتعليق عليها وذلك بقوله: «سواء كان السلم سيدوم أم لا، فإنه ينبغي أن يستمر حتى لفترة من الوقت»، معللا قوله بأن الطرفين متعبان، وأن لكل منهما الرغبة في التداخل الطبيعي والقيام بالتبادل التجاري، كما أنهم حصلوا على كل ما يريدونه[2] ، وهكذا فإن اتفاقية السيب جعلت أهل عُمان يقرون بازدواجية السلطة في مجتمعهم[3].

(1) Bailey R/15/6/264, in R. O. , Vol. 3, p. 210-211 .

(2) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، ص 106.

(3) Skeet, Ian. Oman Before 1970 "The end of AnEra", London, Feber, 1984, p.116 .

ومن هنا نجد أن الاتفاقية على هذا الشكل كان لها إيجابياتها وسلبياتها بالنسبة للطرفين.

فالنسبة للسلطنة نجد أن إيجابياتها تركزت في الآتي:

أولا: أراحت السلطان تيمور من مسؤولية نفقات حكم سكان الداخل.

ثانيا: لم يخسر السلطان تيمور أي عائدات، بل استفاد وحصل على نسبة بلغت 5٪ على السلع القادمة من الداخل إلى المناطق الساحلية.

ثالثا: أن عملية السلام أدت إلى تدعيم وتقوية حكم السلطان تيمور.

ثانيا، بالنسبة للإمامة:

أولا: جعلت أنصار الإمامة يديرون شؤونهم الداخلية دون تدخل من حكومة السلطنة.

ثانيا: أعطت الإمام محمد بن عبدالله الخليلي، وزعماء الإمامة الثقة والقناعة بأنهم قد نالوا استقلالهم.

أما بالنسبة للسلبيات لكلا الجانبين (السلطنة والإمامة) فهي على النحو التالي:

- جعلت عُمان مجزئة ومقسمة إلى شطرين هما:

أ- الساحل: خاضع لحكومة السلطان تيمور بن فيصل.

ب- الداخل: خاضع لحكومة الإمام محمد بن عبدالله الخليلي.

إلا أن هذا كان أشبه باعتراف السلطنة بالحكم الذاتي للداخل، مما يعطي الإمامة في نظر السلطنة القدرة على الحركة بما يتفق مع بنود هذا الاتفاق.

ويبدو مما سبق، أن اتفاقية السيب أقرت حالة من الاستقرار، وهو ما كانت تتطلع إليه بريطانيا خاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما وضح أن الجانب الاقتصادي لعب دورا مهما في تحريك الأمور، وأن الحاجة إلى التكامل

بين الداخل والساحل لعبت دورا مهما في الدفع بالطرفين إلى تقبل الأمر الواقع، بصرف النظر عن الجوانب الأخرى التي يمكن أن تثار عن طبيعة العلاقة بين الجانبين.

لقد أفرزت اتفاقية السيب العديد من النتائج، مما جعلها وثيقة ذات أهمية تاريخية في تاريخ عُمان، على الرغم من الجدل الذي أثارته على المستوى الدولي بين المؤرخين الذين قاموا بتحليل اتفاقية السيب بعد توقيعها بين الإمامة والسلطنة في عام 1920م.

نتائج اتفاقية السيب

1. اعترفت الاتفاقية بوجود كيان مستقل للإمامة في الداخل له أنظمته السياسية والاقتصادية الخاصة به، وذلك من خلال تعهد السلطان بعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.
2. تعهد الإمام محمد الخليلي باحترام استقلال مسقط، وامتناعه بعدم الهجوم عليها والتدخل في شؤونها الداخلية[1].
3. منحت زعماء القبائل العُمانية الذين قاموا بتوقيعها حكمًا ذاتيًّا.
4. أقرت بعدم التدخل في شؤون شيوخ القبائل العُمانية من جانب السلطان في مسقط مقابل محافظتهم على السلام.
5. جعلت السلطان، والإمام مراعين لنصوص هذه الاتفاقية مما أدى إلى:

   أ- الحد من القتال بين السلطنة والإمامة.

(1) الداود، محمود علي. محاضرات عن التطور السياسي لقضية عُمان. القاهرة – مصر، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1964م، ص 44.

ب- ظهور علاقة هادئة نسبيا بين السلطنة والإمامة[1].

6. صارت عُمان هادئة ومستقرة.
7. اتساع نطاق التجارة[2].
8. وضعت نهاية للصراع المرير الذي كان قائما بين السلطنة والإمامة.
9. مثلت بداية لعهد جديد مستقر لسلطنة مسقط التي كانت تتعرض دائما لتهديدات وغزوات العُمانيين من الداخل[3]، وذلك عندما كفلت لها الهدوء والاستقرار مدة طويلة[4].
10. أعادت السلم والاستقرار في العلاقات بين الداخل والساحل[5].

إلا أنه رغما عن هذا فإن الاتفاقية أثارت جدلا واسعا على الرغم من أنها أشاعت الاستقرار في الساحل والداخل من عُمان، إلا أنها أُخذ عليها:

أولا: عدم دقة تحديد طبيعة حقوق السيادة الخاصة بالسلطان في داخل عُمان.

ثانيا: عدم وضوح استقلال الإمامة عن السلطنة.

ثالثا: لم يرد فيها نص صريح يحدد حق الإمام في إقامة علاقات خارجية مع الدول الأجنبية.

---

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891 – 1920م، ص 178.

(2) شركة الزيت العربية الأمريكية. عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي. القاهرة – مصر، مطبعة مصر، 1952م، ص 98.

(3) قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914 – 1945م، ص 417.

(4) العقاد، صلاح. التيارات السياسية في الخليج العربي. القاهرة – مصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1983م، ص 229.

(5) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 106.

رابعا: افتقارها إلى تحديد بعض بنود الاتفاقية[1].

خامسا: الغموض في الأطراف الحقيقيين الذين قاموا بتوقيع الاتفاقية.

سادسا: التعمد في عدم نشر نص الاتفاقية في حينها، ومن المرجح أن هذا كان بسبب عدم إيداع مثل هذه الاتفاقيات لدى المنظمات الدولية[2].

سابعا: عدم التطرق إلى أحقية كل من السلطنة، والإمامة في إقامة علاقات خارجية مع الدول الأجنبية الأخرى[3].

من هنا، فإن اتفاقية السيب جاءت بكثير من الردود من قبل المراقبين على المستويين العربي والدولي، فسمح ذلك لتعدد الآراء والتفسيرات حولها، وقد ساعد في ذلك اختفاء النص الرسمي لهذه الاتفاقية الذي تعمدت الحكومة البريطانية والسلطان على عدم نشره[4]، كما أن الإمامة عجزت عن إظهار النص، معللة ذلك بفقدها له في إحدى الغارات التي تعرضت لها من قبل حكومة السلطنة[5]، على الرغم من تأكيد زعماء الإمامة أنهم قاموا بتوقيع هذه الاتفاقية، باعتبارهم ممثلين عن الإمام محمد الخليلي الذي قام بنفسه بالتصديق عليها في 28 سبتمبر 1920م، بالإضافة إلى توقيع خمسة عشر شيخا من شيوخ القبائل التي أيدت الإمام[6].

(1) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 471.

(2) العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص 230.

(3) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، ص 116.

(4) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913– 1913م، ص 118.

(5) قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914 – 1945م، ص 418.

(6) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891–1920م، ص 165.

والواقع أن الاختلاف حول اتفاقية السيب لم يقتصر على طرفي النزاع، وهما السلطنة والإمامة، بل تعدى ذلك ليصل إلى الكثير من الكتاب والرحالة والموظفين، الذين قدموا الكثير من التعليقات والاستشهادات[1]، وفيما يلي استعراض لبعض من هذه التعليقات:

فقد ذكر الرحالة البريطاني ولفرد ثيسجر (Wilfred Thesiger) الذي تجول في عُمان، بأن «اتفاقية السيب» معاهدة تم توقيعها بين السلطان والإمامة، وفيها وافق السلطان على عدم التدخل في شؤون الإمامة الداخلية[2].

أما الضابط البريطاني اكليز (Eccles) الذي عمل في قيادة قوات السلطان في بيت الفلج[*]، إنه في سنة 1920م، تم توقيع معاهدة في مسقط بواسطة الوكيل البريطاني وينجيت (Wingate)، وهذه المعاهدة تعتبر اعتراف ضمني باستقلال الإمامة[3].

وفي رواية القنصل الفرنسي فادالا (Vadala)، الذي ذهب إلى مسقط في عام 1920م لتصفية مقر القنصلية الفرنسية تعليق على اتفاقية السيب بالآتي: «كانت الحرب قد ظلت ناشبة سبعة أعوام بين سلطان مسقط، وزعماء عُمان ولم تنته إلا في 25 سبتمبر 1920م يوم وقعت وثيقة الصلح في السيب بين السلطان تيمور وعيسى بن صالح الذي كان يمثل جميع القبائل المحاربة، وبفضل هذا الصلح

(1) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913 – 1939م، ص 119.

(2) Thesiger, Wilfred. Arabian Sands, New York, 1959, p 255 .

(*) بيت الفلج: أحد الوديان التي تقع في منطقة مسقط في الغرب من مطرح. لمزيد من التفاصيل انظر: لوريمر، دليل الخليج. القسم الجغرافي، ج4، ص 2027.

(3) رضا، عادل. عُمان والخليج العربي «قضايا ومناقشات». القاهرة – مصر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1969م، ص 163.

الذي كان ينتظر أن يعقبه ميثاق سري يحظر كل طلب للتدخل الأجنبي، وصارت عُمان اليوم هادئة وغدا في وسع التجارة أن يتسع نطاقها»[1].

أما تعليق المؤرخ الأمريكي جيران لاندن على الاتفاقية فقد قال: «إن معاهدة السيب اتفاقية يحيط بها الغموض من نواح عديدة، فهذه المعاهدة على سبيل المثال لا تحدد بشكل دقيق طبيعة حقوق السيادة الخاصة بالسلطان، كما أن استقلال الإمامة عن السلطنة غير واضح تماما في المعاهدة، ومجمل القول أن كلا الطرفين المتعاقدين يعترف فيما يبدو بالاستقلال الذاتي للطرف الآخر ضمن حدود كل دولة منها، وإن كانا قد تحاشيا النص بشكل صريح ومحدد على موضوع السيادة»[2].

إن هذا التعليق ربما كان الأصوب، لأن ما اتبعته بريطانيا في تعاملها مع الطرفين كان يقوم على مبدأ لا غالب ولا مغلوب جاعلة من نفسها الحكم بين أبناء البلد الواحد.

أما رؤية برترام توماس (Bertram Tomas)، والذي عمل وزيرا ومستشارا ماليا عند السلطان تيمور في الفترة من (1925– 1930م)، فقد علق على الاتفاقية قائلا: «أمكن التوصل إلى تسوية تقوم على الحالة الراهنة، وبمقتضاها ظل السلطان سلطانا من الوجهة القانونية على مسقط وعُمان، ونصت التسوية على أن

(1) قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1914– 1945م، ص 420.
(2) لاندن، عُمان منذ 1865 مسيرا ومصيرا، ص 471.

تكون لقبائل الداخل حكومة من بينهم تعتمد على أساس الأمر الواقع لتدبير شؤونهم المحلية البحتة[1].

وبالنظر إلى مجمل التعليقات المتباينة، فإنه يمكن الخروج منها بأن التعليقات السابقة تنصب على إغفال اتفاقية السيب لطبيعة العلاقة بين الساحل والداخل، ذلك أنه لم يتم ذكر نوع السيادة هل هي تبعية أم انفصالية بين السلطنة والإمامة[2].

على أي حال، فإن بنود اتفاقية السيب تمت صياغتها بغموض وبشكل متعمد من قبل الوكيل السياسي البريطاني وينجيت (Wingate)، وهذا ربما يكون مقصودا من الجانب البريطاني، انطلاقا من مبدأ ترك الباب مواربا، والذي نجح من خلاله في تضليل أنصار الإمامة في هذه الاتفاقية، والتي اعتبرت فيما بعد ورطة قانونية وقع في فخها زعماء الإمامة[3]، وليس ذلك بشيء غريب على الوكيل وينجيت (Wingate) المتمرس في السياسة الاستعمارية، والتي كانت دولته بريطانيا تتبعها لإخضاع الدول المسيطرة عليها، وذلك عن طريق استخدام أسلوب سياسي ودبلوماسي في صيغة بنود اتفاقية السيب، التي استطاع فيها أن

(1) Thomas, Bertram. Arabic Rule Under The Albu Said Dynasty Oman 1741–1937, London , 1938, p. 25 .

(2) لاندن، منذ 1865 مسيرا ومصيرا، ص 471.

(3) Skeet, Oman Before 1970 "The end of AnEra", p. 99

يقنع ممثلي الإمامة بعدم ذكر الإمام على الرغم من المكانة التي كان يتمتع بها بين القبائل العُمانية من الناحيتين الدينية والسياسية[1].

ومهما تعددت الآراء في اتفاقية السيب، فيبدو أنها قد عملت على إنهاء الصراع بين السلطنة والإمامة بدءًا من عام 1920م والمحافظة على الوجود الشكلي للسلطنة، مع إعطاء الإمامة الفرصة لممارسة دورها في مناطق نفوذها، وإعطائها نوعا من الحكم الذاتي محققة لطموحاتها الهيبة، وجعلت السلطان غير قادر على ممارسة أي سلطة في الداخل خلال الحقبة التي أعقبت توقيع اتفاقية السيب، إذ إن السلطة كانت بيد الإمام وهو ما يتفق مع طبيعة الأحداث.

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913–1932م، ص110– 111.

الفصل الثالث

انعكاسات الصراع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في عُمان (1913- 1932م)

شكلت الحرب الأهلية التي قامت بين الإمامة والسلطنة في عام 1913م، منعطفا هاما في مسيرة الاقتصاد العُماني، إذ كانت هذه الحرب إيذانا ببداية عصر الضعف والتراجع الاقتصادي، بحيث دخل الاقتصاد العُماني في مرحلة جمود طويلة في القرن العشرين استمرت قرابة ستة عقود.

أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية

شهدت عُمان فيما بين سنة 1913م و1932م، أوضاعًا اقتصادية متردية في جميع مقاطعاتها الساحلية والداخلية، لا سيما مع تولي السلطان تيمور بن فيصل حكم البلاد في عام 1913م، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أولها: الأسباب الاقتصادية، وتتلخص في قلة خبرة السلطان تيمور في الشؤون المالية، وكذا تدهور الحركة التجارية بسبب حظر تجارة الأسلحة في عام 1912م، وتوقف حركة النقل في عُمان، بالإضافة إلى تدهور ميناء مسقط كسوق لتجارة العالم بسبب منافسة الموانئ الأخرى الموجودة في منطقة الخليج العربي، والتي من أبرزها ميناء دبي، كذلك لعبت الديون المتراكمة على السلطنة لحكومة الهند البريطانية والتجار الهنود في مسقط الذين وصلت مستحقاتهم إلى 750 ألف روبية، بالإضافة إلى

الفوائد التي فرضت على هذه الديون وهي 40٪، دورا هاما في تردي الأوضاع الاقتصادية في عُمان في تلك الحقبة، بالإضافة إلى نقص السلع التموينية في منطقة الخليج العربي، ومن ضمنها عُمان[1].

كما لعب تدهور قيمة العملات الفضية المتداولة في عُمان، مثل: الريال النمساوي (ريال ماريا تيريزا) دورا في هذا[2]، وجاء تولي التجار الهنود البانيان[*]، والخوجا[*]، التجارة الداخلية والخارجية في عُمان سببا في ازدياد اضطراب الأوضاع الاقتصادية، بسبب سيطرة هؤلاء على الاقتصاد العُماني من خلال أمتلاكهم للسفن التي تحمل السلع التجارية في الخليج والمحيط الهندي[3].

وإذا تركنا الأسباب الاقتصادية، وانتقلنا إلى الأسباب السياسية فإننا يمكن أن نوجزها بالحرب الأهلية الداخلية التي شهدتها عُمان فيما بين عامي(1913–1920م)، وقيام الحرب العالمية الأولى (1914– 1918م)[4]، وما ترتب عليه من

(1) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 466 –467.

(2) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية (1913– 1932م)، ص121.

(*) البانيان: اسم لإحدى الطبقات التجارية التي ظهرت في الهند، وقد اقترن تاريخها بالاتجار مع الخارج، وديانتهم الرئيسية البوذية. لمزيد من التفاصيل انظر: لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 155.

(*) الخوجا: يتبعون آغا خان ويعدون من الفرق الإسلامية، سميت بذلك نسبة لإسماعيل بن جعفر الصادق. لمزيد من التفاصيل انظر: الزدجالي، هدى عبدالرحمن جمعة. 2008 – 2009م. جوادر تحت السيادة العُمانية (1913– 1958م)، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

(3) أبو العلا، محمود. جغرافية إقليم عُمان سلطنة عُمان ودولة الإمارات. الكويت – الكويت، مكتبة الفلاح، ط 1، 1408هـ – 1998م، ص 204.

(4) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 466.

نتائج، بالإضافة إلى اضطراب الأمن وتجدد الاضطرابات القبلية بعُمان[1].

يضاف إلى هذا، تدخل البريطانيون في الشؤون الداخلية لعُمان، مما كان له أثره على ازدياد الصراع بين الجانبين الذي أثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد العُماني، وجاءت المعاهدات البريطانية المجحفة التي تم توقيعها في العهود السابقة مع السلطة، ومن أبرزها معاهدة 1891م(*) تأكيدا للدور البريطاني الذي كان يسعى لتأكيد دعائم الإمبراطورية على حساب الشعب العُماني، وكان سوء الإدارة والافتقاد إلى التنظيم والتخطيط الإداري بلا شك عاملا مهما في حالة الفوضى والانقسام[2]، خاصة مع عدم الفصل بين ميزانية الدولة وميزانية السلطة الحاكمة،

(1) مقيبل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913 – 1976م، ص 62.

(*) معاهدة 1891م: وقعتها بريطانيا مع السلطان فيصل بن تركي، وقد حلت محل معاهدة 1839م، ونصت على توفير أفضل معاملة تجارية، للبريطانيين في مسقط، وتحديد امتيازات القناصل، وحرية التجارة بين المناطق التابعة للبلدين (عُمان وبريطانيا)، وحظر الاحتكارات، والسماح للرعايا البريطانيين بشراء الأراضي والمنازل، وعدم زيادة الرسوم الجمركية على الرعايا البريطانيين، بما في ذلك التجار الهنود، عن 5٪، والقبض على الهاربين من الخدمة العسكرية من الرعايا البريطانيين، ويحق للقنصل البريطاني الفصل في النزاعات التي تحدث بين الرعايا البريطانيين والتصرف فيما يتعلق بالبريطانيين المفلسين أو المتوفين، وأن يساعد أي طرف منهما الطرف الآخر في جمع الديون وضمان حرية العبادة. لمزيد من التفاصيل انظر: ار، بدول. الاتفاقيات الدولية مع سلطنة عُمان – مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط2، حصاد ندوة الدراسات العُمانية، نوفمبر 1980، مج 8، ص 221.

(2) العتيقي، ناصر بن سعيد بن مبارك. 2007. الأوضاع السياسية العُمانية (1932–1954)، أطروحة ماجستير، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ص21–22.

فنتج عن ذلك الإسراف والبذخ من قبل السلطة الحاكمة التي لم تراع قواعد الحكم والإدارة[1].

نتج عن هذه الأسباب مجتمعة، أن تأثرت الأوضاع الاقتصادية في داخل عُمان وساحلها، ففي الداخل أصبحت الموارد الاقتصادية لا تكفي لعدة أسباب، أولها: انقطاع الاتصال بين الموانئ الساحلية والمناطق الداخلية التي فرض عليها حصار اقتصادي من قبل السلطة الحاكمة في مسقط، وثانيها: ارتفاع الأسعار، فترتب على ذلك إن أصبح النقد في المناطق الداخلية نادرا، وقد أدى هذا إلى قيام الإمامة بمصادرة أملاك المؤيدين للسلطان تيمور بن فيصل في المناطق الداخلية من عُمان[2].

أما الساحل الخاضع لسيطرة السلطان، فقد أخذت الأوضاع تتدهور فيه بشكل مستمر، بسبب ظروف الصراع مع الإمامة، مما أدى إلى انتشار الفوضى التي أخذت تضرب البلاد خاصة مع عدم وجود ميزانية واضحة للدولة، والافتقار إلى التخطيط والتنظيم السليم واتباع أسلوب الارتجال في إصدار القرارات المختلفة[3].

(1) ولكنسون، جون سي. الإمامة في عُمان. تر: الفاتح حاج التوم وطه أحمد طه. وزارة شؤون الرئاسة، مركز الوثائق والبحوث، ص 357.

(2) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913–1939 م، ص 128.

(3) العتيقي، الأوضاع السياسية العُمانية (1932–1954 م)، ص 22.

آثار الصراع على الأنشطة الاقتصادية

إزاء هذه الظروف الاقتصادية الخانقة التي عانت منها كل من الإمامة والسلطنة، بسبب صراعهما المستمر تأثرت الأنشطة الاقتصادية في عُمان بصورة كبيرة[1]، وإذا أردنا ترتيب هذه الأنشطة طبقا لأهميتها للسكان في عُمان فنجد أنها تتمثل في:

1. الزراعة

نجد أن الزراعة على الدوام، كانت من أهم المهن التي مارسها العُمانيون، وذلك لما للزراعة من دور كبير في رفد المجتمع بما يحتاج إليه من المحاصيل الزراعية، والمواد الأولية اللازمة للعديد من الصناعات الهامة، وتوفير الأمن الغذائي[2]. مع ذلك فإن الاضطرابات السياسية التي عانتها عُمان والمتمثلة في الصراع بين الإمامة والسلطنة، قد أثرت بشكل سلبي على القطاع الزراعي وعمليات الإنتاج، وذلك من خلال قيام السلطان تيمور برفع نسبة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الزراعية الرئيسية الموجودة في المناطق الداخلية من عُمان، والتي يتم تصديرها إلى موانئ المناطق الساحلية إلى 50٪[3].

ولم يكتف السلطان تيمور بن فيصل بهذا الإجراء، بل قام وبتوجيه من السلطات البريطانية بتشديد الحصار الاقتصادي على بعض المنتجات الزراعية

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 –1975 م، ص 54.
(2) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862–1913 م)، ص 214.
(3) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913– 1939م، ص 112.

الرئيسية القادمة من المناطق التابعة للإمامة، وذلك من أجل دفع زعماء الإمامة إلى الدخول في مفاوضات معه[1].

ومن أبرز المنتجات الزراعية التي كانت الإمامة تصدرها إلى المناطق الساحلية، والتي فُرضت عليها رسومٌ جمركية من قبل حكومة السلطنة نذكر:

أ. الرمان:

يعتبر من الفواكه التي تزرع في مناطق معينة من عُمان، أشهرها الجبل الأخضر الواقع في المنطقة الداخلية، وقد اعتمدت الإمامة على هذا المنتج الزراعي بشكل كبير، إذ إنه كان إحدى الركائز الاقتصادية للإمامة والتي كانت تقوم بتصديره إلى المقاطعات الساحلية[2].

وفي شهر أغسطس 1915م، قرر السلطان تيمور بن فيصل وضع خطة تهدف إلى رفع الرسوم الجمركية على منتوج الرمان المشحون من المقاطعات الداخلية إلى الساحل، للضغط على أتباع الإمامة للدخول في مفاوضات معه، والحقيقة إن هذه الخطة قد قررتها السلطات البريطانية، وذلك عندما فشلت المفاوضات مع وفد الإمام سالم الخروصي المكون من الشيخ عيسى بن صالح، وقاضي الإمام الشيخ سعيد بن ناصر في اجتماع السيب الأول، وهو العامل الذي جعل السلطات البريطانية تقرر إخضاع أراضي الإمامة لحصار اقتصادي من أجل كسب الوقت لتحقيق صلح بين الإمامة والسلطنة، وقد ساعد بريطانيا على فرض هذه السياسة الاقتصادية معرفتها الجيدة بالوضع الاقتصادي والظروف المعيشية المنتشرة بين

(1) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913 – 1939م، ص 112.

(2) العبري، عُمان في سؤال وجواب، ص 355.

السكان في المناطق التابعة للإمامة[1]، من هنا وبناء على أوامر المقيم البريطاني في مسقط «بن» (Benn)، نجد أن السلطان تيمور بن فيصل يقرر رفع الرسوم الجمركية على محصول الرمان من 5٪ إلى 50٪[2].

ب. التمور

تنتشر زراعته في الساحل والداخل ما عدا المنطقة الجنوبية، ويعود ذلك إلى كثرة الأمطار التي تسقط على هذه المنطقة في فصلي الصيف والخريف، وتكثر زراعته أكثر ما تكثر في مناطق الداخلية والباطنة والظاهرة والشرقية[3].

لهذا فقد عمل السلطان تيمور بن فيصل على الإعلان عن خطة تهدف لرفع الرسوم الجمركية على التمور القادمة من المناطق التابعة للإمامة من 5٪ إلى 25٪[4]، وذلك بناء على نصيحة من الوكيل السياسي البريطاني ونجيت (Wingate) الذي علق على ذلك قائلا: «إذا أمكن جعل تصدير تمورهم (يعني تمور الإمامة) أمرا مستحيلا، أو في الأقل باهظا جدا دون أن يستطيعوا الرد، عندئذ يكونون على استعداد للاجتماع والبحث في الشروط لإيجاد تسوية مناسبة»[5].

(1) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970)، ص 285–286.

(2) الحسيني، سليمان بن سالم بن ناصر. الحملات التنصيرية الى عُمان والعلاقة المعاصرة بين النصرانية والإسلام. لندن – بريطانيا، دار الحكمة، ط1، 2006م، ص 352.

(3) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862– 1913م)، ص 226.

(4) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970)، ص 285.

(5) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية (1913– 1939م)، ص 112.

ويبدو مما سبق أن بريطانيا والسلطان، قد أرادا ممارسة نوع من الضغط الاقتصادي على الإمامة، لإجبارها على الخضوع للشروط التي وضعها السلطان لإحكام سيطرته على البلاد.

لقد استمرت هذه الرسوم الجمركية على محصول التمر إلى أن تم توقيع اتفاقية السيب في 25 سبتمبر 1920م، التي حددت نسبة الضريبة المفروضة على كل السلع الواردة إلى المدن الساحلية بـ 5٪[1].

وفي شهر أكتوبر 1922م، قام الشيخ عيسى بن صالح الحارثي بإرسال رسالة إلى الميجر راي (Rae)، يشتكي فيها زيادة الجمارك المفروضة على البسر(*)، إلا أن الوكيل السياسي البريطاني عمل على التوضيح، بأن هذه الزيادة المفروضة على هذا النوع لا تخالف النسبة المفروضة في اتفاقية السيب، معتبرا أن هذا النوع من التمور يعد من أغلى الأنواع في عُمان[2].

---

(1) الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308–1339 هـ/ 1891–1920 م، ص 162–163.

(*) البسر: عبارة عن بلح يؤخذ من أنواع خاصة من النخيل عندما ينضج ويتلون إلى الحمرة أو الصفرة، ويبدو عليه الطول، وتحصر أنواعه في ثلاثة، هي: أبو لارنجة، والمبسلي، والمدلوكي، يوضع في قدور كبيرة للطبخ، ثم يخفف، وينقى من الشوائب، ويجهز للتصدير. لمزيد من التفاصيل انظر: ديوان البلاط السلطاني، علم بساتين الفاكهة «نخلة التمر». مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ج2، 1990م، ص 440. وانظر أيضا: الحارثي، سالم بن حمود بن سليمان. النخلة. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1990م، ص 73. وانظر أيضا: المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862–1913م)، ص 238.

(2) الحارثي، رسالة الوكيل السياسي الميجر راي (Rae) للشيخ عيسى بن صالح حول الضرائب على البسور، 28 أكتوبر 1922م، مجلد 2، ص 657.

وفي أواخر عام 1923م، بدأت العلاقة بين الإمامة والسلطنة تعود للتوتر من جديد، وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها البلاد في ذلك الوقت، والتي أدت إلى زيادة الجمارك على بعض السلع الواردة من المناطق التابعة للإمامة، إذ إن النسبة رفعت أكثر من النسب المتفق عليها وهي 5٪ بحسب اتفاقية السيب[1].

وقد ترتب على فرض الرسوم الجمركية على محصولي التمر والرمان القادمين من داخل عُمان إلى المقاطعات الساحلية. العديد من النتائج يمكن تقسيمها طبقا لما يمكن أن تندرج تحته إلى:

- نتائج اقتصادية:

أولا: الإضرار بتجارة عُمان الداخل.

ثانيا: ندرة النقد.

ثالثا: ارتفاع الأسعار.

رابعا: مصادرة أملاك المؤيدين لأسرة البوسعيد في الداخل.

- نتائج سياسية:
  - شعور سلبي عند سكان الداخل تجاه زعماء الإمامة.
- نتائج اجتماعية:
  - الخسائر البشرية في أرواح سكان الداخل من عُمان، بسبب الحرب الأهلية التي وقعت بين الإمامة والسلطنة[2].

---

(1) العذوبي، التاريخ السياسي والحضاري لمنطقة القابل في الفترة من (1273 هـ/ 1856م - 1373هـ/ 1954م)، ص 88-90.

(2) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 466.

وبالنظر إلى ما سبق يبدو أن قطاع الزراعة في عُمان، قد ظل على حالته التي كانت موجودة منذ مئات السنين، من حيث الاعتماد على الأساليب البدائية والتقليدية في القيام بالزراعة، ويعود ذلك لعدة أسباب، في مقدمتها الأسباب السياسية التي تمثلت في تأثر هذا القطاع بالصراع الذي قام بين الإمامة والسلطنة، وذلك من خلال قيام حكومة السلطنة بفرض رسوم جمركية على بعض المنتجات الزراعية الرئيسية القادمة من مناطق الداخل، والتي من أبرزها: التمور والرمان، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية، فقد تأثر الداخل بالحصار الاقتصادي الذي فرضته السلطة الحاكمة في مسقط على منتجاته الزراعية، مما أثر على بقية القطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة.

2. الصناعة

لم يكن تأثير الاضطراب السياسي والانقسام الذي عانته عُمان قاصرا على الزراعة، بل شمل أيضا قطاعات أخرى، من أهمها قطاع الصناعات التقليدية، الذي تعرض للتدهور في المناطق الداخلية والساحلية على حد سواء، وإلى جانب ذلك فقد تأثر قطاع الصناعة أيضا بغزو المنتجات الصناعية الأجنبية للأسواق العُمانية[1].

ومن أبرز الصناعات التقليدية التي تأثرت بالصراع الذي وقع بين الإمامة والسلطنة في عام 1913م كانت:

أ- الصناعات الفضية:

انتشرت صناعة الفضة في مختلف مناطق عُمان، ومن أبرز المدن التي اشتهرت بهذه الصناعة في المناطق التابعة للإمامة مدن بهلاء ونزوى وعبري

(1) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 171–172.

والرستاق، أما أهم المدن التي اشتهرت بالصناعات الفضية في المناطق الساحلية التابعة للسلطنة، فقد كانت مطرح ومسقط وصور[1].

وكان المصدر الأساسي للفضة هو القوالب الفضية التي كانت تأتي إلى عُمان من الصين، بالإضافة إلى قطع الحلي القديمة التي كان يعاد صهرها لإنتاج حلي جديدة، هذا فضلا عن «ريال ماريا تريزا» الذي احتوى على نسبة عالية وحقيقية من الفضة[2]، ومن ناحية أخرى، ونظرا لأن النقود كانت تدخل في هذه الصناعة، فإن الصناعات الفضية تأثرت أيضا بأزمة العملة والنقد التي شهدتها عُمان.

ب- صناعة قصب السكر:

لم تسلم صناعة السكر مما أصاب تجارة التمور والرمان، فعلى الرغم من ازدهار صناعة السكر في عُمان، إلا أنها قد تأثرت من الصراع الذي نتج عنه ترك الكثير من الصناع حرفة قصب السكر، خاصة بعد غزو الصناعات الأجنبية الأسواق العُمانية بكميات كبيرة، مما جعلها تسيطر على الجانب الأكبر من الأسواق العُمانية سواء كان في الساحل أو الداخل من عُمان[3].

ويلاحظ أن السلطنة لم تقم بزيادة الرسوم الجمركية على السكر المستورد، وهذا يدل على أن احتياج الساحل للسكر جعله يغفل عن ممارسة أي ضغط بالنسبة لصناعة قصب السكر بل شجع على تبادلها بين الداخل والخارج، على عكس تجارة الرمان والتمور التي أصبحت أداة من أدوات الضغط، ومن هنا

(1) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862– 1913م)، ص 243.

(2) هولي، روث. الصناعات الفضية في عُمان. تر: محمد أمين عبدالله. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 2002م، ص 6 –7.

(3) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 171 – 172.

كانت السلطنة ذرائعية (برغماتية) في تعاملها مع الأمور الداخلية آخذة في الاعتبار مصالحها في المقام الأول، وتاركة بقية الأمور عرضة للتقلب بما يخدم أهدافها وأهداف السياسة البريطانية.

ج- صناعة البسور (التبسيل)(*):

يبدو أن الحصار الاقتصادي الذي فرضته حكومة السلطنة على محصول التمر القادم من المناطق التابعة للإمامة، قد أثر على صناعة التبسيل التي قامت في عُمان، وذلك من خلال رفع الرسوم الجمركية على محصول التمر من 5٪ إلى 25٪[1]، ويبدو أن ذلك أوجد صعوبة عند كل من المنتج والمستهلك، فالمنتج نجده يقوم برفع الأسعار على المستهلك، الذي بدوره عمل على العزوف عن شرائه وحتى وإن قام بشرائه، فإنه يقوم بدفع مبالغ كبيرة لذلك، وهذا بالتالي أثر بشكل ملحوظ على صناعة التبسيل، في وقت كانت عُمان بجميع مقاطعاتها الساحلية والداخلية تعاني من أزمة النقد، التي أصبحت نادرة الوجود.

وفي المقابل من ذلك كله، نجد أن هناك صناعات لم تتأثر بالصراع الذي قام بين الإمامة والسلطنة في عام 1913م، ومن تلك الصناعات نذكر صناعة السفن فعلى الرغم من منافسة ميناء دبي للموانئ العُمانية في ذلك الوقت إلا أن هذه الصناعة ظلت الجانب الوحيد المشرق للملاحين العُمانيين، الذين استطاعوا في تلك الظروف الصعبة النجاح في مزاولة بعض من النشاط التجاري نتيجة لغياب السفن البخارية، ولانتشار عمليات التهريب التي أوجدتها ظروف الحرب[2].

(*) صناعة البسور تم الإشارة اليها خلال هذا الفصل.

(1) ولكنسون، الإمامة في عُمان، ص 357.

(2) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 467 – 468.

وخلاصة القول، يبدو أن الملاحين العُمانيين لم يتجهوا إلى القيام بعمليات التهريب، إلا بعد أن ضيقت عليهم السلطات البريطانية النشاطات البحرية المختلفة التي كانوا يزاولونها في البحار، والتي من خلالها كانوا يريدون توفير العيش الكريم لهم ولأسرهم، في ظل الظروف القاسية التي كانت تمر بها عُمان في ذلك الوقت.

3. التجارة

في سنة 1913م، تدهورت التجارة في عُمان بسبب الصراع الذي قام بين الإمامة والسلطنة، بالإضافة إلى حظر تجارة الأسلحة في عام 1912م، وتوقف حركة النقل في جميع مقاطعات عُمان، والفساد المنتشر في حكومة مسقط التي كانت تعاني من ضعف في شعبيتها، وخاصة عند سكان الداخل، ولمنافسة ميناء دبي للموانئ العُمانية، وبخاصة ميناء مسقط الذي تعطلت فيه حركة النقل بالبواخر خلال الحرب العالمية الأولى، مما سبب نقصًا في السلع التموينية في عُمان ومنطقة الخليج بأكملها[1].

وقد نتجت عن تدهور التجارة في عُمان آثار ألقت بظلالها على الوضع التجاري لعُمان في الداخل والخارج على حد سواء، فعلى مستوى التجارة الداخلية حلت بالتجار أزمة تجارية في عام 1918م، ارتفعت على أثرها الأسعار بشكل كبير[2]، وجعلت السلطة الحاكمة في مسقط تلجأ إلى الاقتراض من حكومة الهند البريطانية، والتجار الهنود العاملين في عُمان، ومع مرور الوقت ازدادت هذه

(1) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 467.

(2) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

القروض، مما أدى إلى عجز حكومة السلطنة عن تسديد هذه الديون التي بلغت 750 ألف روبية مأخوذة فقط من التجار الهنود، بالإضافة إلى فوائدها التي وصلت إلى 40 ٪[1]، في وقت كان دخل حكومة السلطنة متواضعا، مما أثر على الميزان التجاري في عُمان، بالرغم من المحاولات التي قام بها السلطان تيمور بن فيصل من أجل إصلاح النظام المالي في البلاد[2].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ففي منتصف العشرينيات من القرن العشرين الميلادي، فقدت مدينة مسقط جانبا كبيرا من نشاطها التجاري، نتيجة هجرة التجار منها إلى مدينة مطرح التي سيطر فيها التجار الهنود على نشاطها التجاري[3]، الذي أخذ يعاني من انتشار المضاربة على العملات المالية، مما ولد السخط عند التجار بسبب تأثر تجارتهم بتلك المضاربات[4].

أما التجارة الخارجية لعُمان فلم تكن أحسن حالا من التجارة الداخلية، فقد تأثرت بشكل كبير من الأوضاع السياسية التي سادت عُمان في عام 1913م، مما نتج عنه تذبذب في الصادرات العُمانية إلى الخارج، بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته السلطنة على الإمامة في الداخل[5]، الأمر الذي أدى إلى تحول التجارة عن مدينة مسقط إلى مدينة دبي، التي أصبحت مركزًا تجاريًّا لتبادل السلع

(1) عبدالحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913 – 1939م، ص 127.

(2) العزيزي، أحمد بن عبدالله بن مسعود. تجارة عُمان الخارجية. القاهرة – مصر، مركز الراية للنشر والإعلام، ط1، 2007م، ص 155.

(3) لاندن، عُمان منذ 1856مسيرًا ومصيرًا، ص 473.

(4) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 121.

(5) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862 – 1913م)، ص 205.

مع مناطق جنوب شبه الجزيرة العربية، مما أرغم الكثير من الجاليات التجارية على مغادرة مسقط[1].

هذا، وقد تباينت قيمة تجارة عُمان الخارجية مع الدول الأخرى، أثناء وبعد الصراع بين الإمامة والسلطنة من سنة إلى أخرى، والشكل البياني التالي يظهر ذلك[2]:

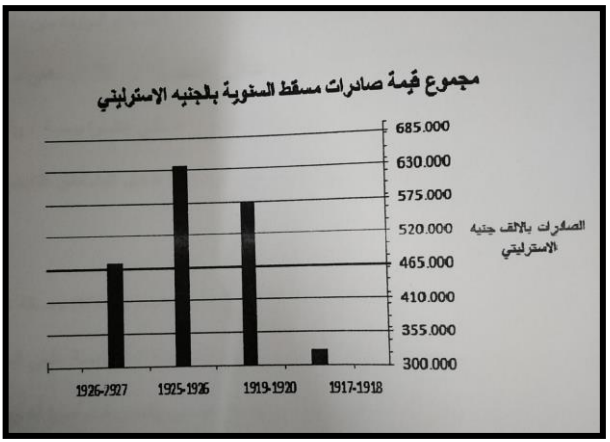

الشكل رقم (2)

وبالنظر إلى الشكل البياني السابق، يلاحظ الآتي:

1. أن المدة الواقعة بين عامي 1925و 1926م، شهدت ارتفاعًا في مجموع قيمة الصادرات من عُمان إلى الدول الأخرى، وهذا ربما يرجع إلى التعديلات التي أدخلت على التنظيم الاقتصادي في البلاد.

(1) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 473.

(2) المرجع نفسه، ص472.

2. أن عامي 1917و1918م، قد شهدا انخفاضًا في مجموع قيمة صادرات مسقط، ويعود ذلك إلى النكسة الاقتصادية التي شهدتها عُمان في سنة 1918م، وكذا أثر الحرب العالمية الأولى.

هذا، ولم تتوقف آثار الصراع الذي قام بين الإمامة والسلطنة في عام 1913م، عند هذا الحد، وإنما استمرت من خلال قيام حكومة السلطنة في عام 1923م، برفع النسبة المتفق عليها، وهي 5 ٪ في اتفاقية السيب على بعض البضائع الواردة من داخل عُمان إلى الساحل، كما رفعت نسبة الرسوم الجمركية على قوافل الجمال التي صار يؤخذ عليها أربع وثلاثون بيسة(*)، وعلى حمولة الحمير ثماني عشرة بيسة، وذلك حتى تحسن من الوضع المالي الذي كانت تعاني منه، مما جعل المناطق التابعة للإمامة تشتكي من هذه الزيادة.

وقد اتضح هذا في رد الشيخ عيسى الحارثي على هايند (Hinde) برسالة شرح فيها الظلم الذي يلحق بالقوافل التجارية، وطالبه بإلغاء الضريبة المفروضة على الحيوانات، إلا أن هايند (Hinde) لم يرد على خطاب الشيخ عيسى الذي قام مرة أخرى بإرسال خطاب شديد اللهجة إلى هايند (Hinde) جاء فيه: «كيف يصدر هذا الخطاب من مثلك، وهو مخالف للشروط المذكورة (أي الشروط التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية السيب) إنه ليس لأهل مسقط على العُمانيين(أي أتباع الإمامة) إلا ما تقرر من الشروط، ومنها ألا يحجز عليهم فضلا عن أن يزاد على أموالهم شيء ويقول: «واراك ما أحببت أن تسعى فيما سعى به قبلك من القناصل

(*) البيسة: تسمى أيضا بيزة، تعد أولى العملات المعدنية التي سكت بعُمان من قبل السلطان فيصل بن تركي في عام 1895م، اقتصر استعمالها على المدن الرئيسية والمناطق الساحلية. لمزيد من التفاصيل انظر: البنك المركزي العُماني، تاريخ النقود في سلطنة عُمان، ص 73.

من حرصهم على الصلح بين الدولتين (أي الإمامة والسلطنة)، حتى تم ذلك بواسطة المستر وينجيت (Wingate)»، ثم ذكر: «فأمعن النظر في المسألة وما زال العُمانيون يراجعوننا في هذه المسألة ونؤخرهم من حين إلى حين، فإن أحببت أن تنقص ما رتبه قنصل الدولة البريطانية من الصلح، فلا لوم على العُمانيين (أي أتباع الإمامة) إذا كنت السبب في ذلك».

وعلى أثر هذا الخطاب سارع الوكيل السياسي البريطاني في مسقط هايند (Hinde) بإرسال خطاب إلى مجلس وزراء السلطان تيمور بن فيصل في مسقط، يسألهم إلغاء الضريبة التي قُررت على الحيوانات[1].

وبالنظر إلى رسالة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى الوكيل السياسي في مسقط هايند (Hinde)، يبدو أن هذه الرسالة قد حملت تهديدًا ووعيدًا من قبل زعماء الإمامة للسلطات البريطانية في مسقط، كما طلبت من هايند (Hinde) عدم تغير السياسة التي كان القناصل البريطانيون السابقون ينتهجونها، من أجل وضع صلح بين السلطنة والإمامة التي كانت تتعرض للضغط من أتباعها الذين كانوا يعانون من ظروف اقتصادية سيئة في ذلك الوقت.

إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية، نتيجة لاتساع الخلافات بين الإمامة والسلطنة، ومع ظهور شبح الحرب العالمية الأولى، لم تجد بريطانيا بدا من التقدم بعدة مشاريع اقتصادية هادفة إلى تحقيق عدة أهداف، أولها: تحقيق الاستقرار، والأمن الداخلي، وثانيها: تقوية أوضاع السلطنة، ورفع مكانتها الداخلية.

(1) R / 15 / 6 / 264, Protest by Shaikh lsa against an increase in the tax on animals and subsequent correspondence, 1924, in R. O. , vol. 3. P270 - 277.

المشاريع البريطانية لتنظيم العمل الإداري والاقتصادي في عُمان (1914– 1932م)

لم تتوان الحكومة البريطانية في عام 1914م، عن طرح مشروع ارتبط اسمه باسم السير برسي كوكس (Cox)، هدف من خلاله إعادة تنظيم النظام الإداري القائم في السلطنة، وذلك من خلال تزويدها بمستشار إداري، وبضابط من الجيش الهندي يقوم بالإشراف على تنظيم قوات السلطنة، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى وانشغال السلطات البريطانية بها حال دون تنفيذ هذا المشروع[1].

وبقي الوضع الاقتصادي في عُمان على ما هو عليه في وقت كانت تعاني من زيادة في النفوذ البريطاني، ومن تفكك بين الساحل والداخل[2]، ومع هذا لم تحرك بريطانيا ساكنا لمعالجة ذلك الوضع؛ لأنها كانت تدرك مسبقا موافقة السلطان تيمور على أي مشروع إصلاحي تقترحه عليه، بسبب اعتماده عليها في الأمور المالية، وعبَّر المقيم البريطاني في الخليج المستر كوكس (Cox) عن ذلك بقوله: «إنه طالما كان السلطان العُماني مدينا للحكومة البريطانية، فإنها ستكون في موقف القوي لفرض ما تريده عليه»[3].

بقي الوضع على هذه الحال قرابة أربع سنوات، حتى قام الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الميجر «هاورث» (Hawarth) في عام 1918م، بمشروع إصلاحي جديد تضمن العديد من البنود التي يمكن تصنيفها بحسب أهميتها إلى عدة جوانب أولها: الجانب الاقتصادي، وتتلخص بنوده في تعيين مدير لجمارك

(1) لاندن، عُمان منذ 1856مسيرًا ومصيرًا، ص 468.

(2) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (1913 – 1975م)، ص 56.

(3) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية 1913 – 1939م، ص 129.

عُمان، وكذا وضع نظام لجباية الضرائب في جميع موانئ عُمان، بالإضافة إلى تحديد مخصصات ثابتة للسلطان وأفراد أسرته، وتوزيع باقي موارد السلطنة على الإدارات الأخرى المنتشرة في عُمان، وكذلك تنظيم الإدارة المالية واستقدام خبراء أوروبيين لتنظيم الضرائب.

وإذا تركنا الجوانب الاقتصادية وانتقلنا إلى الجوانب السياسية، فإننا يمكن أن نوجز بنودها في تعيين بعض رجال الخدمة البريطانية في الهند في بعض المناصب الرئيسية الموجودة في حكومة السلطنة.

أما فيما يتعلق بالجوانب القضائية، فقد تمثلت بنودها في إنشاء محكمة خاصة للعدالة، بالإضافة إلى تعيين وزير يشرف على المحاكم والقضاة في مختلف مقاطعات عُمان.

أما الجانب العسكري فقد تضمن تنظيم حرس السلطنة، ويكون تحت إشراف ضابط بريطاني، ويساعده ضباط هنود في ذلك العمل، بالإضافة إلى تنظيم الجهاز الأمني للسلطنة[1].

وجاءت شروط الجانب التربوي في وضع منهاج للتربية والتعليم، لتمكين أفراد أسرة البوسعيد الحاكمة من الحلول محل الهنود[2].

لم يكن أمام السلطان تيمور بن فيصل سوى الموافقة على مشروع «هاورث» (Hawarth) الإصلاحي، وذلك لأنه كان يريد إصلاح أوضاع عُمان الاقتصادية السيئة، كما أنه رأى أنه مناسب لحل مشاكله الداخلية، وقد جاءت موافقة السلطان، بعد أن أخذ موافقة حكومة الهند البريطانية على منحه قرضا على

(1) L/P&S/18/B400, MUSCAT 1908-1982, in R. O. , vol,3. P. 322-323 .

(2) Bailey, L/ P&S/ 18/B 400, in R. O. , Vol. 3, p. 322-323 .

قسطين قدره 650 ألف روبية، يسدده على مدى عشر سنوات ابتداء من سنة 1920م[1].

وقد تولى تنفيذ المشروع البريطاني الميجر ونجيت (Wingate)، الذي خلف هاورث (Hawarth) في منصب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط في المدة الممتدة من عام 1919م إلى 1921م[2].

وقامت حكومة السلطنة بتنفيذ عدة إجراءات لتطبيق مشروع هاورث (Hawarth) الاقتصادي، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

1. استقدام ثلاثة من الضباط المصريين للعمل في جمارك السلطنة

في شهر سبتمبر 1919م، وصل إلى عُمان ثلاثة من الموظفين المصريين[3]، للعمل في الجمارك مع مدير الجمرك الهندي الذي عين من قبل حكومة الهند البريطانية، وقد واجه موظفو الجمارك المصريين الثلاثة في بداية الأمر عملًا شاقًّا، إذ إن نظام الجمارك في ذلك الوقت كان من الممكن أن يثار عليه، كما أن السلطان تيمور كان يستخدم الجمارك كمصرف خاص به، إذ كان يقترض النقود من التجار على كفالة الجمارك، التي كان التجار يأخذون رؤوس أموالهم منها عن طريق دفعات قصيرة الأجل، مما مكن التجار الهنود من شراء حق الاستيراد الحر طوال حياتهم[4].

ويبدو مما سبق أن استقدام ضباط مصريين من قبل بريطانيا للعمل في جمارك السلطنة، لم يكن عبثا على الرغم من الاحتلال البريطاني لمصر، إذ إن هؤلاء تميزوا

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (1913– 1975م)، ص 57.

(2) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية (1913– 1939م)، ص 131.

(3) Bailey, L/ P&S/ 18/B 400, in R. O. , Vol. 3, p. 322-323 .

(4) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (1913– 1975م)، ص58–59.

بخبرتهم الإدارية، وبكونهم عربًا ومسلمين أيضا، كما أنها أرادت من القيام بذلك أن تخفف من كراهية الأهالي لسياستها الإصلاحية، لتحسن الصورة البريطانية.

وعلى صعيد آخر، قامت السلطات البريطانية باتخاذ خطوات فورية لوضع حد للممارسات الخاطئة التي كانت تقوم بها حكومة السلطنة في طريقة تحصيلها للأموال، وقد تمثلت تلك الخطوات في تشكيل لجنة لتقدير حجم الديون الناجمة عن السلطان تيمور بن فيصل على حساب الجمارك على أساس الدفع الفوري، ووضع أسس جديدة لدفع الضرائب، وذلك بناء على أسعار السوق العالمية الدارجة بالدولار (دولار ماريا تريزا)، وليس بسعر الروبية مقابل الدولار بمعدل سعر ما قبل الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى حدوث زيادة في معدل الضرائب، وإعطاء مدير الجمارك في مسقط ومطرح حرية التحكم بجميع دخل ونفقات حكومة السلطنة، بالإضافة إلى إلغاء جميع الدفعات الجمركية القصيرة لمستحقيها من التجار[1].

وقد ترتب على تطبيق هذه الخطوات أن تم معرفة حجم ديون الجمارك، إذ بلغت 4,59,259 روبية، ومعرفة حجم ديوان السلطان تيمور التي بلغت 96,906 روبية، ليصل المجموع الكلي للديون 55,165 روبية[2].

وبالرغم من الإصلاحات التي قام بها موظفو الجمارك، لإصلاح جمرك حكومة السلطنة، إلا أنهم واجهوا عدة مشاكل في تحصيل الضرائب من بعض السكان الذين كانوا يقطنون في المقاطعات الساحلية التابعة للسلطنة، ففي عام

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (1913–1975م)، ص 58.
(2) المرجع نفسه، ص 58 – 59.

1922م، قام آل سعد(*) في منطقة الباطنة بإحراق بيت الجمارك في بلدتي ودام والخضراء، فوجه مجلس الوزراء في شهر سبتمبر إلى آل سعد إنذارين، كما أرسل الوكيل السياسي البريطاني في مسقط راي (Rae) كتابًا لهم، فرد عليه كبار قبيلة آل سعد في الثلاثين من سبتمبر بأنَّ الحكومة أثقلت كواهلهم، وأنهم يريدون من الوكيل السياسي البريطاني في مسقط راي (Rae) اتخاذ إجراءات للحكم بينهم وبين حكومة السلطنة، كما أرسل كبار قبيلة آل سعد كتابًا إلى مجلس الوزراء، يوضحون فيه أنهم فقراء، وأن إيصال الضرائب إلى مسقط صعب جدا، لأن فيهم الضرير والعاجز، وأن هذه الضريبة التي فرضت على قبيلتهم لا يستطيعون أن يجبروا الناس عليها، وأن إعادة بناء بيوت الجمارك قد تم على أملاك السكان وبغير إرادتهم وبالتالي فإنهم رأوا أن من الأنسب إزالتها[1].

وقد انتهت مدة الإنذار في الخامس عشر من أكتوبر من دون أن تنفذ قبيلة آل سعد شروط حكومة السلطنة، لذا قام السيد نادر شقيق السلطان تيمور بالتعاون مع الوكيل السياسي البريطاني، بالتوجه من مدينة مسقط إلى السويق(*) على متن السفينة الملكية «سيكلمين» ترافقها كتيبة من قوات مسقط يرأسها الرائد مكارثي، وقد قاوم شيوخ آل سعد، ورفضوا الخضوع للسلطة الحاكمة، وقد نتج عن ذلك قذف قرى آل سعد بالمدفعية والسيطرة على مراكب شراعية، مما أدى إلى

(*) آل سعد: هناويون يتركزون على ساحل الباطنة، ينقسمون لثمانية فخوذ. لمزيد من التفاصيل انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ص 225.

(1) Chapter 11, Salyld Talmur Bin Falsal 1913-1931, in R. O. , vol: 3, p. 22 .

(*) السويق: ولاية تتبع منطقة الباطنة تطل على خليج عُمان، تزرع فيها محاصيل متنوعة، منها: الموز والليمون والمانجو. لمزيد من التفاصيل انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله ص 313.

استسلام آل سعد بعد أن دمرت أملاكهم، وقبلوا بإقامة مواقع للجمارك في كل من بلدتي الخضراء وودام، كما قاموا في يوم 22 نوفمبر 1922م بتوقيع معاهدة صلح مع حكومة السلطنة[1]، كان من أبرز بنودها أن تقوم قبيلة آل سعد بتسليم الجمارك التابعة لحكومة السلطنة ضريبة تبلغ 5٪[2].

وعلى صعيد آخر، رفض سكان مدينة صور الساحلية أن يدفعوا ضريبة أكثر من 2٪ لحكومة السلطنة التي كانوا يتحدون نفوذها بين فترة وأخرى، كما فشلت جهود رجال الجمارك في تأسيس إدارة للجمارك في هذه المدينة، وكان الحل الوحيد لهذا التحدي هو أن تكون السفن البريطانية جاهزة لضرب هذا التحدي لسلطة ونفوذ السلطان على الساحل[3].

2. تأسيس محكمة قانونية نظامية

تولى مهمتها السيد نادر بن فيصل، إلا أن تجربتها كانت غير ناجحة بسبب عدم ثقة الشعب في أعمالها، كما أن أمور المحكمة لم تكن تسير بشكل حسن[4].

3. تعيين ماكولم (Mccollum) مستشارًا ووزيرًا للمالية

تم تعين الكابتن ماكولم (Mccollum) من القسم السياسي لحكومة الهند البريطانية في شهر يناير 1920م، وزيرا ماليا لحكومة السلطنة، وكان يعمل قبل تعيينه في هذا المنصب وكيلا لبريطانيا في الكويت[5].

---

(1) Chapter 11, Salyld Talmur Bin Falsal 1913-1931, in R. O. , vol: 3, p. 23 .

(2) مقبيل، عُمان بين التجزئة والوحدة 1913- 1976م، ص 85.

(3) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (1913- 1975م)، ص 59.

(4) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(5) Bailey, L/P&S/18/B400, Muscat 1908-1928, in R. O. , vol: 3, p. 323 .

وقد وصل إلى مسقط في منتصف شهر أكتوبر، وهو نفس الشهر الذي أصدر فيه السلطان تيمور بن فيصل قرارا بتثبيت سعر الدولار بمعدل 2 روبية لكل دولار (دولار ماريا تريزا)، مما أدى إلى ظهور قلق بين التجار لعدة أسباب، منها: أن هؤلاء التجار كانت لديهم معاملات تجارية مع المناطق الداخلية من عُمان، التي كانت لا تتعامل إلا بالدولار الذي كانت كميته محدودة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى التغيرات المستمرة في معدل الصرف الناتجة عن الطلب المستمر على الدولارات في موسم شراء التمور، وكذلك في دفع قيمة الأرز المستورد من الهند، وكذا الافتقار إلى وجود بنك للدولة، مما جعل من مسألة التحكم بثبات معدل سعر الصرف مستحيلًا[1].

كل هذه الأسباب مجتمعة، جعلت السلطان تيمور بن فيصل يبادر في سحب قرار تثبيت سعر الدولار، وذلك بعدما قام الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ونجيت بنصيحته، وإقناعه باستحالة تنفيذ هذا القرار[2].

وعندما تسلم ماكولم مهمته بشكل رسمي، قام بإجراء سلسلة من الإجراءات لمعالجة مشاكل حكومة السلطنة الاقتصادية والإدارية، وقد تمثلت تلك الإجراءات في تخفيض مخصصات السلطان إلى 1,000,000روبية كل ستة أشهر، وكذا تخفيض مخصصات أفراد عائلة السلطان تخفيضًا كبيرًا[3].

وكان من أعماله إصلاح رواتب الموظفين الذين كانوا يعملون في مؤسسات حكومة السلطنة المختلفة، والتخلي عن الموظفين الفائضين عن الحاجة، وإلغاء

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (1913– 1975م)، ص59–60.
(2) عبدالحسين، العلاقات البريطانية العُمانية (1913 – 1939م)، ص 132.
(3) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 469.

العقود غير المعقولة التي كانت موجودة لعدة أعوام، واستبدالها بعقود فعالة وعملية، بالإضافة إلى اكتشاف مصادر دخل جديدة (عائدات) لحكومة السلطنة، وذلك من خلال سن أسس سليمة لكيفية رسو السفن، والقيام بعملية الحجر الصحي[1]، وكذا تنظيم الخدمات الجمركية، واستحداث وظائف جمركية جديدة في بعض الموانئ العُمانية، مثل: صور، وصحار، وتعيين موظفين مصريين في خزينة السلطنة المركزية بدل الموظفين الهنود، وتأسيس مراكز تنفيذية تطورت فيما بعد إلى إدارات حكومية، تتمثل مهمتها في تنفيذ التعليمات التي تصدرها حكومة السلطنة[2]، بالإضافة إلى إصلاح النظام القضائي في البلاد، وذلك من خلال تأسيس إدارة للشريعة الإسلامية، وتأسيس محكمة عليا في مسقط[3]، ويبدو أن ذلك كان جذبا للأتباع المرتبطين بالإمامة.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات الصارمة التي قام بها الوزير البريطاني ماكولم (Mccollum)، إلا أنه لم يستمر في عمله سوى ستة أشهر، فقد ترك البلاد في شهر أغسطس 1920م، وقد اختلف في أسباب تركه لعمله، فهناك من يعزو السبب إلى ظروف المناخ القاسية في مدينة مسقط في الصيف[4]، ويرى فريق ثان أن السبب في استقالة ماكولم (Mccollum) هو السلطان تيمور نفسه، فقد كان السلطان مترددا في بعض الأحيان في القيام بأي إصلاح مالي دقيق، لأن ذلك سوف يمنعه من إعفاء بعض زعماء القبائل العُمانية من دفع الرسوم الجمركية رغبة من السلطان

(1) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (1913 – 1975م)، ص 60.

(2) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 469.

(3) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية (1913– 1932م)، ص127.

(4) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية (1913– 1932م)، ص127.

تيمور في كسب ولائهم وتأييدهم له[1]، ويبدو أن الفريق الثاني هو الأرجح؛ ذلك أن ماكولم كان قد حقق تقدمًا ملموسًا في إصلاح النواحي المالية، مما حد من صلاحيات السلطان الذي كان مزاجيا في قراراته في بعض الأحيان، فقد كان يوافق على مشروع ما هذا اليوم وبحماس، وسرعان ما يتحول عنه قبل أن يكمل تنفيذه»[2]، مما أثر على نفسية ماكولم الذي بادر إلى تقديم استقالته من وظيفته.

ويبدو مما سبق أن السلطان قد أراد أن يكسب القبائل على حساب الإصلاح، بينما أراد الوزير البريطاني تنفيذ الإصلاح دون اعتبار لشعبية السلطان بين القبائل العُمانية الموجودة في الداخل.

وفي شهر أكتوبر 1920م، تم تسليم أعمال ماكولم إلى مجلس الوزراء الذي تم تشكيله، بهدف الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المالية في السلطنة، وقد تكون هذا المجلس على النحو التالي:

1. السيد نادر بن فيصل رئيسا للمجلس.
2. محمد بن أحمد الغشام الذي كان واليا لمطرح وعين وزيرا للمالية، وقد استمر في منصبه حتى نهاية عام 1924م.
3. راشد بن عزيز قاضيا لمسقط.
4. زبير بن علي وزيرا للعدل.

وقد كان لهذا المجلس الوزاري سلطة كاملة في البت في جميع أمور الدولة، ما عدا الأمور التي تتعلق بشؤون السلطان وتؤثر عليه شخصيا أو على عائلته، والأمور المتعلقة بالشؤون الخارجية. وعلى الرغم من نقص خبرة أعضاء

(1) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية (1913– 1939م)، ص 133.

(2) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص 127.

المجلس وكراهية القبائل لهذا المجلس، إلا أنهم مارسوا عملهم بشكل جيد فقد كانوا يجتمعون مرتين في الأسبوع للبت في جميع القرارات المدرجة على جدول أعمال اجتماعاتهم، وذلك بحسب ما ورد في التقارير البريطانية[1].

وبالنظر إلى ما سبق، يبدو أن هذا المجلس عندما شكل من قبل حكومة السلطنة، جعل الإمامة في الداخل تنظر إليه على أنه غير نزيه، بسبب تحكم السلطات البريطانية في القرارات التي يصدرها هذا المجلس ضد الإمامة في الداخل، وخاصة ما يتعلق بضرائب نقل السلع من الداخل إلى الساحل.

وفي عام 1924م، قام الوكيل السياسي البريطاني في مسقط هايند (Hinde) بتقديم مقترح إلى حكومة الهند البريطانية، تضمن تعيين مستشار اقتصادي للسلطان تيمور، وذلك لكي يقوم بمساعدة السلطان ومجلس الوزراء في تنظيم الأمور المالية، وقد وافقت حكومة الهند البريطانية على المقترح الذي قدمه هايند (Hinde)[2].

وفي عام 1925م، تم تعيين برترام توماس (Bretram Thomas) كمستشار اقتصادي في حكومة السلطنة، التي أدخلته فيما بعد كوزير إلى مجلس الوزراء في 8 يوليو 1926م، وقد حاول توماس تنظيم الأمور المالية التي كانت تعاني من الفوضى في ذلك الوقت، وقد نجح في ذلك، ففي عامي 1925م و1926م، ارتفعت تجارة السلطنة إلى 637,718 جنيه إسترليني، إلا أنه في العام التالي انخفضت تجارة السلطنة إلى 474,202 جنيه إسترليني[3]، ومما زاد الطين بلة أنه في عام

(1) R/15/6/52, From H. H. the Sultan of Muscat to Muhamad Bin Ahmed Bin Nasir, Wazir Sate , 8/9/1920, in R. O. , vol. 3, P. 193 .

(2) عبدالحسين، العلاقات البريطانية العُمانية (1913–1939 م)، ص 135.

(3) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 128.

1929م، تأثرت السلطنة بالأزمة الاقتصادية العالمية، فانعكس ذلك على اقتصادها فقد تأثر ميزانها التجاري من الانهيار الحاد الذي أصابه بسبب الانخفاض في مدخولات الجمارك[1].

أمام هذه الأوضاع المتردية لاقتصاد السلطنة، اتصل السلطان تيمور بالقنصل البريطاني في مسقط «فول» (Fowle) يخبره بضرورة استبدال توماس من منصبه، وبالفعل تم استبداله في عام 1931م بالمستر هدجوك (Hedgecok)، الذي كان من كبار موظفي وزارة المالية في حكومة العراق[2].

وعندما تسلم هدجوك (Hedgecok) عمله بشكل رسمي سعى جاهدًا في تصحيح الوضع المالي المتردي في السلطنة، وقام بعدة إجراءات تمثلت في تخفيض مرتبات الموظفين، وترتيب السجلات المالية، وتنظيم الميزانية المالية لحكومة السلطنة التي كانت في ذلك الوقت ميزانيتها لا تزيد عن 700 ألف روبية (أي ما يعادل 50 ألف جنيه إسترليني)، بالإضافة إلى الاقتصاد في الإنفاق على شيوخ القبائل واستغلال هذه المصروفات في تسديد الديون[3].

ونتج عن تنفيذ هذه الإجراءات تحقيق بعض التطور في الإدارة المالية للسلطنة، وعلى الرغم من هذا النجاح، إلا أنه وبعد ثمانية شهور استقال هدجوك (Hedgecok) من منصبه لأسباب شخصية[4]، وعين بعده المستشار المالي البان (Alban) الذي استمر في منصبه حتى تنازل السلطان تيمور بن فيصل عن حكم

(1) عبد الحسين، العلاقات البريطانية العُمانية (1913– 1939م)، ص 135.

(2) العتيقي، الأوضاع السياسية العُمانية (1932– 1954م)، ص 25.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) مقيبل، عُمان بين التجزئة والوحدة (1913– 1976م)، ص64–65.

السلطنة في عام 1932م[1].

وبالنظر إلى ما سبق فأنه يتضح أن الصراع بين الإمامة والسلطنة، قد أحدث ضعفًا في الاقتصاد العُماني، مما أدى إلى معاناة كل من الإمامة والسلطنة من أزمة اقتصادية عصفت بالبلاد نتيجة الحرب الداخلية التي قامت بين الطرفين (1913–1920م)، والتي كان تأثيرها على السلطنة أكثر من تأثيرها على الإمامة، إذ انكمشت موارد السلطنة الرئيسية وبخاصة التمر والسمك، وعانت من تراكم ديونها، أما تأثيرها على الإمامة فقد كان أقل؛ لأن اعتمادها على واردات الخارج كان قليلا[2]، بالإضافة إلى زيادة نفوذ بريطانيا في البلاد من خلال تحكمها في إدارة شؤون البلاد بما يخدم سياستها، وقد ترتب على هذا تعيين المستشارين البريطانيين للإشراف على اقتصاد عُمان، فقد كان الهدف الأساسي للسلطات البريطانية من تعيين هؤلاء المستشارين تحصيل ديونها المتراكمة على السلطان تيمور بن فيصل، وليس إخراج البلاد من مشاكلها الاقتصادية التي تعاني منها في ذلك الوقت، والدليل على ذلك توجيهات الوكيل السياسي البريطاني ونجيت (Wingate) للمستشار البريطاني ماكولم (Mccollum) حين قال له: «من الضروري العمل على إصلاح الجهاز الإداري وبشكل جدي نحن نريد فقط أن نجعل الدولة قادرة على تسديد ديوننا»[3]، وهذا يوضح طبيعة السياسات البريطانية الهادفة لتأمين المصالح العليا للإمبراطورية البريطانية بصرف النظر عن مصالح القوى الداخلية.

(1) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913 – 1932م، ص 131.

(2) شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (1913– 1975م)، ص 63.

(3) المشهداني، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913– 1932م، ص125–131.

آثار الصراع على الحياة الاجتماعية والتعليمية

إذا تركنا الجانب الاقتصادي وتحولنا إلى الجانب الاجتماعي، وجدنا أنه عندما قام الصراع بعُمان بين الإمامة والسلطنة، أثر ذلك على المجتمع العُماني في الحقبة من عام 1913م، وحتى عام 1932م، ولعل ثنائية الساحل والداخل التي عاشتها عُمان في تلك الحقبة أثرت في عدة جوانب من أبرزها:

1. السكان

لقد اختلف تأثير الحرب الأهلية التي قامت في عُمان بين الإمامة والسلطنة على السكان، فالساحل المنفتح على العالم الخارجي، استقبل سكانه جماعات وافدة من إيران والهند وإفريقيا، مما جعلهم خليطًا من العناصر العربية والأجنبية، وعلى العكس من ذلك، فقد بقيت قبائل الداخل من عُمان في عزلة عن العالم دون أن تخالطها جماعات وافدة[1].

ولم يتوقف تأثير حرب الإمامة مع السلطنة عند هذا الحد، بل نجد أنه أثر على سكان الساحل والداخل، من خلال انخفاض النمو السكاني فيهما، الذي أخذ يميل إلى الازدياد، فقد كان عدد سكان عُمان قبل الحرب العالمية الأولى 500 ألف نسمة[2]، إلا أن هذا العدد بدأ بالتناقص، ففي مناطق الداخل وحدها، مات 20 ألف شخص[3]، أما الساحل، فقد انخفض عدد سكان مدينة مسقط في منتصف العشرينيات من القرن العشرين الميلادي إلى 4000 نسمة فقط، بسبب

(1) أبو العلا، جغرافية إقليم عُمان سلطنة عُمان ودولة الإمارات، ص 83.

(2) المرجع نفسه، ص 93.

(3) لاندن، عُمان منذ 1856 مسيرًا ومصيرًا، ص 466.

انتشار الأوبئة، وعدم توافر الخدمات الصحية، والهجرة المستمرة إلى دول شبه الجزيرة العربية[1].

2. العادات والتقاليد

ظلت العادات والتقاليد مرتبطة بالميراث القديم لدى سكان الساحل والداخل على حد سواء، إلا أن سكان الساحل المنفتح على المؤثرات الخارجية، بدأت فيه العادات والتقاليد القبلية تخف وتعاني من فك الارتباط بسبب حياة الحضر، التي دائما ما تعمل على إضعاف الروابط القبلية، ثم إن الجماعات الوافدة من الخارج إلى الساحل العُماني، أخذت تمارس عاداتها وتقاليدها وفق النمط الذي كان متبعًا في موطنها الأصلي وهو ما أثر فيما بعد على سكان الساحل العُماني[2].

أما العادات والتقاليد في الداخل من عُمان، فقد اختلفت تماما عن الساحل، بسبب عزلته عن المؤثرات الخارجية، ولهذا بقى السكان في القبائل، محافظين على قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم التي توارثوها من السلف[3].

3. المرأة

انعكس تأثير الصراع الذي قام بين الإمامة والسلطنة في عُمان على المرأة العُمانية، ففي الساحل، انفتحت المرأة بصورة أكبر على المؤثرات الخارجية، وخاصة في مسقط وصحار[4]، بسبب الاختلاط مع الجماعات الوافدة من

(1) أبو العلا، جغرافية إقليم عُمان سلطنة عُمان ودولة الإمارات، 94 - 95.

(2) أبو العلا، جغرافية إقليم عُمان سلطنة عُمان ودولة الإمارات، ص 83.

(3) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(4) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862 – 1913م)، ص 88.

الخارج، وحياة الحضر[1]، والتسامح تجاه الأجانب من قبل سكان الساحل[2]، والذي نتج عنه انتشار سلوكيات سيئة بين بعض النساء الوافدات إلى مسقط مما أثار حفيظة قادة زعماء الإمامة في الداخل، ودفعهم إلى مطالبة السلطان تيمور بن فيصل بإلغاء الدعارة (البغاء)، وترحيل القائمات بها من أجل المحافظة على الشريعة الإسلامية[3].

أما المرأة في داخل عُمان، فقد بقيت محافظة على السلوكيات التي توارثتها بسبب الانغلاق، والعزلة التي عاشها سكان الداخل الرافض للمؤثرات الخارجية[4]، وبالتالي فقد بقيت المرأة في الداخل تؤدي دورها التقليدي في المحافظة على العلاقات الأسرية، وإن تفاوت ذلك بدرجات مختلفة، لا سيما في قرى الداخل من عُمان[5].

4. التعليم

اختلف تأثير الصراع الذي قام بين الإمامة والسلطنة في عام 1913م، على التعليم في الداخل والساحل من عُمان، ففي الداخل بقي التعليم يحظى باهتمام

(1) أبو العلا، جغرافية اقليم عُمان سلطنة عُمان ودولة الإمارات ص 83.

(2) القاسمي، نورة محمد. الوجود الهندي في الخليج العربي 1820 – 1947م. الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، ط1، 1996م، ص 200.

(3) Bailey, R/15/6/42, in R. O. , Vol. 3, p. 27- 28 .

(4) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862 – 1913م)، ص 88.

(5) السداني، نورية. تاريخ المرأة العُمانية. الكويت، دولة الكويت، مطابع دار السياسة، ط 1، 1984م، ص 52.

الإمامة، فقد انتشرت في الداخل مدارس القران الكريم(*) التي كان يتردد عليها الصبية والفتيات من سن السادسة وما فوق، وتدرس فيها مبادئ القراءة والكتابة والحساب والتلاوة الصحيحة للقرآن الكريم وحفظه[1].

وكان يقوم بمهمة التدريس في مدارس القرآن، طلاب تلقوا قدرا من التعليم في مناطق عُمان الداخل مثل سمائل والمضيبي والقابل والعوابي، وقد يسند التدريس لإحدى النساء، ممن لهن إطلاع على بعض المبادئ الأساسية في القراءة والكتابة والقرآن الكريم[2].

ولم يقتصر التعليم في الداخل على وجود المدارس القرآنية، بل وجدت أيضا المدارس الفقهية والعلمية التي عمل على تأسيسها علماء من الداخل، ومن أبرزهم: الشيخ نور الدين السالمي، الذي توفي في عام 1914م، والإمام محمد بن عبدالله الخليلي الذي تولى الإمامة في عُمان عام 1920م[3]، والشيخ عيسى بن صالح الحارثي الذي كان أحد قادة الإمامة الذين قاموا بإعلان الثورة ضد حكم السلطان تيمور بن فيصل في عام 1913 م[4].

أما تأثير الصراع على التعليم في الساحل الخاضع لحكم السلطنة، فقد كان أكثر من الداخل، وربما يعود ذلك إلى المؤثرات الخارجية، المتمثلة في

(*) مدارس القرآن الكريم يطلق عليها أيضا اسم الكتاتيب، وهي: عبارة عن مكان صغير يدرس فيه الصبيان القراءة والكتابة. لمزيد من التفاصيل انظر: السداني، تاريخ المرأة العُمانية، ص75.

(1) الكاسبي، يوسف. 2006 – 2007. الحياة الثقافية بعُمان بين ستتي 1850- 1914م، أطروحة ماجستير، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس، ص 11.

(2) المرجع نفسه، ص 11.

(3) المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862- 1913م)، ص 80.

(4) العذوبي، التاريخ السياسي والحضاري لمنطقة القابل في الفترة من (1273 هـ/ 1856 م – 1373 هـ/ 1945م)، ص 131.

الجماعات الوافدة إلى ساحل السلطنة، وبسبب حياة الحضر المنتشرة بين السكان وخاصة في المدن الرئيسية، مثل: مسقط ومطرح.

فعلى الرغم من انتشار المدارس القرآنية والفقهية والعلمية في الساحل، فقد بدأت تظهر في السلطنة مدارس من نوع آخر، تمثلت في ظهور المدرسة التنصيرية، التي تم افتتاحها عن طريق الإرسالية العربية الأمريكية في مسقط في عام 1908م، في عهد السلطان فيصل بن تركي من أجل تقديم الخدمة التعليمية لسكان الساحل، وقد استمرت هذه المدرسة في أداء عملها في عهد السلطان تيمور بن فيصل إلا أنها توقفت عند قيام الحرب العالمية الأولى في عام 1914م، وبعد انتهاء الحرب في عام 1918م عادت إلى العمل من جديد في مدينة مسقط[1].

ويبدو أن افتتاح المدرسة التنصيرية في مسقط، قد جعل السلطة الحاكمة تقرر فتح مدرسة حكومية لتعليم الطلاب فيها، وهذا ما حدث فعلًا، ففي عام 1929م، تم افتتاح مدرسة حكومية للأولاد في مسقط، استطاعت اجتذاب عدد من الطلاب، مما جعل المدرسة التنصيرية غير قادرة على الصمود طويلا في عُمان لتنتهي في عام 1930م[2].

ومن هنا فإن الاختلاف بين الساحل والداخل، بدأ من التركيبة السكانية التي بلا شك تأثرت بصورة واضحة بهذا الاختلاف، الذي انعكس بدوره على المرأة والعادات والتقاليد، وكذا النظام التعليمي الذي كان جله مختلفا، فبينما نرى الداخل حافظ على الأصالة، نرى الساحل سعى للتجديد تحت تأثير المؤثر الخارجي.

(1) الحسيني، الحملات التنصيرية إلى عُمان والعلاقة المعاصرة بين النصرانية والإسلام، ص119.

(2) المرجع نفسه، ص 200 – 201.

الخاتمة

شكلت الإمامة التي قامت على مبدأ الشورى في انتخاب الإمام في داخل عُمان، والسلطنة القائمة على مبدأ التوريث في الساحل أساس النزاع، الذي ظهر في عُمان في عهد السلطان تيمور بن فيصل (1913 – 1932م).

وقد تعددت الأسباب التي دفعت إلى إحياء الإمامة في الداخل ضد السلطنة في الساحل، وكان على رأسها، الأسباب الاقتصادية، ومن أبرزها: إلغاء تجارة السلاح والرقيق، ثم تأتي بعدها، الأسباب السياسية المتمثلة في تدخل بريطانيا في شؤون عُمان، وأخذ السلاطين في الساحل بمبدأ التوريث في الحكم، بالإضافة إلى الأسباب الدينية التي من أبرزها: إدخال المنكرات مثل الخمور إلى عُمان، وعدم إقامة الحكم القوي بين السكان سواء في الساحل أو الداخل من عُمان.

وعندما أعلنت الإمامة في الداخل ثورتها ضد السلطنة، استطاعت أن تهدد السلطنة من خلال تحقيق الانتصارات المتوالية على القوات السلطانية في المناطق الداخلية، ولم تكتف قوات الإمامة بهذه الانتصارات بل قامت بنقل عملياتها العسكرية إلى المدن الساحلية، مثل: بركاء وقريات ومسقط، مما أفسح المجال أمام القوات البريطانية التي طلب السلطان تيمور بن فيصل مساعدتها فتدخلت بسبب مصالحها المتمركزة على الساحل العُماني.

وقد حاولت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى أن تجعل الوضع مستقرا في عُمان، بسبب انشغالها بميادين القتال العديدة، إلا أنها فشلت ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918م، تفرغت لحل مشكلة النزاع القائم بين

الإمامة والسلطنة، لكنها فشلت في المرة الأولى، بسبب رفضها لمطالب الإمام، ونجحت في المرة الثانية، بعد اتباع الحكومة البريطانية سياسة التهديد والوعيد مع قادة الإمامة، الذين وقعوا في النهاية اتفاقية مع السلطنة وبإشراف بريطاني عرفت باسم اتفاقية السيب عام 1920م، وأثارت الكثير من الجدل بين المراقبين بسبب الغموض في بعض من بنودها.

إلا أن هذه الاتفاقية تعد من أهم أحداث التاريخ الحديث في عُمان؛ لأنها قسمت عُمان إلى دولتين: ساحلية تابعة للسلطان الواقع تحت حماية النفوذ البريطاني، وداخلية يحكمها الإمام الذي رضخ للحقيقة، وهي صعوبة القضاء على السلطنة، بسبب الدعم البريطاني لها، إلا أنه ومع ذلك فإن اتفاقية السيب نجحت في تحقيق اتفاق يرضي طرفي النزاع في عُمان، ومهد لفترة من السلام استمرت ما يقارب 35 سنة، لم يتخللها سوى بعض الخلافات والإشكاليات البسيطة.

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية السيب بين طرفي النزاع، إلا أن ذلك لم يحم عُمان من تأثر قطاعات حياتها من جراء ذلك النزاع، فقد تأثر القطاع الزراعي في الداخل، نتيجة فرض السلطان تيمور بن فيصل، وبأمر من السلطات البريطانية سياسة الحصار الاقتصادي على بعض من المنتجات الزراعية التي فرض عليها رسومًا جمركية، ومن أبرزها: التمور بنسبة 25٪، والرمان بنسبة 50٪، ولم يقتصر هذا التأثير على القطاع الزراعي، فقد تأثر أيضا قطاع الصناعة بغزو المنتجات الأجنبية للأسواق العُمانية، مما أثر على الصناعات التقليدية المنتشرة في الداخل والساحل من عُمان على حد سواء، أما بالنسبة لقطاع التجارة، فقد تأثر أيضا بالصراع الذي وقع بين الساحل والداخل، من خلال تحول التجارة عن مسقط،

الأمر الذي ضاعف من تطور مدينة دبي، التي أصبحت فيما بعد مركزًا لتبادل السلع مع مناطق شبه الجزيرة العربية، مما أرغم الكثير من التجار على مغادرة عُمان.

أما تأثير الصراع الإمامي السلطاني على الحياة الاجتماعية، فقد اتضح في الساحل أكثر من الداخل؛ ففي الساحل اختلط السكان مع الجماعات الوافدة، مما أثر على العادات والتقاليد التي بدأت فك الارتباط بالقبيلة، وأصبحت المرأة في الساحل أكثر انفتاحًا على المؤثرات الخارجية، وبالنسبة إلى التعليم في الساحل، لم يقتصر فقط على الكتاتيب، وإنما ظهرت مدارس حكومية، كما ظهرت مدارس تبشر بالدين المسيحي.

أما فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية في الداخل، فقد بقي سكانه محافظين على نقائهم من الجماعات الوافدة، مما أدى إلى المحافظة على العادات والتقاليد بشكل كبير من قبل الرجال والنساء على حد سواء، أما التعليم في الداخل، فقد كان يتم عن طريق الكتاتيب التي تخرج منها العديد من العلماء، الذين عملوا فيما بعد على تأسيس مدارس خاصة بهم في الداخل.

ومن هنا فإن هذه الحقبة التي امتدت قرابة العشرين عاما شكلت تاريخ عُمان حتى يومنا هذا، لقد كان لهذه الحقبة التي يمكن أن نطلق عليها حقبة التحولات دور واضح في تاريخ عُمان المعاصر.

الملاحق

الملحق رقم (1)

حالات الإمامة عند الإباضية

م	حالات الإمامة	وقت العمل بها	أبرز المظاهر الموجودة فيها
1	الكتمان	يعمل بها عندما تجد الحركة الإباضية نفسها في حالة تراجع أو سرية.	– استعمال التقية الدينية. – البقاء تحت حكم الجبابرة. – تعطيل بعض الأحكام والحدود الدينية فيها بسبب حالة التراجع التي تمر بها الحركة الإباضية.
2	الشراء	أي التضحية. والمعنى الحديث للشراء: بيع الدنيا في سبيل الآخرة أو شراء الآخرة بالدنيا.	– يتم فيها انتخاب إمام هدفه الأساسي تحقيق التضحية للإمامة. – عدم اجبار أي شخص على الالتحاق بهذه الإمامة. – إلزام الشخص الملتحق إليها برغبته بعدم: 1– ترويع المسلمين إلا إذا تعرض لعدوان. 2–الرجوع عن الجهاد إلا إذا تم هزيمة العدو. 3–عودة الشخص الملتحق إلى هذه الإمامة إلى بيته وأهله إلا عند الضرورة.
3	الظهور	تترجم بحالة النصر، وفيها تضع الإمامة	–تقوم عندما: 1– يبلغ جماعة الحركة الإباضية نصف عدد

		الأعراف، وتشيد فيها الحركة الإباضية الشرائع والقوانين الإباضية. وهي الوضع الطبيعي للحركة الإباضية.	المخالفين في القوة والعلم والمال. 2-يكون جماعة الحركة الإباضية قادرين على قهر العدو والظهور عليه.
4	الدفاع	يعمل بها عندما تتعرض الإمامة والبلاد إلى عدوان خارجي، وتعلن أيضا عندما تحس الحركة الإباضية بأنها مهددة من قبل حكومة البلاد.	-يتم فيها اختيار إمام يملك صفات القائد العسكري، على اعتبار أن الإمامة والبلد في تلك الحالة تعيش في اضطرابات وعدم استقرار[1].

(1) غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970)، ص 68 – 70. وانظر أيضا: السالمي، محمد بن عبدالله وناجي عساف، عُمان تاريخ يتكلم. دمشق – سورية، المطبعة العمومية، 1963م، وانظر أيضا: جهلان، عدون. الفكر السياسي عند الإباضية. السيب – سلطنة عُمان، مكتبة الضامري، دت، ص 150.

الملحق رقم (2)

مخطط يبين هجوم قوات الإمامة على مسقط

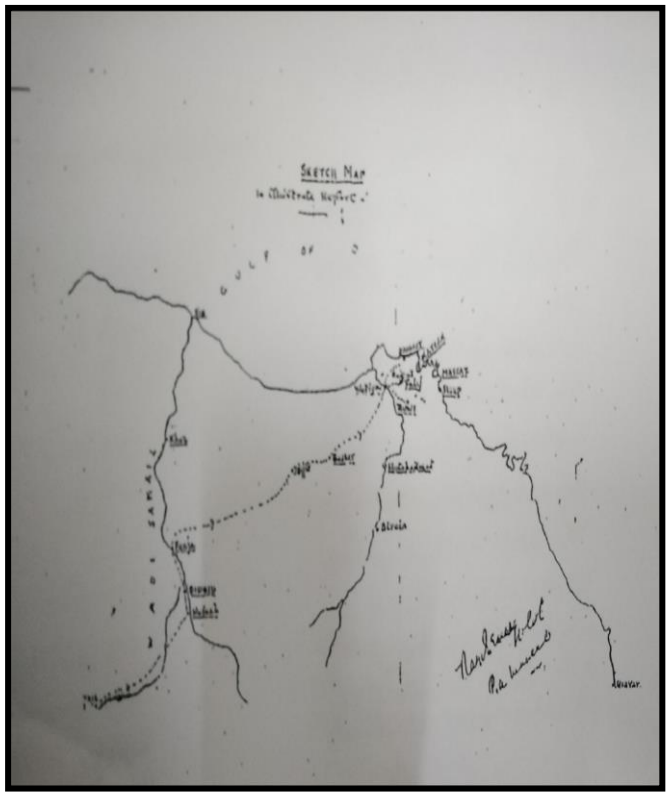

المصدر:

Bailey, Records of Oman 1867-1947, p. 55 .

الملحق رقم (3)

اتفاقية السيب التي وقعت بين الإمامة والسلطنة عام 1920م

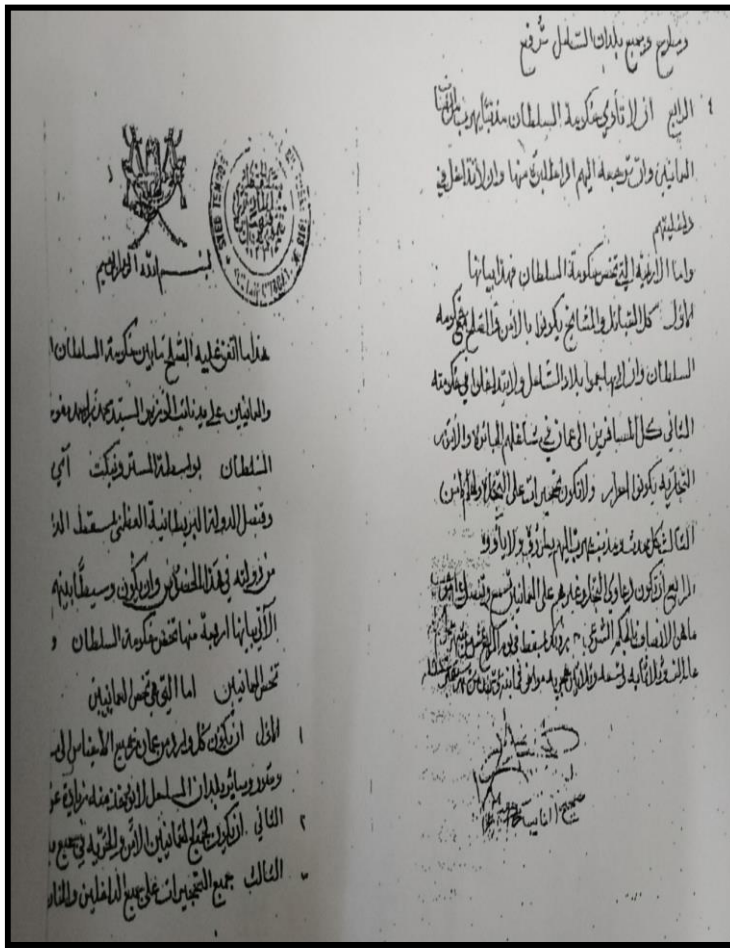

المصدر:

Bailey, Records of Oman 1867-1947,p.55 .

الملحق رقم (4)

شيوخ الداخل الموقعين على اتفاقية السيب

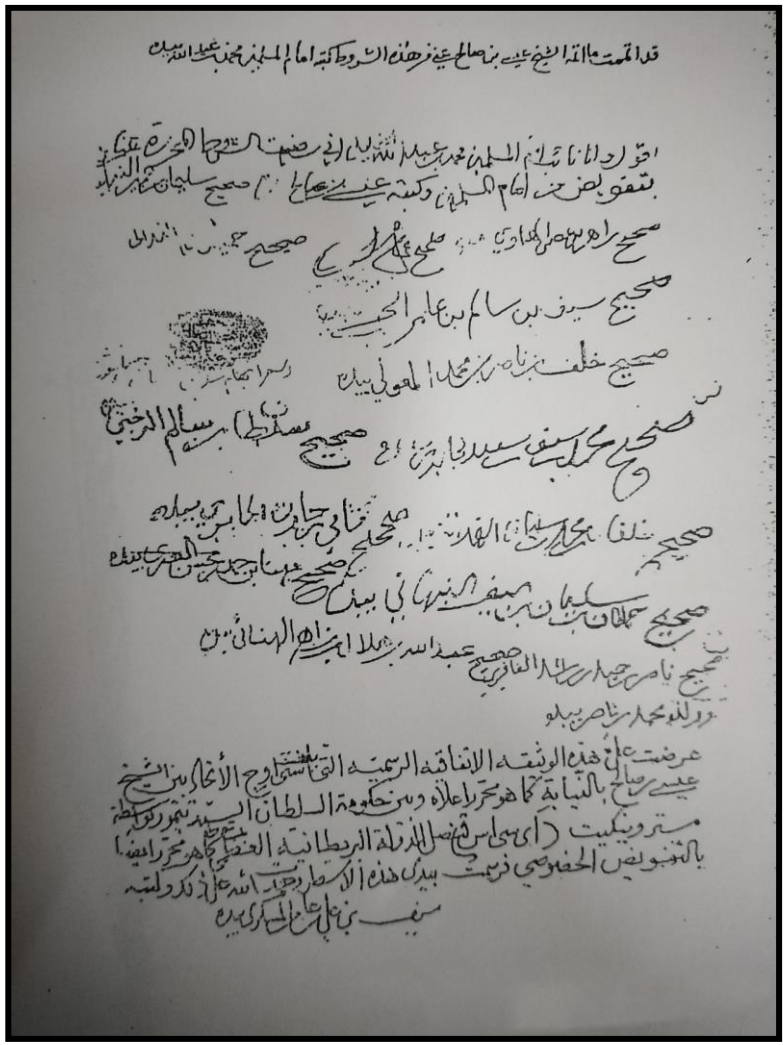

المصدر: الحارثي، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، ص 495.

الملحق رقم (5)

رسالة الوكيل السياسي الميجر راي (Rae) للشيخ عيسى بن صالح حول الضرائب على البسور

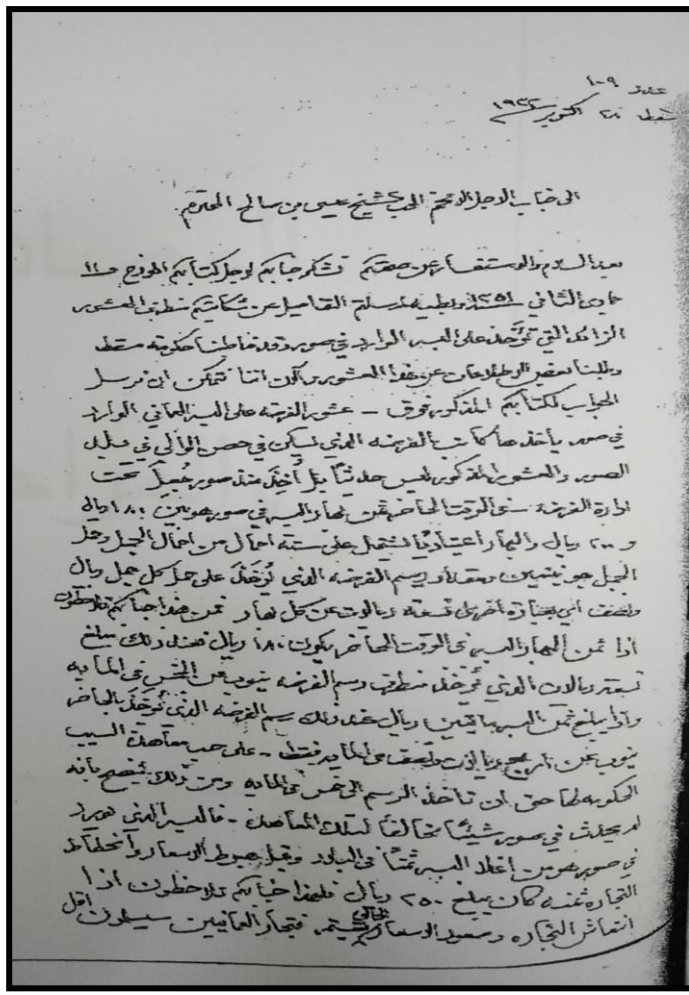

المصدر: الحارثي، موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، ص 657.

المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق المنشورة باللغة العربية

- البنك المركزي العُماني، تاريخ النقود في سلطنة عُمان. مسقط – سلطنة عُمان، 1990م.
- الحارثي، محمد بن عبدالله. موسوعة عُمان (الوثائق السرية). بيروت–لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 2، 2007م.

ثانيًا: الوثائق المنشورة باللغة الانجليزية

- A.Records of Oman 1867-1947, Selected and edited by R.W.Bailey C.M.G., England: Redwood Burn Ltd., 1988.
- Vol.2, Historical Affairs 1871.
- Vol.3, Historical Affairs to 1913-1947.
- L /P & S / 18 / B 398, Memorandum by Miss Gertrude Bell of the polical office, Basra, on the course of the rebellion from May 1913 to 1916.VOL.3.
- L/P&S/18/B400.Muscat 1908-1982.vol.3.
- Letter from Major L.B.Haworth, The cheif Political Officer, Basra, N0.70, dated 25 April 19- L/P&S/18/B398, Memorandum by Miss Gertrude Bell of the Political Office, Basra,
- chapter11, Salyld Talmur Bin Faisal 1913-1931, VOL.3.
- Letters to the Oman Chiefs, Vol.3 -
- L/P&S/18/B398, The rebellion against the Sultan of Muscat, May 1913- July 1915 received from Chief Political Officer, Basra, 15/8/1915, Vol3.
- The reign of Sultan Saiyid Faisai Bin Turki Bin Said 1888-1913, Vol.2.
- From Saiyid Taimur Bin Fisal to Major S.G.Knox,13/10/1913, Vol.3.

- R/15/6/204, Secret report from Political Agent, Muscat, to the Political Resident and the Civil Commissioner, Baghdad,17/4/1920, Vol.3.
- R/15/6/204, From Major L.Hawarth, the Political Agent, Muscat, to the Acting Political Resident in the Persian Gulf, Baghdad ,24/9/1919, Vol.3.
- R/15/6/204, From Major L.B.H.Hawarth the Political Agent and H.B.M.s Consul, Muscat, to Acting Political Resident, Baghdad,5/3/1919, Vol.3.
- R/15/6/204, Report from British Consulate and Political Agency to the Civil Commissioner, Baghdad about the Hazim Incident, 4/6/1920, Vol.3.
- R/15/6/204, Telegram from political, Muscat, to Wingate, Simla,31/8/1920, Vol.3.-
- R/15/6/204, Telegram from the Political Agent, Muscat, to the Political Resident, Baghdad, 31/3/1919, Vol.3.
- R/15/6/204, Telegram NO.1632, D.P.R., Bushire, reported to Foreign and Baghdad,23/7/1920, Vol.3.
- R/15/6/246, Report on negotiation between British Government and Tribes of interior Oman, sent by R.E.L.Wingate, Political Agent, Muscat, to the Deputy Political Resident, Bushire,14/10/1920, Vol.3.
- R / 15 / 6 / 264.Protest by Shaikh lsa against an increase in the tax on animals and subsequent correspondence 1924, vol.3.
- R/15/6/264, From Wingate to the Deputy Political Resident, Bushire, 14/10/1920, Vol.3.
- R/15/6/264, Copy of the version of the Agreement of Sib signod by goham bin Ahmed on behalf of the Sultan of Muscat and Oman, 28/9/1920, Vol.3.
- Report from, Been, to Knox, Dated 25 / 1 / 1915, Vol.3.
- R/15/6/45, Detailed report on the lmam rising, 25/1/1915, Vol.3.
- R/15/6/42, Extract from Muscat News NO.1008 for the Week ending the 17/10/1913, Vol.3.
- R/15/6/42, Report on the history of the rising of the lmam of Tanuf

brought forward to the 31/7/1913, Vol.2.
- R/15/6/42, Translation of a letter from Salim Bin Rashid AL-Kharoosi to Major Knox, Agent of the British Government, dated 14/7/1913, Vol.2.
- R/15/6/43, From Political Agent, Muscat, to political Resident, Bushire 10 / 4 / 1914, Vol.3.
- R/15/6/43, From Political Agent, Muscat, to Resident Bushire 21/3/1914, Vol.3.
- R/15/6/45, From the Political Agent and Consul to the leaders of the rising suggesting the re- establishment of good relations and their replies, 9/4/1915, Vol.3.
- R/15/6/45, From the Imam Salim Bin Sashid ALkharusi to the Political Agent and Consul, 20/4/1915, Vol.3.
- R/15/6/45, From Hamyer Bin Nasir AL Nabhani to the British Consul at Muscat, 22/4/1915, Vol.3.
- R.O, R/15/6/45, From Benn, Political Agent to Fereign and Bushire,7/1/1915, Vol.3.
- R/15/6/45.List Of Rebel Casual Tles Showing Trlbes And Approxlmat Numbers Of Killed & Wounded, 1915, vol.3.
- R/15/6/45, From Abdullah Bin Rashid AL Hashimi, Qazi of the Imam to the Political Agent, Muscat, 19/6/1915, Vol.3.
- R/15/6/45, From R.A.E.Benn, Political Agent and H.B.M.s Consul at Muscat to Sir Percy Cox, British Resident in the Persian Gulf at Basra,12/2/1915, Vol.3.
- R/15/6/43, Summary of events, Vol.3, R/15/6/45, From Benn, Muscat to Knox, Bushire, 7/1/1915,11/1/1915 and 13/1/1915, Vol.3.
- R/15/6 /46, Further exchange of views between the leaders and the Polical Agent and Consul.Vol.3.
- R/15/6/46, From Benn Political Agent and H.B.M Consul, Muscat, to Sir Cox, Political Resident in the Perian Gulf, Basra, 14/6/1915.
- R/15/6/52, From H.H.the Sultan of Muscat to Muhammad Bin Ahmed Bin Nasir, Wazir Sate, 8/9/1920, vol.3.

- R/15/6/52, From Air Force Mess, Ambala to Deputy Foreign Secretary, 8/9/1920, Vol.3.

ثالثًا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

- ار، بدول. الاتفاقيات الدولية مع سلطنة عُمان. – مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط2، حصاد ندوة الدراسات العُمانية، مجلد8، 1980م.
- غباش، حسين عبيد غانم. عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970). تر: أنطوان حمصي. بيروت – لبنان، دار الجديد، ط1، 1997م.
- فليبس، وندل. تر: محمد أمين عبدالله. تاريخ عُمان. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط2، 1403هـ– 1983م.
- لاندن، روبرت لاندن. عُمان منذ 1856مسيرًا ومصيرًا. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط3، 1404هـ/ 1983م.
- لوريمر، ج. ج. دليل الخليج «القسم الجغرافي». ج5، الدوحة – قطر، مكتب أمير قطر، 1967م.
- لوريمر، ج. ج. السجل التاريخي للخليج وعُمان وأواسط الجزيرة العربية. مجلد 3، ج1، القسم التاريخي، تر: جامعة السلطان قابوس ومركز الشرق الأوسط بكلية سانت انطوني بجامعة أكسفورد.
- مايلز، س. ب. الخليج بلدانه وقبائله. ترجمة: محمد أمين عبدالله. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1403هـ – 1983م.

- هولي، دونالد. عُمان ونهضتها الحديثة. تر: عبدالله الحراصي وآخرون. لندن – بريطانيا، مؤسسة ستايسي الدولية، 1998م.
- هولي، روث. الصناعات الفضية في عُمان. تر: محمد أمين عبدالله. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 2002م.
- ولستد، جيمس ريموند. تاريخ عُمان رحلة في شبه الجزيرة العربية. تر: عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم. بيروت– لبنان، دار الساقي، 2001م.
- ولكنسون، جون سي. الإمامة في عُمان. تر: الفاتح حاج التوم وطه احمد طه. وزارة شؤون الرئاسة، مركز الوثائق والبحوث، دت.

رابعًا: المصادر والمراجع العربية

- جهلان، عدون. الفكر السياسي عند الإباضية. السيب – سلطنة عُمان، مكتبة الضامري، دت.
- الحارثي، سالم بن حمود بن سليمان. النخلة. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1990م.
- الحديدي، عادل. المرشد العام للولايات والقبائل في سلطنة عُمان. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة الداخلية، 1982م.
- الحسيني، سليمان بن سالم بن ناصر. الحملات التنصيرية إلى عُمان والعلاقة المعاصرة بين النصرانية والإسلام. لندن – بريطانيا، دار الحكمة، ط1، 2006م.
- الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد. ملامح من التاريخ العُماني. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1995م.

- الخصوصي، بدر الدين عباس. دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط1، 1408هـ-1988م.
- الداود، محمود علي. محاضرات عن التطور السياسي لقضية عُمان. القاهرة - مصر، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1964م.
- الداود، محمود علي. أحاديث عن الخليج العربي. بغداد - العراق، ط2، دت.
- ديوان البلاط السلطاني، علم بساتين الفاكهة «نخلة التمر». مسقط - سلطنة عُمان، ج2، 1990م.
- رضا، عادل. عُمان والخليج العربي «قضايا ومناقشات». القاهرة - مصر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1969م.
- السالمي، أبو بشر محمد شيبة بن نور الدين عبدالله بن حميد. نهضة الأعيان بحرية عُمان. القاهرة - مصر، مطابع دار الكتاب العربي، دط، دت.
- السالمي، عبدالله بن حميد. تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان. القاهرة - مصر، مطبعة الإمام، ج2، دت.
- السالمي، محمد بن عبدالله وعساف ناجي، عُمان تاريخ يتكلم. دمشق - سورية، المطبعة العمومية، 1963م.
- السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد. تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان. ج2، مسقط - سلطنة عُمان، مكتبة الاستقامة، 1417هـ/ 1997م.
- السداني، نورية. تاريخ المرأة العُمانية. الكويت، دولة الكويت، مطابع دار السياسة، ط1، 1984م.
- السيابي، سالم بن حمود بن شامس. إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان. بيروت - لبنان، منشورات المكتب الإسلامي، 1965م.

- شركة الزيت العربية الأمريكية، عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي. القاهرة – مصر، مطبعة مصر، 1952م.
- شهداد، إبراهيم محمد إبراهيم. الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975م، الدوحة – قطر، دار الأوزاعي للطبع والنشر، ط1، 1409هـ-1989م.
- الشيباني، سلطان ومحمد صالح ناصر. معجم أعلام الإباضية. بيروت – لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2006م.
- عاشور، سعيد عبدالفتاح خليفات وعوض محمد. عُمان والحضارة الإسلامية. جامعة السلطان قابوس «كلية الآداب»، ط4، 1410هـ – 1989م.
- العبري، سليمان بن علي بن سالم. عُمان في سؤال وجواب. مسقط – سلطنة عُمان، الأجيال للتسويق، 2005م.
- العزيزي، أحمد بن عبدالله بن مسعود. تجارة عُمان الخارجية. القاهرة – مصر، مركز الراية للنشر والإعلام، ط1، 2007م.
- العقاد، صلاح. التيارات السياسية في الخليج العربي. القاهرة – مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، 1983م.
- أبو العلا، محمود. جغرافية إقليم عُمان سلطنة عُمان ودولة الإمارات. الكويت – الكويت، مكتبة الفلاح، ط1، 1408هـ – 1988م.
- الغيلاني، حمود بن حمد بن محمد. التاريخ الملاحي وصناعة السفن في مدينة صور العُمانية. مسقط – سلطنة عُمان، المطابع العربية، 2006م.
- الفارسي، عبدالله بن صالح. البوسعيديون حكام زنجبار. تر: محمد أمين عبدالله. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1982.

- فياض، علي. حرب الشعب في عُمان وينتصر الحفاة. بيروت – لبنان، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط1، 1975م.
- قاسم، جمال زكريا. الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1914 – 1945م، القاهرة – مصر، دار الفكر العربي، ط1، 1973م.
- قاسم، جمال زكريا. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. القاهرة – مصر، دار الفكر العربي، مجلد 3، 1417هـ / 1997م.
- قاسم، جمال زكريا. دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا. القاهرة – مصر، مكتبة القاهرة الحديثة، 1976م.
- القاسمي، سلطان بن محمد. تقسيم الإمبراطورية العُمانية 1856 – 1862م. دبي – الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة البيان، ط2، 1989م.
- القاسمي، نوره محمد. الوجود الهندي في الخليج العربي 1820 – 1947م، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، ط1، 1996م.
- الكاشف، سيده إسماعيل. عُمان في فجر الإسلام. مسقط – سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1997م.
- وزارة الإعلام، عُمان. مسقط – سلطنة عُمان، 2006-2007م.
- وزارة الإعلام، عُمان في التاريخ. مسقط – سلطنة عُمان، دار أميل للنشر المحدودة، 1995م.
- وزارة الإعلام عُمان 92. سلطنة عُمان- مسقط، 1992م.
- وزارة الإعلام، عُمان 2007 – 2008. سلطنة عُمان، 1428هـ / 2007م.
- وزارة الإعلام، عُمان 97. مسقط – سلطنة عُمان، 1997م.

خامسًا: المصادر والمراجع الأجنبية

- Carter, J.: The Tribes in Oman. London, Printed from and Original, 1955.
- Clements, FA. Oman The Reborn Land. Longman. London, ND.
- Peterson, J. E. Oman in the Twenteith Century, political foundations of an emerging stat. London, 1978.
- Philips, Wendel m Oman A History, London 1967.
- Skeet, Ian. Oman Before 1970 "The end of AnEra". London, 8th Feber, 1984.
- Thesiger, Wilfred. Arabian Sands, New York, 1959.
- Thomas, Bertram: Arab Rule under the Al Busaid Dynasty of Oman 1741 – 1937, London, Read Jan, 1938.
- Wilkinson, J. C. The Origins of Oman State, Studies on Modern Asia and Africa. London, 1972.

سادسًا: الرسائل الجامعية باللغة العربية

- الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز. 1412هـ. التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308 – 1339هـ/ 1891 – 1920م، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- ذياب، لازم لفتة. 1404هـ/ 1984م. المعارضة السياسية في سلطنة عُمان 1955 –1975م، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق.
- الزدجالي، هدى عبد الرحمن جمعة. 2008 – 2009م. جوارد تحت السيادة العُمانية (1913 – 1958م)، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

- عباس، محمد رشيد. التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية. 1932 – 1970م، أطروحة ماجستير، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية.
- عبد الحسين، فاضل محمد. 1994 –1995م. العلاقات البريطانية العُمانية 1913 –1939م، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، المغرب.
- العتيقي، ناصر بن سعيد بن مبارك. 2007. الأوضاع السياسية العُمانية (1932–1954م)، أطروحة ماجستير، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.
- العذوبي، بهية بنت سعيد بن جمعة. التاريخ السياسي والحضاري لمنطقة القابل في الفترة من (1273هـ/ 1856م-1373هـ/ 1954م)، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.
- الكاسبي، يوسف. 2006 - 2007م. الحياة الثقافية بعُمان بين سنتي 1850-1914م، أطروحة ماجستير، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس.
- المانعي، سعيد بن سالم بن محمد. 2005م. الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862 – 1913م)، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.
- المشهداني، خليل إبراهيم صالح. 1407هـ/ 1986م. التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية 1913–1932م، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق.

- مقبيل، سالم بن عقيل بن علوي. 2005م. عُمان بين التجزئة والوحدة 1913 –1976م، أطروحة ماجستير، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.

سابعًا: الرسائل الجامعية باللغة الإنجليزية

- AL – Hashimy, Said bin Muhammad. Imam Salim B. Rashid The Imamate Revival in Oman (1331 / 1913 – 1338 / 1920). Leeds, 1994 .

ثامنًا: الدوريات باللغة العربية

- قاسم، جمال زكريا. المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي. المجلة التاريخية المصرية، القاهرة – مصر، المجلد السادس عشر، دت.
- قاسم، جمال زكريا. بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت – جامعة الكويت، العدد 3، 1975م.
- مهدي، محمد. بهلاء. مجلة العقيدة، مسقط – سلطنة عُمان، العدد 233، محرم 1399هـ / ديسمبر 1978م.

فهرس المحتويات

المقدمة 7

التمهيد 13

الأثر الجغرافي على الأوضاع السياسية الداخلية في عُمان..... 13

الأوضاع الداخلية في عُمان قبل تولي السلطان تيمور بن فيصل الحكم..... 18

مفهوم الإمامة..... 27

مفهوم السلطنة..... 30

الانقسام بين الداخل والساحل (1744– 1913م)..... 36

الفصل الأول

طبيعة العلاقة بين الإمامة والسلطنة (1913–1920م)

ظروف إحياء الإمامة في داخل عُمان عام 1913م..... 43

السلطان تيمور بن فيصل (1913- 1932م)..... 56

الصراع بين الإمامة والسلطنة..... 65

موقف بريطانيا من الصراع بين الإمامة والسلطنة قبل الحرب العالمية الأولى..... 85

انعكاسات الحرب العالمية الأولى على الصراع بين الإمامة والسلطنة..... 90

الفصل الثاني

اتفاقية السيب (1920م) ونتائجها

المباحثات بين الإمامة والسلطنة..... 95

تغير موقف بريطانيا من الصراع بين الإمامة والسلطنة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى..... 108

اتفاقية السيب..... 125

نتائج اتفاقية السيب..... 130

الفصل الثالث

انعكاسات الصراع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في عُمان (1913– 1932م)

أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية..... 137

آثار الصراع على الأنشطة الاقتصادية..... 141

1. الزراعة..... 141

2. الصناعة..... 146

3. التجارة..... 149

المشاريع البريطانية لتنظيم العمل الإداري والاقتصادي في عُمان (1914- 1932م)..... 154

آثار الصراع على الحياة الاجتماعية والتعليمية..... 166

1. السكان..... 166

2. العادات والتقاليد..... 167

3. المرأة..... 167

4. التعليم..... 168

الخاتمة 171

الملاحق 174

المصادر والمراجع 180